الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق و العلوم و السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: السياسات العامة و التنمية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية بعنوان:

إدارة الأزمة الاقتصادية من منظور ترشيد السياسات العامـــــة

ـ دراسة حالة الجزائر 2015/2009ـ

من إعداد الطالبان:

حليمي خيـــــــــرة

منصوري علاء الـــدين

تحت إشراف الأستاذ:

موكيل عبد الســـــلام

أعضاء اللجنة المناقشة

الأستاذ(ة): شبلي محمد	رئيســـــــــا
الأستاذ(ة): موكيل عبد السلام	مشرفا و مقررا
الأستاذ(ة): نزعي محمد	عضوا مناقشـــا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر
وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله،نحمده حمدًا كثيرًا على عونه وعلى إتمام نعمته وعلى لطفه و يسره، فليس عندنا شيء، ولا من شيء ولا لنا شيء، فالفضل لله وحده، والصلاة والسلام على المصطفى الذي لانبي بعده، أما بعد:

كما يطيب لنا أن نتقدم بوافي الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل التي ساهم بالقسط الكبير في الوقوف معنا جنبًا إلى جنب في إنجاز هذا العمل.

ونتقدمبالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بمناقشة هذه المذكرة، وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل.

إضافة إلى جميع الأساتذة و أفراد العائلة دون أن ننسى الأصدقاء و الزملاء.

إهـــداء

إلى حبل الوريد و متنفسي في هذا الوجود" أبي و أمي"

و"إخوتي حكيم، توفيق، عبد الصمد، نعيمة، نورية"

إلى كل الأهل و الأقارب و الأصدقاء .

إلى كل المخلصين و الشرفاء و المجاهدين و الشهداء من أبناء هذه الأمة

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي.

حليمي خيرة

إهـــداء

لا يسعني في هذا المقام إلى أن أقدم إهدائي إلى الوالدين الغاليين

و أفراد العائلة كبيرهم و صغيرهم

إلى كل أولئك الذين لهم علينا حق، ولنا عليهم حق في هذه الحياة،

بداية بزملائي و أصدقائي و أساتذتي

إلى أولي العزم الذين يحملون شموعا لتنير الطريق، بل نحسبهم

شموعا تحترق لكي تضيء .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة باكورة أعمالي .

منصوري علاء الدين

الفهرس العام:

تشكرات	ب
إهداء	ج
مقدمة	10
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة الأزمات من منظور ترشيد السياسة العامة	
المبحث الأول:مفهوم إدارة الأزمات	20
المطلب الأول: الأصول العلمية لإدارة الأزمات	20
المطلب الثاني: تعريفات علم إدارة الأزمات	22
المطلب الثالث: مفهوم إدارة الأزمات	32
المبحث الثاني:قواعد علم إدارة الأزمات	33
المطلب الأول: خصائص و مقومات إدارة الأزمات	33
المطلب الثاني: مجالات تطبيق علم إدارة الأزمات.	37
المطلب الثالث: مراحل إدارة الأزمات	38
المطلب الرابع: وظائف إدارة الأزمات	43
المطلب الخامس: مشكلات علم إدارة الأزمات	45
المطلب السادس: ثمرة علم إدارة الأزمات	45
المبحث الثالث:ترشيد السياسة العامة	47
المطلب الأول: نشأة السياسة العامة وتطورها	47
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة العامة	53
المطلب الثالث: السياسة العامة من منظور الرشادة	55
الفصل الثاني: واقع السياسة العامة في الجزائر و انعكاساتها على الوضع الإقتصادي و الإجتماعي 2009-2015	
المبحث الأول: الوضع السياسي 2009 - 2015	65
المطلب الأول: النظام السياسي 2009 - 2015.	65
المطلب الثاني: تأثير التشكيلات السياسية.	67
المطلب الثالث: تداعياتالأزمة الاقتصادية العالمية على السياسة العامة للجزائر.	69
المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي في الجزائر ما بين 2009 و 2015.	71
المطلب الأول: الحالة الاقتصادية	71

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية 2009-2015.	78
المطلب الثالث: نتائج السياسة العامة على الاقتصاد الجزائري	81
المبحث الثالث: الوضع الاجتماعي في الجزائر 2009-2015	85
المطلب الأول: الحالة الاجتماعية في الجزائر 2009-2015	85
المطلب الثاني: علاقة الوضع الاجتماعي بالاقتصادي.	86
المطلب الثالث:انعكاسات السياسة العامة على التنمية الاجتماعية	89
المبحث الرابع:دور المؤسسات الدولية في السياسة العامة في الجزائر و آثارها	91
المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الدولية	92
المطلبالثاني:واقع السياسة الاقتصادية مع المنظمات الدولية 2009/2015.	96
المطلب الثالث: انعكاسات السياسة العامة على التنمية في الجزائر	101
خاتمة	107
قائمة المصادر و المراجع	110
الفهرس	111

ملخص الدراسة

يواجه العالم أزمة اقتصادية و مالية عظمى مصدرها النظام الرأسمالي و كان لها نتائج على جميع اقتصادات دول العالم بدءا بقطاعاتها المالية، خاصة في الأسواق المالية و المصرفية و أخذت في التغلغل في قطاعات الاقتصاد الحقيقي و تم ذلك بدرجات متفاوتة من حيث حدتها و عمق تأثيرها بين مختلف قارات العالم من أوربا و روسيا و أمريكا اللاتينية و آسيا و الدول العربية الإسلامية و غيرها، و الجزائر تبنت سياسة عامة رشيدة للحد من سلبيات هاته الأزمة بالرغم من أنها كشفت عن الترابط بين أسبابها و تأثيراتها على الجزائر حين انتقلت عدوى الأزمة المالية بسرعة فائقة متجاوزة الحدود و القيود للتأثير على كل القطاعات.

و لمواجهة الأزمة الراهنة كان من الضروري تكاثف الجهود و إعادة النظر في النظام النقدي و المالي الدولي الحالي بما يسمح للجزائر بالحرية الاقتصادية و السياسية الكاملة و ربما الاختيار الأفضل هو تبني النظام الاقتصادي الإسلامي حيث أن العديد من المفكرين يعتقدون بأن النظام المصرفي الإسلامي و المشتق من النظام الاقتصادي في الإسلام قد يرسي قواعد متينة للنشاط الاقتصادي العالمي و هو القدرة للنظام المالي العالمي باعتبار رسالة الإسلام رسالة عالمية تجنب الأزمات الكبرى.

Résumé :

Le monde est confronté à une crise économique et financièredont la source et le système capitaliste,ses résultats ont toucher toutes les économies des pays du monde en commençant par le secteur financier, en particulier surtout dans les marchés financiers et bancaires et elle à pénétrer dans les secteurs de l'économie réelle, et cela se fait à des degrés divers en termes d'intensité et de la profondeur de l'impact entre les différentscontinents du monde de l'Europe, la Russie, l'Amérique latine, l'Asie et le monde arabe et les nations islamiques et d'autres, et l'Algérie a adopté une politique générale rationnelle pour limiter les aspects négatifs de ces circonstances, la crise, même si elle a révélé une corrélation entre les causes et les effets sur l'Algérie, alors que la contagion de la crise financière a évolué très rapidement dépassé les frontières et les restrictions de l'impact sur tous les secteurs.

Pour faire face à la crise actuelle, il est nécessaire d'intensifier les efforts et de reconsidérer le système monétaire actuel et financier international, permettant la liberté économique de l'Algérie et la pleine politique, et peut-être le meilleur choix est d'adopter le système économique islamique comme un grand nombre de penseurs croient que le système bancaire islamique est dérivé du système économique en Islam peut jeter les bases solides pour l'activité économique mondiale et la capacité du système financier mondial, le message de l'islam comme un message universel pour éviter des crises majeures.

Abstract :

The world is facing a financial and economic crisis, the source and the capitalist system, its results have hit all economies of the world, starting with the financial sector, in particular especially in the financial and banking markets and to enter sectors of the real economy, and this is done to varying degrees in intensity and depth of the impact between the different continents of the world in Europe, Russia, Latin America, Asia and the Arab and Islamic nations and others, and Algeria has adopted a rational policy to limit the negative aspects of these circumstances, the crisis, although it has revealed a correlation between the causes and effects Algeria, while the contagion of the financial crisis has evolved very quickly exceeded the borders and restrictions of the impact on all sectors.

To deal with the current crisis, it is necessary to intensify efforts and reconsider the current international financial and monetary system, for economic freedom in Algeria and full political, and perhaps the best choice is to adopt the Islamic economic system as many thinkers believe that Islamic banking is derived from the economic system in Islam can lay a solid foundation for global economic activity and the capacity of the global financial system, the message of Islam as a universal message to avoid major crises.

مقدمة

مقدمة

برز فى الفكر الإقتصادي مفهوم الأزمات حديثا مع إنطلاق نظرية الأزمة في نتصفالستينات من خلال دراسات جامعة هارفارد Harvard) GraduateAdministration School of Business)حول مفهوم الأزمة وكيفية مواجهتها، ويندرج علم إدارة الأزمات ضمن العلوم الإنسانية الحديثة نسبيا و معظم ما كتب حوله بدأ فى الثمانينات من القرن العشرين، وإن كان منطلقه إداري إلا أن له صلة بالعديد من العلوم كعلم الإقتصاد والنفس وعلم الإجتماع، و الإدارة العامة و إدارة الاعمال.

وتجدر الإشارة إلى أن علم إدارة الأزمات إن كان قد وضع الأسس للتنبؤ بالأزمات إلا أن التعقيدات الملازمة لوقوع الأزمات تجعل من الصعوبة تحديد التوقيت المحدد لحدوثهاومدى عمقها وموقع حدوثها و تاريخ إنتهائها، و خاصة لتأثر الأزمات بعوامل وطنية داخلية وعوامل تتعلق بالقطاع المالي او بالمؤسسة بذاتها و عوامل محيطة داخلية بالإضافة للعوامل الخارجية(أزمات البطالة، التضخم، الغذاء، الإستثمار، الديون الخارجية، أسواق المال، السيولة).

وتتميز السياسة العامة التى يقررها النظام السياسي بالتنوع و الشمول الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع، و السياسة العامة هي عملية سياسية في المقام الأول تتميز بالتعقيد وتختلف طبيعة و إجراءات صنع السياسة العامة من دولة إلى أخرى تبعا للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية و غير الحكومية في كل منها، كما تختلف عملية صنع السياسة العامة بإختلاف طبيعة النظام السياسي(برلماني، رئاسي و مختلط)، وبإختلاف المنظومة ومكانة المجتمع المدني فى النظام بالإضافة إلى الإمكانات المادية و الموارد المتاحة (مادية و بشرية) للدولة.

إن مصطلح الحكم الراشد، أوالحكمانية أو الحكم الجيد والصالح وحتى الراشد كلها مصطلحات شاع ذكرها مع بداية عقد التسعينات من قبل منظمات دولية كسبيل لتحقيق التنمية المجتمعية(التنمية الإقتصادية،الإدارية والإنسانية)فالدول النامية،والجزائر كغيرها من الدول وبفضل تأثير المحاكاة تسعى جاهدا للنهوض بالحكم ومواكبة التطورات الحاصلة

فى الساحة العربية على وجه الخصوص و الساحة العالمية عموما، فسياسة الحكم الراشدLa Bonne Gouvernance أو الحكمانية تعتبر الأسلوب الأكثر فاعلية و كفاءة لتحقيق خدمات عالية من التنمية الإقتصادية و البشرية على المدى الطويل وفى هذا الإطار و إنطلاقا مما سبق ذكره عن إدارة الأزمات و علاقتها بترشيد السياسة العامة، يعتبر الحكم الراشد سياسة مساهمة الشعب في تدمير شؤون العامة، و هذا لا يتحقق إلا بإدماج الأطراف الفاعلة فى المجتمع من قطاع خاص، و مؤسسات المجتمع المدني فى عملية التنمية و هذا ما أكد عليه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة فى أحد خطاباته و بالتالى إمتلاك ميكانيزمات إدارة الأزمات خاصة الإقتصادية منها قبل وقوعها أو حدوثها.

1- مبررات إختيار الموضوع:

أ-المبررات الموضوعية:إن موضوع إدارة الازمة الإقتصادية و ترشيد السياسة العامة من أهم المواضيع الجديدة التى تثير الكثير من الإهتمام لدى بعض الباحثين خاصة فى البلدان العربية ومنها الجزائرالتى شهدت تحولات إقتصادية جذرية فى الفترة الممتدة من (2009 م-2015م).

ب-المبررات الذاتية:إهتماماتنا الشخصية بالأزمة الإقتصادية و كيفية إدارتها قبل حدوثها،وكذا علاقتها بالحكم الراشد، و مدى إرتباط إدارة الأزمات بترشيد السياسة العامة، كل هاته المعطيات تجعل الموضوع شيق يسمح لنا بالبحث والإطلاع أكثر لإيجاد حل لهاته العلاقة المركبة.

2- أهداف الدراسة:

أ- الأهداف العلمية:

- دراسة و تحليل موضوع إدارة الازمة الإقتصادية و ترشيد السياسة العامة فى الجزائر بإعتبارها من الدول الحديثة التى إستعملت هاته المفاهيم، الحكم الراشد و أدارة الأزمات.
- تحديد المفهوم الدقيق لكل من إدارة الأزمات، السياسة العامة و الحكم الراشد وإبرازأهمية كل مفهوم.
- إبراز العلاقة بين إدارة الأزمة الإقتصادية و الحكم الراشد فى الجزائر.

ب-الأهداف العملية:

-الهدف من هاته الدراسة هو المساهمة فى توضيح أهمية إدارة الأزمة من منظور الحكم الراشد للسياسة العامة،وذلك من خلال دراسة الجزائر كنموذج فى الفترة الممتدة من (2009 /2015).

- تحاول هذه الدراسة الإحاطة بموضوع إدارة الأزمة الإقتصادية لأنه موضوع جديد وحديث وذلك لإثراء المكتبة العلمية.

3- أهمية الموضوع:

-تكمن أهمية هذه الدراسة فى الإسهام ولو بشكل بسيط فى سد الفراغ الناجم عن قلةالدراسات والأبحاث فى موضوع إدارة الأزمات.

- ينطوى مفهوم إدارة الأزمات و خاصة منها الإقتصادية على مفاهيم متعددة ينبغي ضبطها ضمن علم إدارة الأزمات كعلم ضمن العلوم الإنسانية الحديثة، والتخصص فى دراسة حالة الجزائر كبلد عربي وينتمي إلى الدول النامية نظرا للأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية التى عاشتها الجزائر خلال الفترة الممتدة بين(2009م/2015م).

- إدارة الازمة قبل حدوثها وكيفية التعامل معها لإيجاد الحلول لتقصي الأزمة يجعل للموضوع أهمية كبيرة خاصة علاقته بالحكم الراشد، ومن هنا نلمس تكامل الأدوارلتحقيق التنمية الشاملة.

4- أدبيات الدراسة:

من بين الدراسات التى إهتمت بهذا الموضوع نذكر أبرزها:

أ-كتاب محددات إدارة الأزمات الإقتصادية والمالية والمصرفية للبروفسورفؤاد حمدي بسيسوعن منشورات إتحاد المصارف العربية، و يقع الكتاب فى 652 صفحة، و يتكون من(إثني عشر فصلا) مع دليل علمي تطبيقي لإدارة الأزمات، حيث تضمن الكتاب فى الفصل الاول و الثالث مفهوم الأو إقتصادياتها و أسباب حدوثها و كيفية مواجهتها،و تطرق فى الفصل الحادي عشر والثانى عشر إلى دليل ادارة الازمات الاقتصادية والمالية حيث تطرق الى اقتصاديات الازمات المالية، مأسسة ادارة الازمات المالية،نظام

الانذارالمبكرللأزمات الفعالة نماذج عالمية وعلمية للازمات المصرفية ومواجهة الازمات
ب- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل، تناول في كتابه نشأة السياسة العامة و تطور مفاهيمها الحديثة كذلك أنماط السياسة العامة ومرتكزاتها البنيوية ودليلها من الأطرالمنهجية والأبعاد إضافة إلى نماذج إتخاذ القرار فى السياسة العامة،عملية صنع السياسة العامة،عملية تنفيذها وأنواع تقويم السياسة العامة و معاييره و المستلزمات الإجرائية في عملية التقويم و مشكلاته.

أ- كتاب لزهير عبد الكريم كايد جاء تحت عنوان الحكمانية و قضايا وتطبيقات تم التعرض فيه الى مفهوم الحكمانية ومختلف ابعادها، وقدم فيه الكاتب ايضا نماذج وتجارب لتطبيقات الحكم الجيد في دول غربية و عربية مع إعطاء جملة من الاقتراحات لتحقيق الحكمانية .

ب- سعيد بوشعير،النظام السياسي الجزائري،حيث تناول فيه اصول النظام السياسي الجزائري.

ج-برنامج التنمية الخماسي(2014-2010) بيان إجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24 برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الإستثمارات العمومية للفترة الممتدة (2010-2014).

1- الإشكالية الرئيسية:

المشكلة البحثية التى نحاول الإجابة عليها و تحليلها و دراسة جوانبها هي:
إلى **أي** مدى استطاعت الجزائر أن ترشد سياستها العامة فى سبيل إدارة الأزمة الإقتصادية؟

وتتفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات منها:

1)-ما واقع السياسة العامة بالجزائرخلال الفترة (2015-2009)؟

2)-ما هي تداعيات الازمة الإقتصادية العالمية و إنعكاساتها على السياسة العامة بالجزائر؟

3)-ما هي أليات تفعيل الحكم الرشيد للسياسة العامة فى الجزائر فى ظل التحولات الإقتصادية العالمية؟

4)-ما هي أهم البرامج والمخططات التنموية التى اتبعتها الجزائر فى إطار ترشيد سياستها العامة خلال الفترة(2015-2009)؟

7- حدود الإشكالية:

أ)- المجال المكاني:سيتم معالجة الموضوع من خلال إسقاطه على السياسة العامة بالجزائر و مدى تطبيقها لأليات الحكم الجيد فى الفترة الممتدة من 2009-2015 للتصدى للازمة الإقتصادية.

ب)-المجال الموضوعي:سينصب البحث فى هذه الدراسة على تناول الموضوعات التالية:

- مفهوم إدارة الأزمات و قواعد علم إدارة الأزمات
- مفهوم السياسة العامة و الحكم الراشد
- واقع ترشيد السياسة العامة فى الجزائر خلال الفترة(2015-2009).
- آليات الحكم الجيد التى تبنتها الجزائرلإدارة الازمة الإقتصادية خلال الفترة(2009-2015).

8- الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية التى رافقتها يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

أ-نلتمس وجود علاقة متلازمة بين إدارة الأزمة و أسلوب الترشيد للسياسة العامة بالجزائر خلال الفترة (2015-2009).

ب-كلما كانت النجاعة فى مخططات التنمية كلما أدى ذلك إلى مواجهة الأزمة.

ج- كلما واكبت الجزائر ترشيد سياساتها العامة كلما قل تأثير المتغيرات والأزمات المالية العالمية.

د- كلما كانت السياسة رشيدة كلما قضت على الأثار السلبية للازمة الإقتصادية على الجزائر.

9-الإطار المفاهيمي:

-إدارة الأزمات:هي نشاط هادف يقوم على البحث و الحصول على المعلومات اللازمة التى تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن و اتجاهات الأزمة المتوقعة، و تهيئة المناخ المناسب للتعامل معها،عن طريق اتخاذ التدابير للتحكم فى الأزمة المتوقعة و القضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة.

-السياسة العامة:أكد تقرير الامم المتحدة لسنة2008المفهوم لا يزال لحد الساعة يخضع لمحاولات الضبط و التعديل وعلى غرارذلك سيتم تقديم عذة تعاريف للكتاب الغربيون وبعض الكتاب العرب.

السياسة العامة عبارة عن مجموعة أعمال موجهة نحو أهداف مقتصرة ولا تشمل التصريحات

العشوائية قصد حل المشكلة والعفوية بل هي مجموعة التدخلات المقررة من طرف السلطة العمومية قصد المشكلة التى تدخل فى نطاق إختصاصها،و إعتمادا على التطبيقات القانونية للسياسة العامة حتى تصبح ملزمة للخاضعين لها.

وقد تشمل السياسة العامة جميع القرارات الفعلية المنظمة فى حل مشكلاتها كتنفيذ سياسة أمنية أو دراسة لمعالجة الأزمات المحلية أو الدولية.

-الحكم الراشد(الحكم الجيد):يمكن اعتماد تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للمفهوم و الذي ينص على:ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية شؤون الدولة على كافة المستويات، من خلال أليات و عمليات و مؤسسات تنتج للافراد و الجماعات تحقيق مصالحها.

10-الإطارالمنهجي:

تتطلب الدراسة العلمية مراحل وخطوات تحدد وتضبط عمل الباحث بغية التوصل إلى لمعلومات الدقيقة وهذا ما يعرف بمنهج الدراسة فقد فرضت الإشكالية المطروحة والفرضيات المقترحة و الأهداف المرجوة الإعتماد على:

-منهج دراسة الحالة: يهدف إلى التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء أكانت هذه الوحدة أو الحالة فردا أو منظمة إدارية أو نظام سياسي أو نظام إجتماعي أو دولة أو إمبراطورية أوحضارة، وذلك يقصد الإحاطة بهذه الحالة والعوامل المؤثرة فيها وإدراك أبعادها وفهم العلاقات السببية والوظيفية بين مكوناتها، ولا يكتف هذا المنهج بالوصف الظاهري للحالة وإنما يتناول جزئياتها و تفاصيلها الدقيقة و كذا العلاقة بينها.

-**المنهج الإحصائي:**لاتخلوأي دراسة فيالعلوم السياسية والإجتماعيةعموما من الإحصاءات والأرقام كأدلة صادقة وشواهد كأحد الأساليب إثبات الحقائق من خلال إعطاء بعض الأرقام الإحصائية توضح ما إذا كان للدولة دور في ترشيد سياستها العامة لمواجهة الأزمات.

أما المقتربات التى تم توظيفها في إطار المنهج تتمثل فى:

-مقترب إدارة شؤون الدولة و المجتمع:تم إتخاذ هذا المقترب لدراسة و تقويم السياسة العامة وذلك للوقوف على مدي نجاعة خطط التنمية فى إطار سياسة الرشادة وتوضيح شبكة العلاقات و التفاعلات بين الفواعل الرسمية و كيف لهذه الفواعل المشاركة في صنع جيد للسياسة العامة.

11-صعوبات الدراسة:

هناك عدة صعوبات أحاطت بهذا البحث و هي إجمالا كالأتي:

-إختلاف الدراسات المقدمة من طرف بعض الباحثين.

-إفتقار المكتبة للمراجع الملمة بالموضوع.

-صعوبة ربط الأفكار بين فصلي البحث و التنسيق بينها.

12-تصميم الدراسة:

تناولنا في هذه المذكرة فصلين، الفصل الأول بعنوان التأصيل النظري لإدارة الأزمات من منظور تشكيل السياسة العامة،ويهدف الفصل إلى تقديم مجموعة من المفاهيم المحيطة بالموضوع و المشكلة للبحث كمفهوم إدارة الأزمات و تحديده من خلال مجموعة من التعاريف،إضافة إلى مفهوم السياسة العامة و الحكم الراشد، و ذلك بعرض مفاهيم عامة حول السياسة العامة و اهم الخصائص و الفواعل المؤثرة فى ترشيد السياسة العامة.

أما فى الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى واقع السياسة العامة فى الجزائر و إنعكاساتها على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي وكجانب تطبيقي قمنا بالدراسة خلال الفترة الممتدة من (2009-2015)،و ذلك من خلال استعراض أهم التحولات و التغيرات و الإصلاحات التى مست الجزائر خلال هاته الفترة على المستوى السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي وكيف كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة2008 على الوضع فى الجزائر و كيف كانت سياسة المواجهة و الأثار الناجمة عن الشراكة الأجنبية و انعكاساتها على السياسة العامة بالجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لإدارة الأزمات من منظور ترشيد السياسة العامة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة الأزمات من منظور ترشيد السياسة العامة

المبحث الأول: مفهوم إدارة الأزمات

المطلب الأول: الأصول العلمية لإدارة الأزمات

نظرا لأن الأزمات المالية والمشكلات الإدارية هي جزء ضروري الوقوع والحصول في حياتنا اليومية وفي كل معاملاتنا المالية والإدارية والتجارية، وكذلك لأن الأزمات هي سمة من سمات استمرارية الحياة بمختلف قواها المتضاربة مع مصالح الناس، من أجل ذلك كان لابد أن تتخذ الأصول العلمية لمنهج علم إدارة الأزمات وهي متمثلة في النقاط التالية:

1- علم إدارة الأزمات علم خاص ومستقل بذاته وقائم بكامل منهجه في فروع تخصصات علم الإدارة.

2- علم إدارة الأزمات له علاقة تربطه بمختلف العلوم الأخرى إذ لا غنى عن علم إدارة الأزمات في كل المؤسسات المالية والشركات الإدارية والتجارية.

3- علم إدارة الأزمات فرع من قسم الدراسات الإنسانية إذ أنه يعنى بتقديم المعونة للإنسان الواقع في أزمة مالية أو تجارية أو مشكلة تجارية يصعب عليه حلها إلا بواسطة الخبراء المتخصصين في علم إدارة الأزمات، وذلك بتقديم الحلول المناسبة للقضاء على الأزمات المالية والتجارية.

4- يعتمد علم إدارة الأزمات على فريق معين مكون من مكتب خاص لإدارة الأزمات ومدير لمكتب إدارة الأزمات.

5- تبنى قواعد علم الأزمات على وضوح الأهداف والسياسات والخطط والخطوات المتبعة أثناء تنفيذ عمل حل الأزمات بواسطة إدارة الأزمات.

6- يتكون البرنامج النظري والعلمي في علم إدارة الأزمات على نقاط محددة وأرقام موضحة وخطوات متتالية وأوامر متبعة قابلة التنفيذ، وذلك عند اجتماع موظفين وأعضاء مكتب إدارة الأزمات لمعالجة الموقف الأزموي ولعلاج الأزمة[1].

7- التنبؤ المسبق للأزمات المحتملة الحدوث مع التخطيط للمستقبل وفق خطة إدارية ناجحة وفعالة لمواجهة الأزمات ولحل المشكلات دون تأخر أو ضعف أو خلل في الكيان الإداري للمؤسسة.

8- الاحتياط العملي في الأمور المالية والمادية والاقتصادية ومع توفير الإمكانيات المالية الكاملة وتوفير المعلومات الكافية وتوفير الإمكانيات البشرية والعلمية والعقلية والبدنية وذلك للتعامل مع الأزمات بشكل مباشر دون نكوص أو تراجع.

[1]- محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات، المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون،2009،ص ص 25-26 .

9- المرونة في تنفيذ الخطة الإدارية العملية لحل الأزمات وتقبل الأخطاء البسيطة التي لم تكن متوقعة الحدوث مع الاستفادة من أخطاء الماضي لعدم تكرار الأخطاء.

10- علم إدارة الأزمات يعمل كنظام مفتوح فيؤثر ويتأثر بالبيئة الخارجية والداخلية ويتفاعل مع المحيط الذي يعمل به بحساسية شديدة إذ لا يقبل التراجعات أو الأخطاء دون عمل إصلاح جذري لها وتغيير الأمور السلبية.

11- يعتمد علم إدارة الأزمات بشكل أساس استغلال الوقت وتنظيمه دون ضياع للفرص من بين يديه بلا فائدة.

12- الاعتماد بالدرجة الأولى على استخدام مهارات التفكير الإبداعي وكيفية الاستفادة من الأفكار الإبداعية المبتكرة والجديدة لتقديم طرق وأساليب حل جديدة لم تستخدم من ذي قبل وذلك للتغلب على الروتين القاتل وللخروج من الأزمة القائمة.

13- استخدام وظيفة جلب المعلومات والاستماع إلى آراء الآخرين والاختلاط مع الأطراف الأخرى المواجهة والمقابلة للمؤسسة مع التوصل الفعلي لمعرفة طريقة تفكيرهم ومعرفة مخططاتهم ومعرفة سلبياتهم لاستخدامها ضدهم في تهدئة الأزمة التي كانوا هم المتسببين فيها.

14- توجيه الإدارة العليا وتقديم النصح لرئاسة مجلس الإدارة في كيفية التعامل مع الأزمات بطرق علمية صحيحة للقضاء على الأزمات المالية ولحل المشكلات الإدارية[1].

المطلب الثاني: تفريعات علم إدارة الأزمات

الفرع الأول: مفهوم الأزمات – الإطار الفكري.

برز مفهوم الأزمات حديثا مع انطلاق نظرية الأزمة في منتصف الستينات من خلال دراسات جامعة هارفارد Harfard Graduate Administration School حول مفهوم الأزمة وكيفية مواجهتها.

ويندرج علم إدارة الأزمات ضمن العلوم الإنسانية الحديثة نسبيا، ومعظم ما كتب حوله بدا في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، وإن كان منطلقه إداريا إلا أن له صلة بالعديد من العلوم، كعلم الاقتصاد والنفس، وعلم الاجتماع، والإدارة العامة وإدارة الأعمال.

وضع علم إدارة الأزمات الأسس للتنبؤ بالأزمات، إلا أن التعقيدات الملازمة لوقوع الأزمات تجعل من الصعوبة تحديد التوقيت المحدد لحدوثها ومدى عمقها وموقع حدوثها وتاريخ انتهائها، وخاصة لتأثر الأزمات بعوامل وطنية داخلية وعوامل تتعلق بالقطاع المالي أوبمؤسسة بذاتها وعامل محيطة داخلية بالإضافة للعوامل الخارجية (أزمات البطالة، التضخم، الغذاء، الاستثمار، الديون الخارجية، أسواق المال، السيولة).

[1]- محمد سرورالحريري، مرجع سابق، ص ص 27-28.

- وتحدث الأزمة وليدة البيئة التي تنطلق منها، وتعتبر البيئة الاقتصادية من أكثر البيئات المساهمة في تشكيل طبيعة الأزمات.[1]

الفرع الثاني: مفهوم الأزمات.

الأزمة هي مصطلح علمي يعبر عن الحالة الحرجة والموقف الطارئ والمشكلة الحاصلة والواقعة والنكبة التي وقعت وحلت بهذه الدولة أو الحكومة أوالمنظمة أو المؤسسة الحكومية والهيئات الحكومية.

فالأزمة عبارة عن مصيبة حصلت قد تكون متوقعة الحدوث وقد تكون غير متوقعة حلت بالمنظمات والهيئات والمؤسسات الحكومية والوزارية والأجهزة الإدارية التي في الدولة.[2]

الأزمة هي مصطلح يعبر عن الحالة العملية الحرجة والطارئة وكذلك عن المصيبة الواقعة أو المتوقعة الحدوث والتي تواجه المنظمات الإدارية والمؤسسات المالية والشركات التجارية وكل مجموعة إنسانية قائمة، سواء أكانت مجموعة أعمال إدارية أو تجارية أو مالية أو حتى مجموعة اجتماعية وأسرية، وكذلك أي هيئة أمنية أو سياسية، فتواجه الأزمات هذه الكيانات وتحاصرها بشدة وتحت قائمة من الضغوط التي تمارسها الجهات المتسببة في صنع الأزمة للضغط على الطرف الآخر بعنف، وذلك لأهداف مرسومة وفق خطة عمل للقضاء على الأطراف الأخرى المقابلة، وذلك في ظل من القصور الوظيفي والعلمي والذي يخيم على الطرف الأول الذي نزلت بساحته الأزمة، مع عدم اكتمال المعلومات الضرورية له ليعرف كيف يتصرف مع الأمور بحكمة، فيضيع الزمن من بين يديه وهو لا يعرف الطرق المناسبة لتطبيق الحلول الصحيحة للقضاء على الأزمة.[3]

الأزمة هي " حالة من الاضطراب كبير في مسار النشاط ونموه على المستوى الاقتصادي الكلي أو الجزئي أو على نطاق المؤسسة الذي ينتقل من المستوى المستقر والمتوازن إلى تلك الحالة، نتيجة توفر مجموعة من العوامل الهيكلية الذاتية، وعوامل في البيئة الداخلية والخارجية، تؤدي إلى تراجع ملحوظ في النمو ثم الانهيار في القدرة على تحقيق الأهداف المرسومة وتهديد المصالح وتحقيق خسائر في قيمة الأصول والثروة وينعكس في النهاية في تهديد بقاء المؤسسة واستمراريتها وكيانها". وتطرح الأزمة تحديا له جانبان، أحدهما يتمثل في الخطر الملازم لها ويرتبط الجانب الآخر بالفرصة التي تتيحها الأزمة. " والبراعة في ذلك تكمن في تصور إمكانية امتلاك الحكمة المتعلق بالتقييم المتعمق للأزمة وأسبابها وما

---

[1]- فؤاد حمدي بسيسو ، محددات إدارة الأزمات الإقتصادية و المالية والمصرفية ،الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات، اتحاد المصارف العربية،2010 ، ص 474.

[2]- محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمة السياسية الدولية، ط1435،2هـ - 2014م، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 86.

[3]- نفس المرجع، ص 129.

تستنبط من مخاطر إلى فرصة لانطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة".[1]

الفرع الثالث: أنواع الأزمات.

صنف الأزمات من حيث مراحل تطورها لخمس مراحل كما يلي:

- مرحلة الميلاد
- مرحلة النمو والتعمق
- انفجار الأزمة
- انحصار الأزمة وتراجعها
- اختفاء الأزمة

تصنف الأزمات من حيث تكرارها إلى:

- أزمات دورية وغير دورية

ومن حيث عمق تأثيرها إلى:

- بسيطة وعميقة

ومن حيث مستوى حدوثها إلى:

- أزمات عالمية
- أزمات إقليمي
- أزمات وطنية
- أزمات قطاعية
- أزمات على مستوى المنشأة
- أزمات على مستوى الأفراد والجماعات

مراحل تطور الأزمات:

- مرحلة الأعراض المبكرة
- مرحلة الأزمة الحادة
- مرحلة الأزمة المزمنة
- مرحلة حل الأزمة.

[1]- فؤاد حمدي بسيسو، مرجع سابق، ص 475.

وتكمن أهمية الإحاطة بالأزمة في مرحلتها الأولى(ميلادها) باستشراف العوامل والمتغيرات التي يمكن أن تؤدي للأزمة واكتشاف إشارات الإنذار المبكر للأزمة والعمل على امتصاص قوة الدفع المحركة للأزمة وتشتيت جهودها في اتجاهات أخرى.[1]

وفي حالة استفحال الأزمة نتيجة عدم القدرة على توقعها أو معالجتها المبدئية فلابد من السعي لاستقطاب عوامل النمو الذاتي التي حركت الأزمة والعمل على تحييد وعزل العناصر الخارجية المدعمة لها.

ولدى بلوغ الأزمة أقصى قوتها، وفي هذه الحالة لابد من الوعي بأن الأحداث الصغيرة قد تتعمق في اتجاه انفجار الأزمة، كحدوث مشكلة سيولة لدى أحد البنوك تدفع باتجاه سحب المودعين لودائعهم، مما يستوجب التحرك وبسرعة وفاعلية للوقوف على الأسباب وتحديدها يمكن اتخاذ من تدابير وإجراءات للتخفيف من أضرارها وإضعاف حدة تأثيرها.

وتسهم جهود مجابهة الأزمة الناتجة إلى الدخول في مرحلة انحسار الأزمة وتقليصها ومن ثم تفريع الأزمة من قوة الدفع المولدة لها ومن ثم اختفائها وتلاشيها، وإعادة التوازن إلى الحالة التي سبقت وقوع الأزمة.[2]

الفرع الرابع: مرتكزات الأزمات.

- إن الأزمة لها عمودان ترتكز عليهما يشكل أساسي وهما:

العمود الأول: إن الأزمة لها تأثير نفسي شديد ناتج عن الرعب والخوف والدهشة وعدم معرفة التصرف بحكمة، مع وجود قلق وهلع وتوتر وهواجس كثيرة تصل بالإنسان إلى حد الأرق في النوم وحصول الكوابيس المرعبة.

العمود الثاني: إن الأزمة لها وقت ضيق ومحدد فإما أن نعمل على علاج هذه الأزمة أو أن الأزمة سوف تتصعد وتزداد وتكبر نتائجها وتصيح كارثة لايمكن السيطرة عليها، فالأزمة لا تتحمل التأخير فيجب أن نسارع على القضاء عليها وإلا ستنفجر الأحداث ويحدث ما لم يكن بالحسبان.[3]

-حسب محمد سرور الحريري إن الأزمة لها عدة مرتكزات أساسية تعتمد عليها لتصبح أزمة فعالة وقوية وهذه المرتكزات هي:

1- إن الأزمة لها تأثيرات سلبية عنيفة وقوية تتضح فيما بعد وقوع الأزمة.

---

[1]- فؤاد حمدي بسيسو، مرجع سابق، ص 476.
[2]- نفس المرجع، ص 477.
[3]- محمد سرورالحريري، مرجع سابق، ص 130.

2- إن الأزمة لها مضاعفات وخسائر مالية وبشرية.

2- إن الأزمة لها أضرار نفسية تورثا إلى الأشخاص الذين نزلت بهم هذه الأزمة مما

3- تتولد في بعض الأحيان إلى نقد وذكريات مرعبة ومواقف مخيفة

4- أن الأزمة تحدث جوا من الهول والخوف والذعر والهم والغم.

5- أن الأزمة لها وقت محدد وضيق

6- أن الأزمة إن لم تحل وتعالج فسوف تتفاقم وتكبر وتتفجر.

7- أن الأزمة لا تتقبل التأخير أو الترك أو التغافل عنها.

8- أن الأزمة تخلق جوا من التوتر النفسي والقلق والإرهاق الفكري.

9- أن الأزمة تحدث جوا من الدهشة والصدمة النفسي العنيفة.

10- أن الأزمة تحصل في جو من قلة المعلومات وعدم معرفة التصرف وقلة البيانات والأرقام واختلاط الحقائق ببعضها وعدم معرفة الصحيح من الباطل.

11- أن الأزمة تكون محاطة بقوى عزل تحيل بينها وبين أنظمة الحلول العادية المقدمة للتخفيف منها.

12- أن الأزمة يجب التعامل معها مباشرة وذلك لتفادي خطر انفجارها وتحولها إلى أزمة متأزمة ملازمة دائمة.

13- أن الأزمة لا تسمح بالتحديد العلمي أو التحديث الثقافي وخصوصا في ظل وجود ضغوطات أزموية ومواقف متأزمة حادة.

14- أن الأزمة تثير حالة من الغضب والخوف والهلع والتوتروالثورانو القلق النفسيوعدم معرفة تسيير الأمور بالخارج.

15-أن الأزمة تكون محاطة بجو متكامل من قلة وشحة وندرة وانعدام المعلومات،البيانات والأرقام التي تساعد على معرفة بعض جوانب الأزمة للمباشرة بحلها تفديا لحصول أزمات أخرى ناتجة عنها.

16-أن الأزمة تستنزف وقتا كبيرا وجهدا عظيما ومالا وفيرا وخسارة فادحة في الموارد البشرية والمالية وذلك في سبيل السيطرة على الأزمة والتحكم فيها.

17-أن الأزمة تلقي بثقلها وأعبائها وضغوطها وإفرازاتها ونتائجها السلبية دون تأن أو صبرأو تهاون في الوقت.

18- أن الأزمة هي شر لابد منها وأمر لابد من حصوله ووقوعه، وهنا يأتي دور هذا الكتاب العلمي في دراسة كل مايتعلق بجوانب الأزمة وكيفية القضاء عليها.

19- أن الأزمة يجب أن يكون لها نظام وقاية وحماية وأجهزة إنذار وخطط مستقبلية تنذر بحدوث ووقوع أزمات معينة.[1]

20- أن الأزمة يجب أن يكون بعد وقوعها وحصولها نظام خاص لحذفها ومسحها وإصلاح ما كنت قد دمرته أو خربته أو حطمته وأحدثت فيه الكثير من المصائب والنكبات وذلك بوسائل العلم الحديثة وبمعرفة كيف يمكن غسل أدمغة العقل البشري وذلك عن طريق علم البرمجة اللغوية والتنويم المغناطيسي وعم التنويم الإيحائي ومهارات التفكير الإبداعي ومهارات الإقناع والتأثيرفي الآخرين.[2]

الفرع الخامس: أسباب نشوء الأزمات.

لكل أزمة مقدمات تدل عليها، وشواهد تشير إلى حدوثها، ومظاهر أولية ووسطى، ونهائية تعززها، ولكل حدث أو فعل تداعيات وتأثيرات، وعوامل تفرز مستجدات.

وأيا ما كان فإن هناك أسباب مختلفة لنشوء الأزمات يظهرها لنا الشكل التالي:

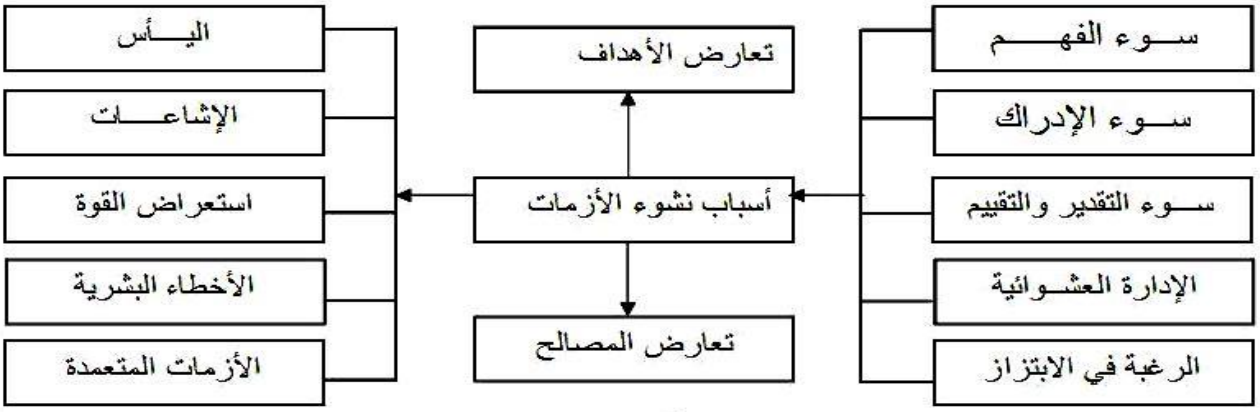

المصدر: محسن أحمد الخضري، ص 66

ويمكن إيضاح تلك الأسباب على النحو التالي:

1- سوء الفهم: وينشأسوء الفهم عادة من خلال جانبين هامين هما:

[1]-محمد سرورالحريري، مرجع سابق، ص ص 87-88.
[2]- نفس المرجع، ص89.

أ-المعلومات المبتورة.

ب-التسرع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل تبين حقيقتها.

2- سوء الإدراك: الإدراك يعد إحدى مراحل السلوك الرئيسية حيث يمثل مرحلة استيعاب المعلومات التي أمكن الحصول عليها والحكم التقديري على الأمور من خلالها، فإذا كان هذا الإدراك غير سليم نتيجة للتشويش الطبيعي أو المتعمد يؤدي بالتالي إلى انفصام العلاقة بين الأداء الحقيقي للكيان الإداري وبين القرارات التي يتم اتخاذها،مما يشكل ضغطا من الممكن أن يؤدي إلى انفجار الأزمة.[1]

3- سوء التقديروالتقييم: يعد سوء التقدير والتقييم من أكثر أسباب حدوث الأزمات في جميع المجالات وعلى وجه الخصوص في المجالات العسكرية. وينشأ سوء التقدير الأزموي من خلال جانبين أساسيين هما:

أ- المغالاة والإفراط في الثقة سواء في النفس أوفي القدرة الذاتية على مواجهة الآخرأو التغلب عليه.

ب- سوء تقدير قوة الطرف الآخر والاستخفاف به واستصغاره والتقليل من شأنه.[2]

4- الإدارة العشوائية التي تفتقر إلى التخطيط والأساليب العلمية والتنظيم الجيد وتدهور الثقافة التنظيمية للمؤسسة.[3]

5- الرغبة في الابتزاز: تقوم جماعات الضغط، وأيضا جماعات المصالح باستخدام مثل هذا الأسلوب وذلك من أجل جني المكاسب غير العادلة من الكيان الإداري وأسلوبها في ذلك هوصنع الأزمات المتتالية في الكيان الإداري.

6- اليأس: ويعد من أخطر مسببات الأزمات فائقة التدمير، حيث يعد اليأس في حد ذاته أحد "الأزمات" النفسية والسلوكية والتي تشكل خطرا داهما على متخذ القرار.[4]

7- الإشاعات: وتعتبر البنوك والأسواق المالية من أخطر القطاعات التي تخضع لتأثيرات الإشاعات، خاصة إذا استندت لبعض التطورات المتحققة فعليا.[5]

---

[1]- محسن أحمد الخضيري،"إدارة الأزمات"، منهج إقتصادي إداري لحل الأزمات على المستوى الإقتصادي القومي والوحدات الإقتصادية،القاهرة،مكتبة مدولى،2003.ص 52.

[2]- نفس المرجع، ص52.

[3]- فؤاد حمدي بسيسو، مرجع سابق، ص 478.

[4]- توفيق عبد الرحمان، إدارة الأزمات: التخطيط لما قد لا يحدث، القاهرة: مركزالخبرات المهيئة للإدارة،2002 ،ص78

[5]- فؤاد حمدي بسيسو، مرجع سابق، ص 479.

8- استعراض القوة: وهذا الأسلوب عادة ما يستخدم من قبل الكيانات الكبيرة أو القوية، ويطلق عليها أيضا مصطلح "ممارسة القوة" واستغلال أوضاع التفوق على الآخرين سواء نتيجة الحصول على قوى جديدة أو حصول ضعف لدى الطرف الآخر أو الاثنين معا.[1]

9- الأخطاء البشرية:وتعد الأخطاء البشرية من أهم أسباب نشوء الأزمات سواء في الماضيأو الحاضر أو المستقبل، وتتمثل تلك الأخطاء في عدم كفاءة العاملين، واختفاء الدافعية للعمل وتراخي المشرفين، وإهمال الرؤساء، وإغفال المراقبة والمتابعة، وكذلك إهمال التدريب.

10-الأزمات المخططة: حيث تعمل بعض القوى المنافسة للكيان الإداري على تتبع مسارات هذا الكيان، ومن خلال التتبع تتضح لها الثغرات التي يمكن إحداث أزمة من خلالها.[2]

11-تعارض الأهداف: عندما تتعارض الأهداف بين الأطراف المختلفة يكون ذلك مدعاة لحدوث أزمة بين تلك الأطراف خصوصا إذا جمعهم عمل مشترك، فكل طرف ينظر إلى هذا العمل من زاويته، والتي قد لا تتوافق مع الطرف الآخر.

12-تعارض المصالح: يعد تعارض المصالح من أهم أسباب حدوث الأزمات، حيث يعمل كل طرف من أصحاب المصالح المتعارضة على لإيجاد وسيلة من وسائل الضغط لمل يتوافق مع مصالحه، ومن هنا يقوى تيار الأزمة.[3]

الفرع السادس: خصائص الأزمات.

إن هناك مجموعة من الخصائص التي تميز الأزمة وتجعلها واضحة المعالم ومن هذه الخصائص ما يلي:

1- سيادة جو من الجهل وعدم المعرفة وذلك في ظل وجود غيمة مظلمةمن عدم وجود المعلومات الكافية والهامة والضرورية للمنظمات والهيئات، وبالتاي لا يعرفون كيف

[1]- محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 63.
[2]- جمال حواش، التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2005، ص 59.
[3]- نفس المرجع، ص ص 61-65.

يتصرفون مع الأمور بل تزداد الأمورسوءا وتعقيدا لعدم وجود المعلومات الهامة والضرورية بصورة كافية.

01.الدهشة والمفاجأة والسرعة الفائقة في حصول الأزمة وتتابع أحوالها المعقدة.

02 .الأزمة بطبيعتها معقدة ومعطياتها متداخلة ومعلوماتها متشابكة ومعقدة.

03 .سيادة وظهورحالة من الخوف والرعب من المجهول والخوف من الأزمات القادمة والخوف من حدتها وشدتها وآثارها.

04.الأزمات قد تسبب انهيار وتدهور وخسارة وعجز المنظمات الإدارية

05.الأزمات قد تكون سببا في انهيار سمعة الشركة وانهيار الثقة التي كانت موجودة بين المنظمة والعملاء أو الزبائن مما يؤدي إلى عزوف العملاء.[1]والزبائن عن هذه المنظمة أو الشركة وعدم التعامل معها وكذلك التحذير منها فتسقط كرامة هذه المنظمة الإدارية وتعلن الإفلاس بعد مدة قصيرة من ذلك.

06.سيادة حالة من الاضطراب في العمل وعدم التوازن في أداء الوظائف الإدارية وعدم التوازن كذلك في التصرفات وفي التعامل مع الآخرين.

07.سيادة حالة من الإحباط النفسي بين المدراء والموظفين مع قلة وضعف الإنتاج.[2]

أما السيد عليوة فيرى أن أهم خصائص الأزمات ما يلي:

- نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلى الفعل المتزايد ورد الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة.
- تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة.
- تسود فيه ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات ومديرو الأزمة يعملون في جو من الريبة والغموض وعدم وضوح الرؤية.

[1]- محمد سرورالحريري، مرجع سابق ، ص137.
[2]- نفس المرجع، ص138.

- ضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمال للخطأ لعدم وجود الوقت لإصلاح هذا الخطأ.
- التهديد الشديد للمصالح والأهداف، مثل انهيار الكيان الإداري أو سمعة وكرامة متخذ القرار.
- المفاجأة والسرعة التي تحدث بها،ومع ذلك قد تحدث رغم عدم وجود عنصرالمفاجأة.
- التداخل والتعدد في الأسباب والعوامل والعناصر والقوى المؤيدة والمعارضة، والمهتمة وغير المهتمة واتساع جبهة المواجهة.[1]

المطلب الثالث: مفهموم إدارة الأزمات.

إدارة الأزمات هي " نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة بالتنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها عن طريق اتخاذ التدابير للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لمصالح المنظمة".[2]

-أما عبد الرحمان توفيق فقد عرف إدارة الأزمات بأنها:" فن القضاء على جانب كبيرمن المخاطرة وعدم التأكد بما يسمح لك بتحقيق تحكم أكبر في مصيرك ومقدراتك".

وقال أيضا بأنها: " التخطيط لما قد يحدث".[3]

- وقد عرفها الصيرفي بأنها:" منهجية التعامل مع الأزمة من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتغذية عكسية في ضوء الاستعدادات والمعرفة والوعي والإدراك والإمكانيات المتوافرة،والمهارات وأنماط الإدارة السائدة ".[4]

- ويمكن القول أن إدارة الأزمة تعني تحديد منهج واضح للتعامل مع الأزمة عند حدوثها بالاعتماد على الوعي الكامل بمقدرات المؤسسة من حيث أسلوب الإدارة السائد وطبيعة

[1]- عليوة السيد، إدارة الوقت والأزمات والإدارة، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع،2007، ص42.

[2]- أحمد إبراهيم أحمد:" إدارة الأزمات": الأسباب والعلاج،القاهرة، دار الفكر العربي 2002،ص35.

[3]- خيارهم عبد الله أحمد، التخطيط الإستراتيجي لإدارة الأزمات:دراسة لنموذج أزمة شركة تويوتا، مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسة العامة و الإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013/2012،ص31.

[4]- فهد علي الناجي، أثر استراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي، مذكرة ماجستر، قسم إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط حزيران 2012م،ص22.

العمل والقدرات البشرية والمادية المتاحة ومدى تعاون الشركاء "الجهات الخارجية" ولا بد هنا من التقدير السليم لهذه القدرات، إذ أن أي خطأ أو مبالغة سيعود بنتائج سلبية.

إن هذا الوعي قائم على تحليل دقيق للبيئة الداخلية والخارجية لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات وتحديد خطة للتعامل مع الأزمة وتنفيذها والرقابة عليها.[1]

المبحث الثاني: قواعد علم إدارة الأزمات

المطلب الأول: خصائص ومقومات إدارة الأزمات

الفرع الأول: خصائص إدارة الأزمات

إن علم إدارة الأزمات يتميز بخصائص معينة متميزة عن غيره من سائر العلوم الأخرى، ومن هذه المميزات والخصائص ما يلي:

1- إن علم إدارة الأزمات يتصف بصعوبة التطبيق العمل وزيادة الخطر في تطبيق الحلول خصوصا في ظروف بيئة عدم التأكد من النتائج مع الخوف من المستقبل المجهول إذ أن تجربة الحلول أثناء نزول الأزمات المالية يجعل الأفكار أكثر تقييدا وضيقا عنها من لو كانت في ظروف مادية سليمة ومستقرة.

2- إن التعامل مع الأزمات المالية والمشكلات الإدارية يحتاج إلى خبير ماهر مختص في علم إدارة الأزمات ليسهل على المؤسسات المالية والتجارية حل المشاكل الإدارية والمالية.

3- إن الأزمات تحتاج إلى إدارة خاصة مكتملة للتعامل مع الأزمات يشكل كامل،ووفق دراسة نظرية علمية يقوم بها أعضاء فريق مكتب إدارة الأزمات ومن ثم يقوم أعضاء مكتب إدارة الأزمات بتطبيق الحل الصحيح بكل ثقة ووفق خطة مرسومة.

4- إن الأزمات هي عبارة عن مواقف حرجة وكوارث مالية صعبت لها تبعات خطيرة وذلك في ظل عدم معرفة المتسبب في هذه المشكلات والأزمات وكذلك في ظل نقص المعلومات وقلة البيانات وكذلك تزايد الضغوط الداخلية من الموظفين والخارجية من العملاء على هذه المؤسسة وبالمقابل عجز المؤسسة عن تلبية الحاجات وتوفير الطلبات للزبائن والعملاء فتصاب الإدارة العليا بالشتات والضعف والعجز وعم معرفة ما هو التصرف الصحيح في هذه المواقف وعليه تلجأ الإدارة العليا في المؤسسات إلى مكتب إدارة الأزمات ليعمل مكتب إدارة الأزمات على تقديم يد العون للمؤسسة والعمل على إنقاذ المؤسسة من الكوارث المالية وتقديم الحلول المناسبة للإدارة العليا وبالتالي تخرج المؤسسة من هذه

[1]- حيدر عبسات، زياد طوالبة، مدى توفر نظام لإدارة الأزمات في مؤسسات المناطق الحرة، دراسة ميدانية، مديرية الدراسات، 2005، ص4.

الأزمات التي كانت تواجهها ولا تعرف كيفية التصرف فيها إلا بفضل جهود الخبراء والمختصين في مكتب إدارة الأزمات.[1]

5- تزايد الضغوط الخارجية من الزبائن والعملاء والزائرين على المؤسسة، ولكن المؤسسة بسبب انهيارها وضعفها وخسارتها أصبحت عاجزة عن الصدق في تحقيق رغبات العملاء وغير قادرة على تنفيذ التعهدات والاتفاقيات المبرمة مع الشركات الأخرى.

6- ظهور حالات التوتر والقلق الفكري وعدم الالتزام الكامل بالعمل من قبل الموظفين والإداريين في الشركات والمؤسسات المالية والتجارية.

7- المأزق الحاد والموقف الشديد والصعب الذي يصاحب عملية نزول الأزمة المالية أوالمشكلة الإدارية على المؤسسات المالية والشركات التجارية.

8- عدم قدرة الإدارات الأخرى داخل المؤسسات في التعامل مع الأزمات إلا باللجوء إلى ادارة مكتب إدارة الأزمات ليعمل مدير مكتب إدارة الأزمات على إنقاذهم مما هم فيه من الأزمات المالية والتجارية والكوارث الإدارية وغيرها.

9- سيادة وانتشار حالة من الاكتئاب وضعف وقلة الإنتاج والتشاؤم والإحباط بين الإدارات المختلفة وخصوصا العليا منها.[2]

الفرع الثاني: مقومات إدارة الأزمات

من أبرز مقومات الإدارة الفعالة للأزمات مايلي:

1)- تبسيط الإجراءات وتسهيلها: لا يجوز إخضاع الأزمة للتعامل بنفس الإجراءات التقليدية، فالأزمة عادة ما تكون حادة وعنيفة، وأيضا لا يمكن تجاهل عنصر الوقت الذي قد يؤدي تجاهله إلى دمار كامل للكيان لإداري الذي حدثت فيه الأزمة، فالأمر يتطلب التدخل السريع والحاسم من خلال تبسيط الإجراءات مما يساعد على التعامل مع الحدث الأزموي ومعالجته.[3]

2)- إخضاع التعامل مع الأزمة للمنهجية العلمية: لا يمكن التعامل مع الأزمة في إطار من العشوائية الارتجالية أو سياسة الفعل ورد الفعل، بل يجب أن يخضع التعامل مع الأزمة للمنهج الإداري السليم لتأكيد عوامل النجاح وحماية الكيان الإداري من أي تطورات غير محسوبة قد يصعب عليه احتمال ضغطها، ويقوم المنهج الإداري على أربع وظائف أساسية هي: التخطيط، التنظيم، التوجيه، المتابعة.[4]

---

[1]- محمد سرورالحريري، مرجع سابق، ص ص 43-44.

[2]- محمد سرورالحريري، مرجع سابق، ص 46.

[3]- فهد أحمد شعلان، إدارة الأزمات:الأسس المراحل الآلية،الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،2002،ص24.

[4]- محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق ،ص ص 72-74 .

3)- تقدير الموقف الأزموي: لابد أن يشمل تقدير الموقف الأزموي تحليلا كاملا لأسباب الأزمة وتطورها، وتحديد دقيق وشامل للقوى الصانعة للأزمة، والمساعدة لها، والمؤثرة فيها، ثم تقدير القدرات والإمكانات المتاحة لدى الجهة المسئولة عن إدارة الأزمة،وذلك من خلال جمع المعلومات الدقيقة عن أبعاد الأزمة، والتنبؤ باحتمالات تطور الأحداث وإمكانية السيطرة عليها.[1]

4)- تحديد الأولويات: بناء على تقدير الموقف الحالي والمستقبل لأحداث الأزمة، توضع الخطط والبدائل التي يتم ترتيبها في ضوء الأولويات التي تم تحديدها وفق معايير معينة.[2]

5)- تفويض السلطة: يعد تفويض السلطة "قلب" العملية الإدارية الناب، وشريان الدورة الدموية في إدارة الأزمات، ومن ثم ينظر إلى تفويض السلطة محور العملية الإدارية سواء في إدارة الأزمات، أو في نطاق فريق المهام الأزموية، ويتطلب تفويض السلطات منح كل فرد من أفراد الفريق المناط به معالجة الأزمة السلطة الضرورية لتحقيق عمله المحدود، وفي الوقت ذاته على الفرد أن يعرف المهام والأنشطة التي يتوقع منه لإنجازها.[3]

6)- فتح قنوات الاتصال والبقاء عليها مع الطرف الآخر: تحتاج إدارة الأزمة إلى كم مناسب من المعلومات، وإلى متابعة فورية لتداعيات أحداث الأزمة، وسلوكيات أطرافها، ونتائج هذه السلوكيات، ومن ثم فإن فتح قنوات الاتصال مع الطرف الآخر سيساعد على تحقيق هذا الهدف.[4]

7)- الوفرة الاحتياطية الكافية: الأزمة تحتاج إلى الفهم الكامل لأبعاد الموقف الناشئ عن التواجد في موقع الأزمة، كما تحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي الذي يساعد على سرعة التصدي للأحداث إضافة إلى ما يمتلكه القطاع الخاص من معدات وإمكانيات كبيرة يمكن توظيفها، والاستفادة من القوى البشرية المخلصة والتي من الممكن أن تساعد في عمليات إدارة الأزمة وإتاحة فرصة العمل التطوعي وفق أسس مدروسة.[5]

8)-التواجد المستمر في مواقع الأحداث: لا يمكن معالجة أزمة وهناك تعييب للمعلومات الخاصة

بها لدى متخذ القرار، لذا فإن التواجد في مواقع الأحداث يأخذ أحد أسلوبين أساسيين هما :

---

[1]- أبو شامة عباس، "**إدارة الأزمة في المجال الأمني**"، الإمارات، شرطة الشارقة، مجلة الفكر الشرطي، م4، العدد3،1995، ص30 .

[2]- نفس المرجع ، ص 31.

[3]- محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 31.

[4]- نفس المرجع، ص 250.

[5]- محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق،ص 258.

* التواجد السري في موقع الأحداث.

* تأمين تدفق كم مناسب من البيانات الكافية لمتخذ القرار في إدارة الأزمات.[1]

9)- إنشاء فرق مهمات خاصة: وهذه تفيد أكثر في الجوانب الأمنية، حيث أنه ونظرا لتباين الأزمات واختلاف طبيعتها فإن من الضرورة إنشاء فرق المهمات الخاصة وذلك للتدخل إليها، على أن تخضع هذه الفرق لتدريب خاص وعال حسب نوع وحجم المهمة، كما يجب الاستفادة من الدول الأخرى وذات السبق في هذا المجال.[2]

10)- توعية المواطنين: في الحقيقة لا يمكن مواجهة أي أزمة بفعالية دون إعلام وتوعية المواطنين والمقيمين بالدور المطلوب منهم القيام به عند وقوع الأزمة، مما يتطلب إعداد وتنفيذ خطط إعلامية وتوعوية في هذا الإطار، كما أنه يتطلب حملة إعلامية على كافة المستويات تستخدم

كافة وسائل وأساليب الاتصال الجماهيري من أجل توضيح الإجراءات المستخدمة في مواجهة الأزمة والمساعدة التي ينتظر المواطنين تقديمها.[3]

11)- الخطة الإعلامية في الأزمة: تعد الخطة الإعلامية من أهم مقومات إدارة الأزماتوالضرورة تحتم وجود سياسة إعلامية قبل وأثناء وبعد الأزمة.

ونظرا لما للإعلام من أهمية كبرى في إدارة الأزمات، ولأنه يهمش الدور الإعلامي يكون لذلك انعكاس سلبي على عملية إدارة الأزمة، لذا يقترح إزاء ذلك تعيين متحدث رسمي على قدر من الكفاءة والتأهيل والخبرة بحيث يتولى الإدلاء بكافة التصريحات عن الأزمة.[4]

المطلبالثاني: مجالات تطبيق علم إدارة الأزمات.

إن هناك العديد من المجالات الميدانية الكثيرة المختلفة والمتنوعة في الميدان العلمي وذلك باستخدام علم إدارة الأزمات وهنا يأتي دور عمل وتطبيق أفكار وقرارات المتخصصين في علم إدارة الأزمات في مختلف التخصصات الإدارية والتجارية ومن هذه المجالات التي يمكن تطبيق علم إدارة الأزمات فيها ما يلي:

1- البنوك والمؤسسات المالية والبنوك التجارية والمصارف والبنوك التجارية الإسلامية والبنوك المتخصصة والزراعية والعقارية والبنوك المركزية.
2- الشركات التجارية وشركات التصدير والاستيراد.

---

[1]- الحملاوي محمد رشاد، التخطيط لمواجهة الأزمات، عشر كوارث هزت مصر، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1995، ص 72.

[2]- نفس المرجع، ص 73.

[3]- جمال حواش، مرجع سابق، ص 65.

[4]- توفيق عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص 64-65.

3-المنظمات الخدمية مثل المدارس والمستشفيات والمراكز العلمية والفنادق.

4- الهيئات السياسية والجهات الدبلوماسية والمكاتب الرسمية التابعة للدول والحكومة والأمن العام مثل السفارات والمراكز الثقافية العلمية والجاليات الدولية والملحقات الأمنية والملحقات الثقافية.

5- الوزارات والمنظمات الحكومية ومكاتب العمل الحكومي.[1]

6- المنظمات الرأسمالية والتي تعتمد على تحقيق الربح وزيادة معدلات نمو العائد بشكل أساسي وتزن الأمور بميزان المال وزيادة تحقيق المكاسب.

7- الهيئات الخدمية والتي تعتمد على تقديم الخدمات دون الاهتمام بالأرباح والمنظمات الغير ساعية للربح.

8- المؤسسات الصحية والمراكز الطبية والمستشفيات ومراكز رعاية الصحة الجسدية والنفسية والصيدليات ومراكز توزيع الأدوية.

9- المؤسسات الأمنية والجهات المعنية بالأمن والمحافظة على الاستقرار والأمن والأمان والمؤسسات المهتمة بملاحقة المجرمين والمخربين والإرهابيين.

10-المكتبات العلمية ودور النشر والطباعة والتوزيع ودور المخطوطات العلمية.[2]

11- المصانع التجارية ومصانع إعادة التشغيل ومصانع تكملة التصنيع والتركيب والتجهيز ومصانع الاختراعات الجديدة والابتكارات العلمية ومصانع التجميع لقطع الغيار وإعادة هيكلة وتركيب الأدوات والآلات والمعدات.

12-الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية والخاصة وكليات المجتمع المتوسطة والكليات الأكاديمية وكليات الطب والهندسة والطيران وكليات الدراسات الإنسانية والنفسية والاجتماعية.

13- المراكز التجارية والتجمعات التسويقية والمحلات التجارية.

14-الفنادق السياحية والفنادق التجارية والمكونة من نظام النجمتين وحتى نظام الخمسة النجوم والفنادق الراقية والفنادق الملكية.

15-المنتجعات السياحية والمتنزهات الترفيهية وأماكن السهرات وإحياء الحفلات الليلية والنشاطات الترفيهية الليلية في الصالات الفخمة المخصصة للترفيه الهادئ والجلسات الليلية الهادئة.

16-مكاتب التسويق الخدمي لتقديم الخدمات ومكاتب التسويق الإنتاجي للسلع.

17-مصانع الأغذية والمعلبات ومصانع العصائر والمواد الغذائية.

18-مصانع الملابس ومصانع الغزل والنسيج وتصنيع الملبوسات القطنية وغيرها.[3]

---

[1]- محمد سرورالحريري، مرجع سابق، ص 67.

[2]- نفس المرجع، ص 68.

[3]- محمد سرورالحريري، مرجع سابق، ص ص 69-70.

المطلب الثالث: مراحل إدارة الأزمات.

تمر معظم الأزمات بخمس مراحل أساسية، وإذا فشل متخذ القرار في إدارة مرحلة من هذه المراحل فإنه يصبح مسؤولا عن وقوع الأزمة وتفاقم أحداثها.

4- اكتشاف إشارات الإنذار المبكرSignal Détection:

عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بفترة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجه الاهتمام الكافي لهذه الإشارات فمن المحتمل جدا أن تقع الأزمة وبالإضافة إلى ذلك فإن كل أزمة ترسل إشارات خاصة بها، وقد يصعب التفرقة بين الإشارات الخاصة بكل أزمة على حدة ،وعلى سبيل المثال فقد تكون الكتابة على الجدران أو في بعض الأماكن الخاصة مثلا تعبيرا عن غضب في صدور بعض العاملين، أو ربما لا تحمل هذا المعنى إطلاقا، وربما تعني زيادة عدد أعطال الآلات فجأة إشارة إنذار مبكر لعمليات تخريب داخلي متعمد، أو ربما تكون نتيجة لوجود عيوب في المواد تحت التصنيع.[1]

نظام الإنذار المبكر عبارة عن القدرة على استيعاب الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث الأزمات مما يمكن من اتخاذ كافة التدابير لتجنبها، وتقوم العملية على رصد وتسجيل الإشارات التي تنبئ عن قرب حدوث الأزمة، وينبغي أن تتمتع الإدارة التنفيذية العليا في المؤسسة المالية بالقدرة على التعرف على إشارات الإنذار المبكر للأزمات وبشكل دقيق، ويقتضي ذاك تقييم المؤسسات لقدرتها على اكتشاف إشارات الإنذار المبكر واستكمال الأنظمة المتعلقة بذلك بالإضافة إلى امتلاك أدوات التحليل والتنبؤ بالأزمات من أجل تجنب وقوعها أو التخفيف من حدة أثارها.[2]

5- الاستعداد والوقايةPréparation/prévention:

يجب أن يتوافر لدى المجتمع الاستعدادات والأساليب الكافية للوقاية من الأزمات، ويؤكد ذلك على أهمية إشارات الإنذار المبكر، لأنه من الصعب أن تمنع وقوع لم تتنبأ أو تنذر باحتمال وقوعه، إن الهدف من الوقاية يتلخص في اكتشاف نقاط الضعف في نظام الوقاية بالمجتمع، وهناك علاقة بين التنبؤ بالأزمات وبين الاستعداد والوقاية منها، إذ تعتبر الزلازل والحرائق والسيول وانهيارات المباني القديمة أهم الكوارث التي تتعرض لها الدول، حيث انعكس ذلك على خطط الاستعداد والوقاية التي يقوم بها الدفاع المدني، بما تتضمنه من

[1]- خيارهم عبد الله أحمد، مرجع سابق، ص ص32-33.

[2]- فؤاد حمده بسيسو، مرجع سابق، ص ص 81-82.

تدريب للأفراد واختيار للمعدات وما إلى ذلك، ولكن تعرض المباني الحديثة متعددة الطوابق للانهيار لم يكن يدخل في دائرة المخاطر المحتملة، فعندما تقع الأزمة لا يستطيع سوى عدد محدود جدا من الناس أن يتصرف بهدوء وبكفاءة دون أن يكون مدربا على ذلك، ولهذا السبب فمن الضروري تصميم سيناريوهات مختلفة وتتابع للأحداث لأزمة تتخيلها، واختبار ذلك كله حتى يصبح دور كل فرد معروفا لديه تماما.[1]

6- احتواء الأضرار والحد منهاContainment/Damage Limitation:

من سوء الحظ، بل إنه من المستحيل منع الأزمات من الوقوع طالما أن الميول التدميرية تعد خاصية طبيعية لكافة النظم الحية، وعلى ذلك فإن المرحلة التالية في إدارة الأزمات تتلخص في إعداد وسائل للحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لشمل الأجزاء الأخرى في أي مجال للحماية من الأزمة.[2]

ويعد تسرب المواد الكيماوية من أخطر الأزمات التي يمكن أن تعرض الناس والبيئة لمخاطر لا حدود لها، وإذا أخذنا تسرب الوقود من صهاريج شركات أنابيب البترول وما يترتب عليه من تشريد العديد من الأسر وإتلاف الأراضي الزراعية والمحاصيل، وكذلك تعريض العديد من القرى للحرائق وتهديد الأرواح والممتلكات والثروة الحيوانية فإننا ندرك أبعاد أهمية احتواء الأضرار التي تنشأ عن مثل هذه الأزمات.[3]

7- استعادة النشاطrecovery:

تشمل هذه المرحلة إعداد وتنفيذ برامج(جاهزة واختبرت بالفعل) قصيرة وطويلة الأجل، وإذا لم تختبر هذه البرامج مسبقا فإنه يكون من الصعب الاستجابة ووضع الحلول المناسبة عندما تحتدم الأزمة، وتتضمن مرحلة استعادة النشاط عدة جوانب منها: محاولة استعادة الأصول الملموسة والمعنوية التي فقدت، والملاحظ أن المديرين الذين يحددون مسبقا العناصر والعمليات والأفراد، الذين يعتبرون على درجة من الأهمية للقيام بالعمليات اليومية يستطيعون إنجاز هذه المرحلة بكفاءة، وقد ترتكب المنظمات المستهدفة للأزمات خطأ جسيما بالتركيز على العمليات الداخلية بتجاهل تأثير الأزمة على الأطراف الخارجية أو تهتم بذلك

[1]-خيارهم عبد الله أحمد، مرجع سابق، ص34.
[2]-شريف منصلاح الدين، إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء، القاهرة: البيان للطباعة والنشر، 1998، ص 128.
[3]- الحملاوي محمد رشاد، مرجع سابق، ص ص 48-53.

في وقت متأخر، وعادة ما ينتاب الجماعة التي تعمل في هذه المرحلة شيء من الحماس الزائد، حيث تتكاتف الجماعة وتتماسك لمواجهة خطر محدد ومهمة أكثر تحديدا.[1]

8- التعلم: Learning

المرحلة الأخيرة هي التعلم المستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه في الماضي، حيث أن التعلم يعد أمرا حيويا، غير أنه مؤلم للغاية ويثير ذكريات مؤلمة خلفتها الأزمة.

ولكي يتعلم المرء فإنه يجب أن يكون على استعداد لتقبل القلق دون الاستسلام للفزع.

إن استخلاص دروس مستفادة من كارثة أو أزمة رهن بتوافر حس مرهف لدى الإنسان يجعله يقدر معاناة الغير ويتصور نفسه أو أحب الناس إليه يمرون بتجربة الغير.

والتعلم لا يعني تبادل الاتهامات، أو إلقاء اللوم على الغير وتحميله المسؤولية، أو البحث ادعاء بطولات كاذبة.[2]

العملية التي من خلالها تعكس ما تم انجازه حتى تتمكن المنظمة من أن تدير الأزمة المقبلة لحظة وقوعها.

وفي تصنيف آخر قسم Fink مراحل الأزمة إلى أربع مراحل:

1)- مرحلة الإنذار: (Portendig Stage)

وهي مرحلة تحذيرية ويشار إليها أحيانا بمرحلة ما قبل الأزمة وتتميز بخصائص منها: تساعد بجعل الإحساس بالأزمة أكثر قوة، وهنا يمكن تدارك الإنذار قبل الوصول إلى مرحلة التأزم،وتعد مرحلة مهمة وذلك لسهولة إدارة الأزمة خلالها أو الاستعداد لذلك بمجرد الإحساس ببداياتها.[3]

[1]- محمد فتحى، الخروج من المأزق، فن إدارة الأزمات،القاهرة: دار النشر الإسلامية، 2002، ص 184.
[2]-الوكيل بسيوني، " إدارة الأزمات ومواجهة المشكلات"، متحصل عليه من الموقعwww.islamtoday.net/articles/show أطلع عليه يوم 2016/04/14.
[3]- فهد علي الناجي، مرجع سابق، ص ص 25-26.

2) مرحلة التأزم(Acute Stage):

تمثل هذه المرحلة نقطة اللاعودة وذلك حين ينتهي الانذار ويتم الوصول إلى مرحلة التأزم، وتبرز هنا أهمية التخطيط المسبق والاستعداد للأزمة، إذ يوفر هذا التخطيط الوقت الكافي لمواجهة الأزمة والتعامل معها والحد من أثرها.

3) المرحلة المزمنة (Chronic Stage):

في هذه المرحلة يتم التأكد من أسباب الأزمة وتقدير الضرر وتحديد المسئولية، كما تعد هذه المرحلة إعادة تقييم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وقد تمر المنظمة بهذه المرحلة بحالة اضطراب مالي أو إعادة تنظيم أو حتى الإفلاس.

4) مرحلة الحل (Resolution Stage):

بهذه المرحلة تبدأ العوامل المسببة للأزمة بالتلاشي فتعود المنظمة إلى مرحلة التوازن الطبيعي قبل الأزمة لذلك فهذه المرحلة تمثل آخر مراحل الأزمة التي تصل إليها بعد تصاعد إطارها.[1]

- وقد قام بعض الباحثين بتحديد مراحل إدارة الأزمة بشكل مختلف عما سبق، فقد قسمها أحمد عزالدين إلى ثلاث مراحل:

* مرحلة ما قبل الأزمة: وهي المرحلة التي تنذر بوقوع الأزمة، وهي غالبا ما تكون تتبلور فيها مشكلة ما، وتتفاقم حتى تنتج الأزمة عنها.

* مرحلة التعامل مع الأزمة: وهذه المرحلة هي المحور الرئيسي لمفهوم إدارة الأزمة حيث يتولى فريق الأزمة استخدام الصلاحيات المخولة له، ويطبق الخطط الموضوعة.

* مرحلة ما بعد الأزمة: وهي المرحلة التي يتم فيها احتواء الآثار الناتجة عن الأزمة، وعلاج تلك الآثار يعتبر جزءا هاما من عملية إدارة الأزمة.[2]

المطلب الرابع: وظائف إدارة الأزمات

إن هناك مجموعة من الوظائف التي يقوم بها مكتب إدارة الأزمات ويعمل مدير مكتب إدارة الأزمات جاهدا على تنفيذها بكل مايملك من قوة وذلك بالتعاون مع أعضاء وموظفي

[1]-فهد على الناجي، مرجع سابق، ص 26.

[2]- كردم عبد الله متعب،" اللجان الأمنية ودورها في إدارة الأزمات"، مذكرة ماجستر، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2005، ص ص 54-56.

مكتب إدارة الأزمات، ومن هذه الوظائف التي هي من اختصاص عمل مكتب إدارة الأزمات مايلي:

1- التخطيط السابق والتوقع المسبق والتنبؤ والاستعداد التام لمواجهة كل الأزمات المحتملة الحدوث في المستقبل وذلك بعد مباشرة تنفيذ العمل في المؤسسة.

2- إعداد خطة عمل كاملة تامة وافية بكل المعلومات والبيانات والأرقام المطلوب معرفتها وذلك لمعرفة حدود الإمكانات المتاحة للمؤسسة.

3- التنظيم للعمليات المالية في المؤسسة وتنظيم الإدارات والعمل على تنسيق الأمور والقرارات الإدارية وتحديد طريقة التواصل مع الإداريين والموظفين.

4- الرقابة والإشراف والمتابعة لكل الأعضاء والموظفين الداخليين وكذلك للعملاء والزبائن والزائرين الخارجيين للمؤسسة.

5- تشغيل وتشجيع الموظفين الأكفاء والماهرين والقادرين على التعامل مع الأزمات بفكرمستنير وبذكاء خارق وبدهاء شديد وبشجاعة وصبر وحكمة.

6- التدخل المناسب في الوقت المناسب وإجراء العلاج المناسب للأزمات.

7- التحليل العلمي السريع للأزمات والمشكلات المادية.

8- تدريب الموظفين والعاملين والمدراء على كيفية مواجهة الأزمات وحل المشكلات الإدارية بكل فن ومهارة وحنكة وحكمة إدارية.

9- دراسة وتقدير المواقف وتحليلها تحليلا علميا صحيحا مع الخروج من هذه الدراسات بقرارات معينة وقوانين محددة.

10-معرفة وتحديد القوى والجهات التي صنعت الأزمة ومعرفة حدودها وإمكانياتها ونقاط ضعفها وأهدافها وذلك للتصدي لها ومواجهتها.

11-وضع خطة لامتصاص الأزمات ولحل المشكلات وللتخفيف من حدة وآثار الأزمات السلبية والعمل على إعادة البناء وإعادة الهيكلة والتجديد مع الاستفادة من تجارب وأخطاء الماضي لبكي لا تكرر نفس الأخطاء.

12-تحديد ومعرفة الأماكن الآمنة والمناطق والمناطق المستقرة للرجوع والاستناد إليها.

13-معالجة الآثار السلبية للأزمة واتخاذ نظام حماية قوية للوقاية من الأزمات.

14-تشكيل لجنة عمل خاصة وطارئة لتبحث كل الأطر والحدود والمقومات الخاصة بالأزمة مكونة من أفضل المدراء والموظفين الماهرين والقادرين علىالتفكير بطرق إبداعية جديدة وذلك بالتعاون مع الموظفين المختصين في إدارة الأزمات.[1]

15-تكوين فريق عمل دائم للتصدي للأزمات متمثلا في أعضاء فريق مكتب إدارة الأزمات المبدعين والمفكرين والأذكياء.

[1]- محمد سرورالحريري، مرجع سابق، ص ص 61-62.

16-تحليل ودراسة المواقف الأزموية والقدرة على التوصل السريع للحل المناسب والقوي والفعال لعلاج الأزمة والقضاء عليها.
17-حسن الإعداد والتخطيط واستخدام مهارات التفكير الإبداعي والابتكارين
18-تحديد ومعرفة المدى الزمني وتحديد المدة الزمنية المحددة للسيطرة على الأحداث والأمور وإلا أصبحت خارجة عن السيطرة وعن نظام إرادتنا.[1]

المطلب الخامس:مشكلات علم إدارة الأزمات

-إن هناك العديد من المشكلات العلمية التي يواجهها علم إدارة الأزمات، كما توجد هناك الكثير من العقبات والصعوبات التي تقف عائقا في طريق عمل إدارة الأزمات ومن هذه المشكلات العلمية ما يلي:
1- الندرة النسبية للكتب المهتمة بإدارة الأزمات وقلة الأبحاث العلمية المتخصصة في مجال علم إدارة الأزمات.
2- عدم وجود مراجع علمية إدارية موسوعية في علم إدارة الأزمات نظرا لنسيان علماء الإدارة لأهمية هذا العلم في مواجهة المشكلات المادية والإدارية.
3- قلة وجود متخصصين مهرة وأذكياء قادرين على استخدام مهارات التفكيرالإبداعي،الابتكاري والتجديدي.
4- نسيان وتغافل وجهل الإدارات العليا لأهمية لإنشاء قسم مختص متكامل لإدارة الأزمات في المؤسسات المالية والشركات التجارية.[2]
5- ندرة وضعف وقلة المهارات الشخصية والتطورات العلمية الفكرية لدى الإداريين والموظفين والمسؤولين.
6- التزييف والتغير في المعلومات الصادرة والواردة في الملفات والتقاريرالرسمية من وإلى الإدارة العليا وذلك لتغطية عمليات العجز المالي وضعف الإنتاج.[3]

المطلب السادس: ثمرة علم إدارة الأزمات

إن لإدارة الأزمات نتائج جيدة وأثار إيجابية كثيرة، كما أن لعلم إدارة الأزمات ثمرات رائعة يقطفها ويستفيد منها المهتمون بعلم إدارة الأزمات ولا يشعر بتطبيق علم إدارة الأزمات إلا الأشخاص والمؤسسات التي وقعت في أزمات ثم تخلصت منها بفضل جهود موظفي مكتب إدارة الأزمات فيعملون على إعطاء مكتب وجهاز إدارة الأزمات جل اهتماماتهم وكل صدقهم وتشجيعه ودعمهم وذلك لما لمسوه من آثار إيجابية ونتائج علمية حقيقية ساهمت في رفع معدلات الإنتاجية وزيادة معدلات الأداء الوظيفي كما ساهمت في

[1]- نفس المرجع ، ص 63.
[2]- محمد سرور الحريري،مرجع سابق، ص .85
[3]- نفس المرجع ، ص 86.

تخطي مرحلة الخطر وتجاوز الصعوبات التي كانت قائمة في ما مضى في المؤسسات والشركات والمنشآت المالية والتجارية والإدارية وغيرها، ومن هذه النتائج التي ظهرت نتيجة لاستخدام قوى مكتب إدارة الأزمات ما يلي:

1- إدارة الأزمات هي إدارة تبحث بشكل خاص عن تأصيل الأخلاق العليا وتنظيم القوانين الإدارية والعمل على رفع المعنويات والبحث على الأسباب والحلول للمعضلات والمشكلات والأزمات بطرق علمية إبداعية متطابقة مع الأصول العلمية والمناهج الأخلاقية.[1]

2- تعمل إدارة الأزمات على وقف هدر الجهود وإيقاف هدر القدرات والعمل على استغلال الفرص وتنظيم الأوقات بشكل يتناسب والعمل الإداري والمسؤوليات المكتبية الموكلة لعدة أقسام إدارية متخصصة في المؤسسات المالية والتجارية.

3- عدم السماح باستفحال الأزمات ومنع تفاقم المشكلات المالية والإدارية.

4- حل المشكلات المالية وتخطي العقبات العملية وعلاج الأزمات المالية والإدارية وتقديم الحلول المناسبة والقوية والفعالة والسريعة المفعول للقضاء على الأزمات المالية والتجارية.[2]

5- الاقتصاد في استخدام الجهود المبذولة في الأعمال الأخرى غير المتعلقة بالأزمة المالية أو المشكلة الإدارية والمعضلة التجارية.

6- تعويض الخسارات وذلك لأن إدارة الأزمات تقوم بتخزين احتياطي معين من الأموال والمعلومات والملفات الخاصة بعملها وما تحتاج إليه من أرقام وحسابات وبيانات علمية وإدارية ومالية، حتى أن من مهام إدارة الأزمات الاجتماع الفوري واللقاء الطارئ مع رئاسة مجلس الإدارة في أي وقت شاء مدير مكتب إدارة الأزمات، وبالتالي لديه من الصلاحيات لمعرفة المعلومات السرية والأرقام الخفية.

7- زيادة الأرباح ورفع مستويات الإنتاج وزيادة الإنتاج وتحسين وتطوير العمل الإداري وتصحيح الأخطاء التجارية والمالية والإدارية.[3]

المبحث الثالث: ترشيد السياسة العامة

المطلب الأول: نشأة السياسة العامة وتطورها

أ-تشكل الظاهرة السياسية امتدادا طبيعيا يرتبط بحياة الإنسانية والمجتمعات حيث بدأت هذه الظاهرة مع بداية وجود الإنسان، وتطورت مع تطور حياته،وانخراطه في المجتمعات على مرالأزمان، فكان الاهتمام بقضايا تطور المجتمعات وسبل تنظيمها

[1]- نفس المرجع ، ص 89

[2]- محمد سرور الحريري، مرجع سابق، ص90.

[3]- نفس المرجع ، ص ص 91- 92.

وانصهارها في شكل معين من أشكال الدولة يمثل جل العناية المكثفة التي أولتها الدراسات الفلسفية للفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين، وقد تجلى هذا الاهتمام في ذلك الجهد التقليدي، الذي استمر بادئ ذي بدء قديما، لحين بلوغ الحياة الاجتماعية والإنسانية منتصف القرن التاسع عشر، حينما كانت معظم الجامعات الأوربية آنذاك، تدرس السياسة والحكم، كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية.[1]

ب-والتحدث عن السياسات العامة أمر شائع في الحياة العامة، وقد يستخدم المصطلح في إطاره الواسع (كالسياسة الخارجية الأمريكية)، أو (السياسة الاقتصادية السوفيتية)، أو (السياسة الزراعية في أوروبا الغربية)، أو يستخدم في إطار ضيق جدا كالسياسة المتعلقة بإزالة الجليد في أوروبا الغربية.[2] أو يستخدم في إطار ضيق جدا كالسياسة المتعلقة بإزالة الجليد من الطرقات.فهي إذن ليست موجهة لفرد أو لأحد بذاته، فهي تؤثر بعمق في نمط الحياة للمواطنين العامة.

ج-وبعامة فإن مصطلح (السياسة) يستخدم للإشارة إلى سلوك الفاعل سواء أكان مسؤولا حكوميا أو لجنة أو جهة رسمية أم مجموعة منهم لتعمل في نطاق أو نشاط معين يلائم شيوع المصطلح في أوساط العامة، لكن ما نحتاجه هنا ونحن نتناول تحليل السياسات العامة و عملية صنعها هو تعريف يتصف بمزيد من الدقة ليسهل الفهم والتواصل بين الدارسين.[3]

إن الدارس للسياسات العامة يسترعي انتباهه ذلك التطور المستمر لهذا الفرع من العلوم السياسية ولا يمكن فهم هذا النمو والتطور إلا بالإجابة على سؤالين مهمين مثلما يقول بيير مولر Pierre Muller .

السؤال الأول: يتعلق بطبيعة التحولات التي أدت إلى تضاعف تدخل السلطات العمومية في الحياة اليومية للمواطنين، هذه التدخلات شكلت موضوع السياسات العامة، حيث لم نشهد توسعا في أعمال الإدارات العمومية فحسب بل حتى التقنيات المستعملة من طرف صناع القرار هي كذلك أصبحت تتميز بالكثير من التنوع والتكلف في نفس الوقت، حيث يمكن أن نطلق على المجتمعات الحديثة أنها مجتمعات الضبط القانوني.[4]

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان: دار الميسرة، 2001، ص 27.

[2]- جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، ط1،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص .13

[3]- نفس المرجع، ص 14.

[4]-Pierre Muller. Les Politiques Publiques.Que sais je ? paris.PUF ;9eme édition.2011.p.7

السؤال الثاني: يتعلق بالجذور الفكرية لاختصاص تحليل السياسة العامة كمجموعة مناهج لدراسة وفهم أعمال الحكومة، ومعرفة من أي التيارات الفكرية والأطروحات الاجتماعية استقت هذه المناهج أسسها وقواعد عملها.

- ولفهم الظروف التاريخية لنشأة علم السياسة العامة، كان من المنطقي تتبع الأسباب الموضوعية التي دفعت بالمجتمعات الحديثة لاختراع هذه الأدوات المسماة السياسة العامة،والتطورات المتلاحقة التي مست تصورات الباحثين اتجاه عمل الحكومة،حيث سمحت ببروزنظرة جديدة للحياة الاجتماعية بصورة شاملة.

ويمكن القول أن الدولة الحديثة ومنذ نشأتها، أي قبل قرنين من الزمان، قد شهدت تحولات بارزة يمكن تبين ملامحها من خلال النقاط التالية:

-تراجع مجتمعات الأقاليم: ففي المجتمعات التقليدية كان الإقليم هو الذي يهب للفرد هويته ويهب للمجتمعات الإنسانية تمسكها، بحيث نجد كل إقليم يعمل كنظام منغلق، وإن كانت صور مختلفة من التبادل الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة، بالإضافة للإقليم شكل العين كذلك أحد العناصر المهمة التي شكلت هوية المجتمعات التقليدية، والمبدأ الأساسي الحاكم للمجتمع التقليدي هو جدلية المركز والأطراف، غير أنه مع تطور التبادلات التجارية والثورة الصناعيةلم يختف هذا المبدأ وإنما تم استبداله تدريجيا بمنطق آخر يتقابل فيه القطاعي (Sectorel) والكلي (Globale).

-الانتقال من الإقليم إلى القطاع: ومن أهم التحولات التي شهدها القرن الثامن عشر والتاسع عشر انحصار التقسيم الاجتماعي للعمل والذي مر بثلاث مراحل.

- التحول الذي حدث في المجتمع حيث لم تعد العائلة مركزا للنشاط الاقتصادي بل أصبح هذا النشاط من صلاحيات الفضاء المهني.
- ظهورأشكال مختلفة للمواطنة سمحت بوجود أشكال جديدة لاندماج الأفراد داخل الفضاء العام.

وكمثال على هذا التحول يمكن تتبع مكانة الفقراء والمعوزين، ففي المجتمعات التقليدية كان يتم التكفل بهؤلاء من خلال الصدقات والمساعدات التي يقدمها لهم الأغنياء على مستوى كل إقليم، أما في المجتمعات الحديثة فتم إيجاد أشكال جديدة من التضامن والعلاقات الاجتماعية

أدت إلى تأسيس ما.[1] يسمى بدولة الرعاية التي تميزت بتطور القطاع الاجتماعي والذي شكل بعد ذلك موضوعا للسياسات الاجتماعية.

ومع هذا الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة أصبحت تهدد هذه الأخيرة مشكلة التماسك الاجتماعي، فإن كانت المجتمعات التقليدية قد عاشت تحت تهديد التشظي، فإن المجتمعات القطاعية يهددها اليوم التفكك، إذ لم توجد لنفسها الوسائل الكفيلة بتسيير التناقضات القائمة بين القطاعات المختلفة، وهذه الوسائل هي السياسات العامة. ويكمن خطر التفكك من أن كل قطاع في سعيه للبقاء يحدد لنفسه أهدافا قطاعية، وبما أن القطاعات التي تعتمد في عملها على بعضها البعض والموارد المطلوبة من مجمل هذه القطاعات غالبا ما تكون نادرة، قد أدى هذا كله إلى نتائج كبيرة هي:

-حدوث تحول في إجراءات الوساطة الاجتماعية، فبرزت إلى الوجود وساطات قطاعية تأسست على تمثيل الجماعات المهنية عوضا عن الوساطات القديمة التي أثبتت شرعيتها على تمثيل الجماعات الإقليمية.

- الاستعمال المتزايد لأدوات جديدة في السياسات العامة كنظام المحاسبة الوطنية للاستجابة للمنظمات القطاعية.

-نمو قدرة المجتمعات على القيام بأعمال تمس كيانها في العمق وذلك بفضل تطور الاكتشافات العلمية وهو ما يطلق عليه آلان توران Alain Touraine ***** Historicite المجتمعات الحديثة، ويعني به أن هذه المجتمعات لم تعد تعيش تحت رحمة العوامل الخارجية (المناخ، الظواهر الطبيعية..إلخ)، هذا التزايد في التحكم في المحيط الخارجي وما يحمله من متغيرات أنتج بدوره آثارا لم تكن متوقعة (Effets pervers) كن لزاما على المجتمعات التحكم فيها هي كذلك، مما خلق تناقضا من نوع جديد، ففي الوقت الذي كانت فيه المجتمعات التقليدية تتحكم فيها الظروف الخارجية نجد المجتمعات الحديثة أضحت تحت رحمة الوسائل التي أبدعتها من أجل التحكم في البيئة الي تعيش فيها كالتلوث البيئي والأزمات الاقتصادية وحوادث المرور..إلخ، ومن هنا أصبح الهدف من السياسات القطاعية الأخرى. وتحولت

[1]-Pierre Muller, op cit, p,10.

الظواهرالاجتماعية والسلوكيات التي كانت بعيدة عن نتدخل السياسة مثل الأوبئة والكوارث والحروب وقضايا المرأة مثلا إلى أن أصبحت ضمن فئة الأمور السياسية.[1]

وتعاظم الاهتمام بالسياسة العامة، بعد الحرب العالمية الثانية حين جرى التركيزعلى مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها والتبصر في أهدافها و*** وأساليب تنفيذها، ضمن إطار تحليلي، بحسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة، بفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي، وإعادة بناء الاقتصاد القومي، وتوجيه الموارد الاقتصادية لسد حاجيات عموم المواطنين، ولأجل استيعاب النمو المتزايد في الخدمات المطلوبة وضرورة توفيرها وتحقيقها، كالتعليم والصحة والمواصلات إقامة الجسور وتوفير فرص العمل وتنظيم التجارة وإقامة الصناعات وتأمين المشروعات والمنتوجات، وغير ذلك مما يتعدى حدود القطاع الخاص وقدراته الخدمية، ويستدعي بالمقابل نهوض الدولة بمؤسساتها الحكومية بغرض القيام بذلك والاضطلاع به في إطار السياسة العامة.[2]

وكان من نتائج المجهود الفكري لأعوام الخمسينات للقرن العشرين، تبعيات وبروز مصطلح (علم السياسة العامة) بطابعيه الفكري والتجريبي، الذي تبلور بفضل الجهود

الفكرية للعالم الاقتصادي السياسي (هارولد دي لاسويل (Harlod D. Laswell) الذي قدم من خلال كتابه الموسوم(السياسة: من يجوز على ماذا؟ ومتى وكيف؟ أساسا للعمليات التبادلية والتوزيعية للقيم وللمنافع المتضمنة في رسم السياسات العامةوتنفيذ عملياتها).[3] فقد أكد الاتجاهان الأول ركز على صنع السياسة العامة وتنفيذها.[4] والثاني يهتم بتطوير المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسة العامة. أما في الستينات تطورت توجهات السياسة العامة من طرف منظمة الولايات المتحدة الأمريكية لدارسي السياسة العامة.

---

[1]-Pierre Muller, op cit, p 12.

[2]- فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق، ص 28

[3]- نفس المرجع، ص 29.

[4]- ابتسام قرقاح،"دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر" 19ء89-2009، مذكرة ماجستر، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012-2013، ص 15.

أما في السبعينات ظهرت الحاجة في تحليل المشكلات للبحث عن سياسة فاعلة بتحليل الأوضاع ومعالجتها بأساليب علمية تقنية.[1]

وتوالت الأبحاث والدراسات المتخصصة بالسياسات العامة، وظهرت دراسات مربطة بما تتعلق بمفهوم (المجال العام Public Reolm)،الذي يشتمل على النشاطات والتفاعلات لمنظومة المدخلات التي تتمثل (بالأحزاب السياسية وجماعات المصالح،الرأي العام، السلوك الاجتماعي)، مع منظومة المخرجات التي تتمثل (بالنشاطات والقرارات، وبتنظيمات الهيئات الحكومية المحلية والوطنية والدولية).

كما ظهرت دراسات تتعلق بالقضايا السياسية Political ***، التي تعني بموضوعات الحياة الإنسانية والاجتماعية، وبصورة عامة، فإن علماء السياسة قد حولوا اهتماماتهم من خلال دراسات عدة تولي اهتماما بالمؤسسات السياسية والسلوك السياسي والمؤتمرات الثقافية والاجتماعية والشخصية على السياسة فضلا عن الاهتمام ببنية المؤسسات الحكومية وممارساتها وبدور المؤسسات السياسية غير الحكومية والمؤسسات الأهلية والأفرادفي صنع السياسة العامة إلى جانب معالجة السياسة العامة المقارنة، وهناك موضوعات خاصة في الجامعات الغربية تدرس بوصفها محاور مستقلة تعنى بها العلوم السياسية مثل:

سياسة التمدن Urpan policy

سياسة ***** Welfare polcy

سياسة مكافحة الجريمة Crime control policy

سياسة حماية البيئة Environment pritection policy

سياسة الحريات العامة The policy of civil liberties[2]

ومهما يكن الأمر حيال عملية تنامي الدور للسياسة العامة، ونظم أهميتها في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات، فإن دورها المستقبلي يبدو أكثر أهمية في المرحلة التي تعيشها الدول والحكومات، وخاصة وأن القرن الحادي والعشرين يتسم

[1]- سلوى شعراوي جمعة، تحليل السياسة العامة في الوطن العربي،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،القاهرة،2004، ص 15.

[2]- فهمي خليف الفهداوي، مرجع سايق، ص 30.

بخصوصية الانطلاقة السريعة، وتزاحم المتغيرات البيئية والسياسية والفلسفية والعلمية التي تفرض سيطرته على التوجهات الاقتصادية التي بدورها تشمل منعكسا للتغيرات الهيكلية في واقع المنتظم السياسي للمجتمعات.[1]

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة العامة

إن أدبيات العلوم السياسية مليئة بتعريفات هذا المصطلح، وكل من أسهم في إعطاء تعريف ما، لابد أنه يكون أدق من غيره ممن انتقدوا تعريفاته، هناك تعريف واسع للسياسة العامة يقول بأنها:"العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها"، وهذه السعة والشمولية تجعل أغلب الدارسين غير المتأكدين من حقيقة المعنى وربما لا يسعفهم أي تصور.[2]

لقد تعددت تعريفات السياسة العامة وتباينت حسب المدارس البحثية والكلامية الفكرية لكل باحث، غير إن تعاظم تدخل الدولة العصرية المتمثل في أدوارها المتعددة الهادفة للتخطيط وتنظيم وتنسيق وتوجيه كافة جوانبالحياة في المجتمع يتجسد في السياسات العامة المتعددة والمتنوعة التي تبلورالإرادة المجتمعية وتحدد الأطراف الفكرية والمناهج العملية لتوجهات وأساليب عمل المؤسسات الحكومية ومنها على سبيل المثال السياسات العامة المتصلة بالدفاع والأمن والعلاقات الخارجية والصحة والتعليم الإسكان، والقوى العاملة والاقتصاد القومي والرعاية الاجتماعية والبيئة وغيرها.[3]

والسياسة العامة هي التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤوليتها علما أن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أوتؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة، كما يقول ديفيد***، من جانب النظام السياسي، وعادة هؤلاء هم المشرعون والقياديون والحكام والملوك

[1]- نفس المرجع، ص31.

[2]- جيمس أندرسون، مرجع سابق،ص14.

[3]- حسيني محمد العيد،السياسة العامة الصحية في الجزائر:دراسة تحليلية من منظور الإقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012، مذكرة ماجستر، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012-2013، ص 22.

والرؤساء بالمجالس والهيئات العليا، إنهم هم المسؤولون وهم الذين يتمتعون بالسلطات لرسم السياسات والتصرف في إطار صلاحياتهم التي تكون عامة مقيدة ومحددة وليست مطلقة.[1]

السياسات العامة هو التعبير عن إرادة الحكومة في الفعل أو عدم الفعل ويمكن أن نعرفها كمجموعة مهيكلة ومتماسكة، من النوايا والقرارات الإنجازات تقوم بها سلطة عمومية

(محلية أو وطنية أو دولية).[2]

السياسة العامة هي ما تحتاج الحكومة عمله أو عدم عمله في مجال ما "توماس داي Thomas R. Dye".

السياسة العامة هي النشاطات الهامة للحكومة "إيراشاركنسكي Ira Sharkansky"

السياسة العامة هي ما يحدث لأفراد المجتمع نتيجة أفعال الحكومة "ماكيني وهوارد J.B.Mackinney L.C.Hooward".

السياسة العامة هي تغيير أو مؤشر، لقصد أو زعم، موجهة لأفعال تتضمن القيم المجتمعية وتحدد الأولويات والعلاقات بين الحكومة والمجتمع "رويرت سايمون Robert H. Simons".[3]

روبرت إيستون "Robert Eyston" يرى أنها "تتجسد في العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها".[4]

يعرفها خيري عبد القوي: "بأنها تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها

---

[1]- جيمس أندرسون، مرجع سابق،ص15.

[2]-Philipe Breau,sociologie politique, edition Casbah2004, Alger : p543

[3]- حسيني محمد العيد، مرجع سابق، ص 23.

[4]- عبد السلام موكيل، السياسة العامة وفق منظور الحكم الجيد: دراسة نقدية من خلال المقاربة الإسلامية، مذكرة ليسانيس، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري،جامعة د.مولاي الطاهر،سعيدة2010-2011 ص2.

وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة".[1]

المطلب الثالث: السياسة العامة من منظور الرشادة

الفرع الأول: الحكم الراشد كإطار فكري (Paradigm) جديد في حقل السياسات العامة

إن أدبيات السياسة العامة الكلاسيكية كانت تركز على الدولة ومؤسساتها كوحدة مركزية وأساسية في أنماط التحليل المختلفة بهذه السياسات، وحتى الدراسات التي أشارت وحللت دور جماعات المصالح والأحزاب كانت تتعامل مع هذه التنظيمات ليس باعتبارها فواعل مستقلة،وإنما مجرد وحدات هامشية لها جانب معين من التأثير على الفاعل الوحيد والرئيسي وهو الدولة.[2]

كما تعاظم وتزايد دور فاعلين جدد برزوا على الساحة بقوة تأثيرهم مثل: الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية الدولية، في صنع وتنفيذ السياسات العامة.

لقد أشارت كتابات العالمين "Anthony Ewing" و"Elliot Schrage" إلى دور هؤلاء الفاعلين الجدد في مجال السياسات العامة، لقد تحدنا عن دور الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات حقوق الإنسان ليمتد تأثيرها على المستوى الدولي، كما أشارت كتابات "Candler.Gaylord George" إلى دورالقطاع الثالث (المنظمات غير الحكومية)في صنع السياسة العامة وهذا طبعا ما يتفق مع مفهوم جديد وهو (Policy Network)، هذا المفهوم يشير إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة أو ما يطلق عليه تحديدا نظرية الشبكة (Théorie de réseaux) والتي تؤكد على ما يسمى بيلقنة (Balkanisation) مصادر السلطة والقوة عند الإشارة إلى الحكم.

[1]- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط1 عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004، ص98

[2]- سلوى شعراوي جمعة، مرجع سابق، ص31.

ومما سيق يمكن القول بأن الحكم الجيد عبارة عن مقارنة جديدة في كيفية ممارسة الحكم ورسم السياسات العامة لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، فمن الناحية الوظيفية يقوم الحكم الجيد على ثلاثية مؤسسية قائمة على الحكومة والقطاع الخاص وقوى المجتمع المدني، وفي ظل الترشيد تصبح هذه الأطراف الثلاثة بمثابة فاعلين (Acteur) تنمويين يؤدون دورا مهما وحساسا ومستقلا في رسم السياسات العامة في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى أن الحكم الجيد يقوم على جملة من المعايير أوالعناصرلابد من اعتمادها في رسم هذه السياسات مثل: الشفافية، المساءلة،سيادة القانون وتفعيل الجهاز الإداري.....إلخ.[1]

الفرع الثاني: قواعد الحكم الراشد ودورهم في رسم السياسات العامة.

يقوم الحكم الراشد في الدول على مجموعة من المبادئ التي تشكل مضمونه الأساسي وقد استقر في الذهن السياسي الإنساني كما ذكر أن الحكم الرشيد يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي تتكون من مجموعات منظمة أو غير منظمة ومن أفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية وهو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على كافة المستويات، وهو الأنظمة والإجراءات التي تحكم على ممارسة السياسة باسم الدستور، ومن ذلك اختيار القيادات وتداول السلطة ويعمل على تخصيص الثروات وإدارتها لتلبية الاحتياجات الإنسانية، ويتميز بالمشاركة والفعالية والشفافية والمساءلة وحكم القانون والعدالة والمساواة، وحتى يمكن مقارنة مفهوم الحكم الراشد لابد

من تناول المضامين التي يقوم عليها.[2]

- الدولة(State): إن الحكم الجيد الذي فرضته التحديات المعاصرة يفرض هو الآخر على حكومات الدول المتقدمة والنامية على حدة سواء أن تعدد النظر في تعريفها لدورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتقليل هذا الدور وإعادة النظر فيه.[3]

[1]- رضوان بروسي، "الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات ومؤشرات قياس الحكم"،مذكرة ماجستر، قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008- 2009، ص137.

[2]- أمين عواد المشاقبة، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد "إطار نظري"،عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع،2012 ،ص54.

[3]- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية، القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003 ،ص45.

فالدولة من خلال المؤسسات الحكومية تعمل على تمكين الناس الذين تقوم بخدمتهم وتزويدهم بالفرص المتساوية، والحكومات يجب أن تعمل على توسيع لا مركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين وتغييرالظروف بشكل مناسب.

إن الدولة في ظل الدور الجديد والذي فرضه طبعا منطق العولمة فقدت الكثير من مقومات سيادتها عبر التدفقات النقدية، حيث أن الاقتصاد لم يعد ملكا للدولة الواحدة، وإنما أصبح عبر التدفقات المالية يقع في شبكة تسيطر عليها الشركات الكبيرة، والتي تعمل خارج إطار الدولة الوطنية.[1]

فالدولة لها ثلاث وظائف أساسية تتمثل في:

أ- الوظائف الدنيا:مثل توفير السلع والخدمات العمومية والدفاع والصحة وحقوق الملكية والتسيير الاقتصادي الكلي.

ب-الوظائف الوسيطة: تتمثل في ضمان الفعاليات وتنظيم الاحتكارات وتصحيح وتفعيل نقائص تطوير الإعلام وكذا الضمان الاجتماعي.

ج-الوظائف الفعالة: تتمثل في تنشيط الأنشطة الخاصة عبر تشجيع السواق وتجميع المبادرات إضافة إلى إعادة توزيع الأصول.

ونستطيع ومن خلال الدولة ودورها النسبي أن نقول أن:"الحكم الراشد هو ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير أعمال البلدان على كل المستويات والمتضمنة الآليات والإجراءات والمؤسسات التي عن طريقها يقوم المواطنون أفرادا وجماعات بالسعي لتحقيق مصالحهم عير الممارسة الفعالة الناجمة عن ملء التزاماتهم المتعلقة بالتسييروالفعال وحسب درجات نشاطها".[2]

- القطاع الخاص: لقد أضحى القطاع الخاص يلعب دورا هاما ومهما في عملية التنمية ولم تعد الدولة تشكل أكبر قوة لتحقيق التنمية، فهناك تحول واضح في معظم الدول نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديا السوق وتطبيقبرامج الإصلاح الاقتصادي من قيل العديد من

[1]- عبد السلام موكيل،مرجع سابق ، ص 49.

[2]- فاتح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية،ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع 2010،ص 62-63

الدول النامية، الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية، والنقدية، والتجارية والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية الاجتماعية.

كما أضحى القطاع الخاص مردا مهما أيضا لإتاحة الفرص أيضا أمام مختلف المجالات لتشغيل الأيدي العاملة على كافة المستويات، إضافة إلى الإسهام في تنمية المجتمع ورفع مستوى معيشة المواطنين.[1]

- المجتمع المدني: يقول "دوغ باندو" في نظريته الجديدة حول بناء المجتمع المدني أو كما سماها (الليبرتارية) أي بناء مجتمع مدني عن طريق الفضيلة والحرية، فهو يقول:" نحن نعيش في حقبة علمانية لكن الإيمان لم يختف بل تغيرت الآلهة، الدين السائد هذه الأيام هو الدولانية (station) الحكومة وليس الله،هي المسؤولة عن خلاص الناس ثمة نهج مشابه قد ينجح اليوم ويمكن لمجتمع مدني مبدع ونشط وقوي تدعمه جموع المواطنين ولا تعرقله الحكومة أن يعالج الأغلبية العظمى من المشاكل".[2]

الفرع الثالث: خصائص الحكم الراشد وأثرها على السياسة العامة

قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD العوامل والخصائص التي تعرف الحكم الراشد ومنها على وجه الخصوص المشاركة في القرار والشفافية والمسؤولية.[3]

أولا: الشفافية: Transparency :

هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع المواطنين (المنتفعين من الخدمة

أو مموليها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.[4]

---

[1]- نجلاء عبد العزيز خليفة ، "آراء في الخصخصة"، http//www.arrouiah.com(2003/2011)

[2]- دون أي ايبرلي،المجتمع المدني في القرن 21، ترجمة هشام عبد الله،ط1،عمان، الأهلية للنشر والتوزيع،2003،ص 416.

[3]- عبد الحميد قرفي، الإدارة الجزائرية، مقاربة سوسولوجية،ط1، الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع،2008، ص111.

[4]- بوعشرية جميلة، الحكم الراشد و خوصصة المؤسسات، دراسة حالة وحدة الجير- الحساسنة- ،مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة والتنمية، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة،1436هـ/2015م، ص22.

حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومة بكل حرية دون أية قيود مع حرية تحقق المعلومات.[1]

وعليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهورولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق والمتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة، ومن الصعب وجود حكم راشد ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي ويتسم بالمهنية والاستقلالية.[2]

ويرتبط مفهوم الشفافية ارتباطا وثيقا بأربع مفردات أو كلمات وهي: المصداقية والإفصاح والوضوح والمشاركة.

ثانيا: المشاركة: Particssipation:

وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق المعلومات وحدها لا يف بالغرض، بل لابد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادرا على اتخاذها ليؤثر في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة.

وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطاءهم حق الإشراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية.[3]

يعني أن جميع الأفراد يجب أن يكون لهم رأي في صنع القرار بطريقة مباشرة أوغير مباشرة.[4]

إن المشاركة تعني أن يكون لكل فرد دور أي في صنع القرارات التي تؤثر في حياته، سواء بصورة مباشرة أو عبر مؤسسات أو منظمات بسيطة يجيزها القانون. بهذا المعنى يعتبر مفهوم المشاركة شديد الارتباط بالمجتمع الديمقراطي، وقد تم إدخاله بدلالته هذه كمكون

---

[1]-يوسف أزروال،"الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق- دراسة واقع الجزائر ،مذكرة ماجستر، غير منشورة، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع تنظيم سياسي وإداري،2009، ص38.

[2]- الفكر البرلماني، مجلس أمة الجزائر، مجلة متخصصة في القضايا و الوثائق البرلمانية، العدد23 ،2009 ،ص55.

[3]- أمين عواد المشاقبة، مرجع سابق، ص57.

[4]- يوسف أزروال، مرجع سابق، ص38.

أساسي من مكونات التنمية البشرية التي يتبناها ويسعى إلى تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،وباستخدامه لمفهوم المشاركة يركز برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية على

ثلاث مكونات رئيسية له هي: تنمية الإنسان- التنمية لأجل الإنسان- التنمية بالإنسان.[1]

ثالثا: المساءلة: Accountability:

أي أن كل صناع القرار خاضعون للمساءلة من قبل الجمهور[2].

هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة سواء كانوا منتخبين أو معينين تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والمواطنين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع القانون لوظائفهم ومهامهم وهو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من

الشعب، وهي أن يكون جميع المسؤولين الحكام ومتخذي القرار في الدولة والقطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء،وتعد آلية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة وتأخذ ثلاثة أشكال وهي:

- المساءلة التشريعية: هي أهم المساءلات في النظام الديمقراطي لأن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابةعليها.
- المساءلة التنفيذية: خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سبل الإدارة.
- المساءلة القضائية: تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة تسييرعمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين.[3]

رابعا: دولة القانون(سيادة القانون):Roleoflau

[1]-موكيل عبد السلام، مرجع سابقن ص56.

[2]- يوسف أزروال، مرجع سابق، ص 39

[3]- أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،ط1، عمان: مكتبة الوفاء القانونية،2011 ، ص103.

إن معيار مبدأ دولة القانون يضفي الشرعية على جهاز الدولة ويزيد من الثقة بين الحكام والمحكومين، ومن ذلك يقول الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان:" أنه بدون دولة القانون والإدارة الجيدة، فإن المبلغ المخصصة للتمويل لا تؤدي إلى التنمية والرخاء".[1]

إن دولة القانون تعنى أيضا مساهمة الأفراد في صنع مصيرهم ورسم معالم هذا المصير، عن طريق الانتخابات الحرة، وهي قاعدة للديمقراطية وتعتبر وسيلة صالحة لتأمين سيطرة المواطنين على عملية تعيين حكامهم.[2]

خامسا: الإجماع

هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار

حازم في مسألة معينة فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه الواقع من الإجراءات.

سادسا: الكفاءة والفعالية:Effectiveeness-effeuzncy

ي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما إلى تعزيزمفهوم التنمية وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

سابعا: اللامركزية: Décentralisation

[1]-زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق ص 17.

[2]- ميشال مياي، دولة القانون،ط2،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990،ص 94.

إن تفعيل مبدأ السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق الحكم الراشد فيشعر البرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.[1]

ونخلص في الأخيرإلى القول أن علم إدارة الأزمات من أهم العلوم الحديثة رواجا خاصة مع كثرة الأزمات الإقتصادية على المستوى العالمي، و منها على الخصوص الأزمة الإقتصادية المالية العالمية و التي كان تأثيرها على إقتصاديات دول العالم بأسره، لذا كان لزاما علينا التعرف أكثر على هذا العلم و أهم القواعد التي يرتكز عليها.

[1]- الفكر البرلماني، مرجع سابق، ص 57.

الفصل الثاني:

واقع السياسة العامة في الجزائر و انعكاساتها على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي 2009-2015

مدخل:

الجزائر التي استثمرت أكثر من 150 مليار دولار في آخر برنامج خماسي في أوج الأزمة المالية التي ضربت اقتصادات محضرة بشكل أكبر للصدمات المالية تؤكد أنها تعتزم تخصيص أفضل عائداتها من صادراتها المحروقات" رفاهيتها الاجتماعية " وتلبية الاحتياجات الاجتماعية لسكانها، و من هذا المنطلق سوف نحاول تسليط الضوء في هذا الفصل الذي خصصناه للسياسة العامة في الجزائر خلال الفترة (2015/2009) و أهم التحديات التي أطلقتها الحكومة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، لا سيما برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2009، 2014).

المبحث الأول: الوضع السياسي 2009 - 2015

من الواضح أن قيام أي دولة مبني على الوضع السياسي و الاقتصادي الملم بهذه الأخيرة، و عليه قبل التطرق إلى أهم السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (2015/2009) سوف نحاول إلقاء الضوء على بعض المفاهيم الخاصة بالنظام الجزائري الحالي.

المطلب الأول: النظام السياسي 2009 - 2015.

الفرع الأول: مفهوم النظام السياسي.

إذا كان النظام السياسي يعرف بأنه "نظام اجتماعي وظيفته إدارة موارد المجتمع استنادا إلى سلطة مخولة له لتحقيق الصالح العام عن طريق سن و تفعيل السياسات"[1]، فالنظام السياسي في صورته السلوكية هو تلك المجموعة المترابطة عن السلوك المتقن الذي ينظم عمل كل القوى و المؤسسات و الوحدات الجزئية التي يتألف منه، و النظام السياسي في صورته الهيكلية المجسمة هو في الأخير عبارة عن مجموعة المؤسسات و الهيئات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي.[2]

و يعرف النظام الرئاسي على أنه ذلك النظام الذي يقوم على ركيزتين أساسيتين تتمثلان في أن يكون الرئيس منتخب من طرف الشعب و هو في نفس الوقت رئيس الحكومة، و الفصل الشديد بين السلطات، و الأساس الذي يقوم عليه النظام الرئاسي هو التخصص أو الاستقلال العضوي و الوظيفي معا، فالاستقلال العضوي هو أن تستقل كل سلطة ذاتيا عن السلطة الأخرى أما الاستقلال الوظيفي فيعني أن تمارس كل سلطة عملا معينا أو وظيفة محددة بذاتها، فلا يجوز أن تتدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة التشريعية و العكس صحيح.

[1] جمال سلامة علي، النظام السياسي و الحكومات الديمقراطية، مصر، دار النهضة العربية، 2007، ص: 97.
[2] كريم فرمان، في كيفية عمل النظام السياسي : مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان: الجزائر، فرنسا،إيطاليا، ط1،بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2009، ، ص: 7.

كما يعرف النظام النيابي على أنه ذلك النظام الذي يتولى فيه الشعب ممارسة الحكم بواسطة نوابه المنتخبين في البرلمان أي بطريقة غير مباشرة، كما يعرف النظام النيابي أيضا على أنه ذلك النظام الذي يقوم الشعب فيه بانتخاب من يمثله لمباشرة شؤون السلطة النيابية و استقلالا عنه، و بالتالي يمكن أن نعرفه على أنه ذلك النظام الذي يتولى فيه الشعب مظاهر السيادة بطريقة غير مباشرة من خلال اختيار أشخاص أو نواب ينوبون عنه لممارسة هذه السيادة.

الفرع الثاني: النظام السياسي في الجزائر.

تبنت الجزائر منذ الاستقلال النظام الجمهوري حيث نصت كل دساتير الجزائرية في مادتها الأولى على أن " الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية و هي وحدة لا تتجزأ".

و يعرف النظام الجمهوري على أنه ذلك النظام الذي يتولى فيه رئيس الدولة منصبه عن طريق الانتخاب، إذ يكون للأفراد الذين تتوافر فيهم شروط الترشح لهذا المنصب الحق في ذلك و الوصول إليه طبقا للأغلبية المتطلبة في هذا المقام دون أن يكون لشخص معين أي حق خاص في تولي رئاسة الجمهورية.

لكل دولة دستور ينظم سلطاتها و نظام الحكم فيها، و الجزائر مرت حياتها السياسية بأربعة دساتير، دستور 1963، دستور 1976، دستور 1989، دستور 1996، و رغبة من المؤسس الدستوري في إعطاء السمو للدستور فقد أولى المجلس الدستوري فكرة الرقابة على القوانين و التي ظهرت في الجزائر مع صدور أول دستور و هو دستور سنة 1963.[1] هذا من دون إغفال التعديل الدستوري لسنة 2008 و الذي كرس بمجمله زيادة العهدات الرئاسية إلى أربع عهدات لرئيس الجمهورية.

و يمكن التفريق بين مرحلتين من نظام الحكم المعتمد في الجزائر مرحلة حكم الحزب الواحد المحتكر للسلطة و النظام الاشتراكي المعتمد في دستوري 1963، و 1976، و مرحلة التعددية الحزبية الذي أقرها دستور 1989 الذي صاحبه ظهور مبدأ الفصل بين

[1] بوكرا إدريس، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية،مصر، دار الكتاب الحديث، 2003، ص: 226.

السلطات كنتيجة لعجز الحكومة عن الاستجابة لمطالب الشعب تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية.[1]

كما اهتم هذا الدستور بتنظيم السلطات موزعا إياها بين السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية و القضائية و الفصل بينها دون مشاركة أي سلطة في مهام السلطة الأخرى، و ما يتضح هنا هو الفصل الجامد الموجود في النظام الرئاسي لكن في نفس الوقت الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، و هذه خصائص النظام البرلماني، كما أنشأت مؤسسات دستورية تسهر على دستورية القوانين، و ما أدى إلى اعتماد التعددية الحزبية في ظل دستور 1989 هو خلفيات سياسية و أسباب متعددة و هو ما نتج عن أحداث أكتوبر 1988.[2]

و ظل رئيس الجمهورية أهم هيئة في النظام السياسي الجزائري، حيث أنه هو من يوجه المؤسسات في الدولة، كما خولت له سلطة حل المجلس الشعبي الوطني في أي وقت، و من أجل الخروج من الأزمة و مراعاة طموحات الشعب أفضى دستور 1996 إلى الخلط بين النظام البرلماني و النظام الرئاسي، و قرر المسؤولية السياسية[3]، و كنتيجة للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السيئة و التي أثرت بدورها على مكانة رئيس الجمهورية القابض على جميع السلطات، و دفعته إلى اقتسام السلطة مع الحكومة و البرلمان، بحيث احتفظ بالشؤون الخارجية و الدفاع، و أوكل المهمة الاقتصادية و الاجتماعية للحكومة و جعلها مسؤولة أمام المجلس حول تطبيق رئيس الحكومة لبرنامجه دون استقلاله عن رئيس الجمهورية الذي احتفظ بسلطته في تعيينه و عزله و حل المجلس الشعبي الوطني إلى جانب احتفاظه بسلطة التعيين في الوظائف المدنية و العسكرية و السلطة التنظيمية مما يضمن له الاستحواذ على السلطة التي كان يحوزها دون انتقاد له.

المطلب الثاني: تأثير التشكيلات السياسية.

الفرع الأول: الضمانات الدستورية و القانونية للتعددية الحزبية.

[1] سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، ط2، الجزائر، دار هومة للنشر، 1993، ص: 173.
[2] نفس المرجع، ص : 177.
[3] عبد الله بوقفة، القانون الدستوري و آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003، ص : 165.

عرف" موريسدوفرجي " الحزب السياسي على أنه: " ليسمجموعةفحسبوإنماعددمنالمجموعاتأيتجمعمجموعاتصغيرةمنتشرةعلىمستوىالبلد(فروع،لجان،جمعياتمحلية) ومرتبطةبمؤسسات تنسيقية".

ويعرف كذلك الحزبعلىأنه:

"وحدةمعقدة،فهومنظمةاجتماعيةلهاجهازإداريوهيئةموظفيندائمين،كمالهاأنصارعديدينينتمونإلى بيئاتوفئاتولهمعاداتمختلفة،وهذاالتباينبينأفرادالشعبهوالذييدفعهمإلىالانتماءللأحزابلأنالحزبهوأداة يستعملهاالشعبللتعبيرعنأمنياتهم[1]".

كما ظهرت ملامح التعددية الحزبية و الاعتراف بالحقوق و حرية تكوين الأحزاب من خلال دستور 1989، و الذي نصت المادة 40 منه على: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"، كما أن دستور 1996 جاء واضحا بإطلاقه مصطلح الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي حيث نصت المادة 42 منه في فقرتها الأولى على أن: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به و مضمون".

الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة.

تمثلالأحزابالسياسيةفيالجزائرإحدىقنواتالمشاركةالسياسيةللمواطنوكذاإحدىقنواتالاتصالالسياسيفهيتقومبالتعبيرعناهتماماتالمواطنينومطالبهمالعامةوالعملعلىتحقيقهامنقبلالحكومةبفعلالضغطالذيتمارسهالأحزابعلىصناعالسياسةالعامةالرسميينوكذلكالعملعلىتعبئةالجهودالمتباينةإزاءسياساتوقراراتالحكومةإمادعماوتأييداوإماموا جهةورفضا،كماتعملعلىتقديممعلوماتوأراءومواقفوبياناتوإحصاءاتودراساتبحكمهيكلةعلاقتهابالنظاممنخلالممثليهافيالمجالسالنيابيةأوفيالهيئةالتنفيذية.

منأجلتجميعالمصالحوتحقيقفوزأكبرفيالانتخاباتتلجأالأحزابالسياسيةإلىالتحالفوالائتلافلأنالأحزابا لمتحالفةتشجعالتأييدالمتبادلللناخبين،وغالباماتستفيدمنمزاياوشروطوقواعدالقوانينالانتخابيةوفيالجزائرخاصةفيعهدالرئيسعبدالعزيزبوتفليقهتمتشكيلتحالفاتجديدةحولمؤسساتالرئاسةفيشكلانفتاح علىالأحزابالسياسيةوالاتحاداتوالجمعياتومثالذلكالتحالفالرئاسي "

[1] محمد فايز عياد سعيد، قضايا علم السياسة العام،بيروت، دار الطباعة و النشر، 1986، ص: 86.

بينجبهةالتحريرالوطنيوحزبالتجمعالوطنيوحركاتمجتمعالسلمفيتشريعات " 2007 ويهدفالتحالفالرئاسيإلى:

- إنجاحسياسةالمصالحةالوطنيةلتحقيقالأمنفيالبلاد .
- تأييدالرئيسعلىتعديلالقانونالأساسيلتكريسالأمازيغيةكلغةوطنيةلحلأزمةالقبائل .
- تأييدالتعديلالدستوريالذيأتىبهالرئيسفي 12 :نوفمبر 2008 والذييسمحلرئيسبالترشحفيأكثرمنعهدة.

كماتسيطرأحزابالائتلافالحكوميفيالجزائرعلىالبرلمانوأصبحلهادوركبيرفيالتأثيرعليهوبالضبطعلى النوابخاصةأنالنائبيحتاجإلىالأحزابالسياسيةلتنظمهوتزودهبالمعلوماتالتييعتمدعليهافيالمناقشاتالبرلمانية.

أماالأحزابالمعارضةفهيتمثلنسبةقليلةفيالبرلمانالجزائريحيثيتمتأييدمختلف المقترحاتوالمشاريعالتييتممناقشتها،وتكونالمعارضةضعيفةجداأومنعدمةفيبعضالأحيانومثالذلكم عارضة 19 نائبمنحزبالتجمعمنأجلالثقافةوالديمقراطيةعلىالتعديلالدستوريالسابق.[1]

و بالتالي يتبين لنا أن الأحزاب السياسية في الجزائر سواء كانت موالية أو معارضة فإنها تخدم الحكومة من جهة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، خدمة لمصالحها الحزبية أو الشخصية من جهة أخرى، و عليه فهي منعدمة المسؤولية السياسية و لا تعطي لمبدأ نضالها الحزبي أهمية و هذا واقع الأحزاب السياسية في الجزائر.

المطلب الثالث: تداعياتالأزمة الاقتصادية العالمية على السياسة العامة للجزائر.

الفرع الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية:ظهرتالأزمةالماليةالعالميةفيمنتصفسبتمبر 2008

فيالولاياتالمتحدة،وتفشتبسرعةلتطالكافةالدولواقتصاداتهاولتلحقضرراًكبيراًفيالقطاعالماليوالمصرفيوقطاعاتاقتصاديةعدةمسببةدخولالاقتصادالعالميمرحلةالكساد .

وأدتتبعاتالأزمةعلىالمنطقةالعربيةإلىتهاويأسعارالنفطوانخفاضالطلبالعالميعليه،وإلىتباطؤنموالاقتصاداتالعربية .

وقدانعكستتداعياتالأزمةفيآثارمباشرةعلىالقطاعالماليوالمصرفيوبآثارغيرمباشرةتمثلتبالتباطؤا

[1] مهدي زغرات، دور الفواعل الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2014، ص: 84.

لاقتصاديفيالدولالعربية.وتجسدتهذهالأزمةوتبعاتهاالمباشرةوغيرالمباشرةوالتدابيرالتياتخذتهاالدولالعربيةبدورهافينهايةالمطافيتراجعأوضاعالماليةالعامةفيمعظمالدولالعربية.

الفرع الثاني: السياسة العامة في الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.

و قد عالجت السياسة الجزائرية الوضع القائم من خلال الأزمة الاقتصادية العالمية بمجموعة من التدابير تتمثل أساسا في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010- 2014 بحيث تجد هذه السياسة لها أصلا في النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل و تنشيط الطلب الكلي الفعال و تحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص و العمومي، الاستهلاكي و الاستثماري قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، و بالتالي دعم النمو و امتصاص البطالة

تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:[1]

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

و تفصيلا، يمكن إجمال أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من مستهدفات المخططات الثلاثة كما يلي:

- دعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية.
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان.
- دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.
- دعم و تطوير قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية و النقل.
- دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة و الصيد البحري.

[1]برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24 برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014. على الرابط:www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

- تطوير و إصلاح القطاع الإداري الحكومي.
- دعم قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال.
- تحسين ظروف معيشة السكان(السكن، التربية و التعليم، التعليم العالي، التكوين المهني و الصحة، تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية).
- تطوير قطاع المياه و قطاع التهيئة العمرانية.
- دعم الفلاحة و التنمية الريفية.
- دعم القطاع الصناعي العمومي.
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل.[1]

إن المتأمل في هذه الأهداف يدرك بأن طموحات الحكومة كانت كبيرة و نظرتها للتنمية كانت واسعة و شاملة، غير أن النتائج في الواقع كانت أقل بكثير من النتائج المسطرة.

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي في الجزائر ما بين 2009 و 2015.

يلعب الجانب الاقتصادي دورا كبيرا في تحقيق التنمية و الاستمرارية للنظم السياسية و الدول، حيث كلما كان الوضع الاقتصادي مطمئنا و مريحا كلما سادت الدولة ظواهر الأمن و الاستقرار، و عليه سوف نستعرض الوضع الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2015/2009).

المطلب الأول: الحالة الاقتصادية:

الفرع الأول: الهيكل الاقتصادي الجزائري: إن للهيكل الاقتصادي دور كبير في كيفية تكون اقتصاد الدولة و قطاعات الانتاج فيها و الأهمية منها و الارتباط بين هذه القطاعات.[2]

و بالنظر إلى الدول الأوربية و المتقدمة بصفة شاملة نلاحظ أنها تتميز بهيكل اقتصادي متنوع، حيث يكون فيها لكل قطاع اقتصادي دور معتبر في المساهمة في الناتج المحلي.

و في الجزائر يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني منذ السنوات الأولى للاستقلال، حيث يعتبر هذا القطاع منذ ستينيات القرض الماضي الركيزة الأساسية

[1] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع السابق.
[2] عبد الهادي سويفي، أساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2008، ص: 38.

للتنمية في مختلف المجالات الاقتصادية، حيث كانت السياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر قبل الاستقلال أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الوطني يبقى رهينة عائدات المحروقات، حيث ركزت السلطات الاستعمارية على استخراج النفط و تصديره خاما و عدم خلق صناعات أخرى في الجزائر تسمح باستغلال المواد الأولية محليا و تسمح بتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، و لذلك سعت الحكومة الجزائرية لتأميم المحروقات و استغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني[1]. و ذلك ما تم بعد قيام الدولة الجزائرية بتأميم هذا القطاع في 24 فيفري 1971.

كما تصنف الجزائر على أنها دولة نفطية و ذلك لاعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير جدا على عائدات صادرات المحروقات، حيث بلغت قيمة صادرات البترول خلال سنة 2009 حوالي 44.41 مليار دولار أي ما نسبته 98.30 % من نسبة الصادرات الإجمالية، فيما ارتفعت هذه القيمة إلى حوالي 56.12 مليار دولار خلال سنة 2010 بنسبة بلغت 98.13 % من إجمالي الصادرات.

و هذه الأرقام تفسر كون الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي.

الفرع الثاني: الوضع الاقتصادي في الجزائر 2009 – 2015.

تعتبر عائدات النفط والغاز عماد الاقتصاد الجزائريومصدر الدخل الرئيسي، و لكي نفهم ونتبين أهمية عائدات النفط والغاز بالنسبة للاقتصاد الجزائري ينبغي أن نلقي نظرة على بعض المعطيات ذات العلاقة بهذا الأمر.

1- الجزائر تصدر ما يصل إلى 1.3-1.5 مليون برميل يوميا ومن الغاز 62 مليار متر مكعب سنويا.

2- حجم العائدات السنوية من تصدير النفط والغاز بلغ خلال عام 2011، 72 مليار دولار مقابل 57 مليار دولار عام 2010.

[1] Bouhout mellouki, la politique française de coopération avec les états des maghreb, édition publisud, paris, 1989, p : 105.

وزير النفط الجزائري يوسف يوسفي عزا هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بما نسبته 41% عام 2011 مقارنة بعام 2010 وأن هذه الأسعار تشهد مزيدا من الارتفاع رغم الأزمة الاقتصادية العالمية.وهذا تدل عليه ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة على خلفية الأزمة في منطقة الخليج واحتمال إغلاق مضيق هرمز.[1]

هذه الزيادة مرتبطة بصورة تلقائية بارتفاع أسعار النفط حيث بلغ سعر برميل النفط الجزائري المسمى صحاري بلند 113 دوار للبرميل الواحد.

3- بلغت قيمة الاستثمارات في القطاع النفطي عام 2011 إلى 11 مليار دولار.

وأعلن رئيس شركة النفط الوطنية الجزائرية سوناطراك عبد المجيد زرقين في 7 فبراير الماضي ارتفاع حجم الاستثمارات في القطاع النفطي ليصل إلى 68 مليار دولار من أجل تطوير سقف الإنتاج وكذلك عمليات الاستكشاف الجديدة.

أشارت معطيات وزارة الطاقة الجزائرية إلى أن الجهودت تتجه لرفع سقف الإنتاج ليصل إلى 246 مليون طن من النفط عام 2012 مقابل 206 مليون طن عام 2011.

كانت عائدات النفط الجزائرية قد ارتفعت بنسبة 27% عام2011 مقارنة بعام 2010 وبلغت حوالي 72 مليار دولار.[2]

مؤشرات على وجود وفرة مالية

هناك مؤشرات على مزيد من التحسن في الوضع الاقتصادي الجزائري وعلى وجود وفرة مالية أي احتياطي بالنقد الأجنبي، هذه المؤشرات تدل عليها المعطيات التالية:

[1] مركز الناطور للدراسات و الأبحاث، الاقتصاد الجزائري قراءة في المعطيات و المؤشرات مقارنة بين مرحلتين مرحلة الأزمة و التدهور و مرحلة التحسن، منشور بتاريخ 2012/02/29 على الموقع: http://natourcenter.info/portail/2012/02/29/536 آخر زيارة بتاريخ 2016/04/08، الساعة: 16.00

[2] مركز الناطور للدراسات و الأبحاث، المرجع السابق.

المؤشر الأول: البيانات الخاصة بالشأن الجزائري الصادرة عن صندوق النقد الدولي حول احتياطيات الجزائر من النقد الأجنبي حيث بلغت عام 2011 بلغت 189 مليار دولار خارج الأموال السيادية للدول .
هذه البيانات تشير إلى مزيد من التحسن على هذا الصعيد حتى نهاية عام 2012 لتصل إلى حوالي 211 مليار دولار.

امتلاك مثل هذا الاحتياطي جعل الجزائر تحتل المرتبة الثانية بعد السعودية التي تصل احتياطاتها إلى 539 مليار دولار بينما تحتل إيران المرتبة الثالثة حيث تبلغ احتياطاتها 105 مليار دولار.

المؤشر الثاني: النمو الاقتصادي هذه النسبة بلغت 3% عام 2011 حسب تقديرات الصندوق الدولي بينما سترتفع هذه النسبة النمو إلى 4.2% عام 2012 وإلى 5% عام 2013.
وحسب معطيات الصندوق الدولي فإن نسبة النمو في القطاع النفطي ستصل إلى 5% عامي 2012 و2013.

المؤشر الثالث: حجم الاستثمارات الأجنبية: كان هذا الحجم قد شهد تراجعا خلال المدة من 2008 وحتى عام 2010 لكنه في عام 2011 تحسن إلى حد كبير ليصل إلى 570 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى مقابل 291 مليار دولار عام 2010، هذا التحسن يعزا إلى مجموعة من التعديلات على قوانين الاستثمار وكذلك الدعم الحكومي.
وقد نجم هذا التراجع في حجم الاستثمار في السنوات الثلاث المشار إليها 2008-2010 عن سن قوانين جديدة للاستثمار بينها:

1- قانون يحدد نسبة المستثمر في أي مشروع ب49% لصالح الطرف الأجنبي، في حين أن الطرف الجزائري تصل ملكيته في المشروع إلى 51% أي الأغلبية، هذه التعديلات أدت بالإضافة إلى التعقيدات في إجراءات الترخيص والمعاملات المصرفية إلى الحد من هذه الاستثمارات الأجنبية.

ويفسر الخبير الاقتصادي محمد فتحي إلى أن هذه القوانين أثارت الكثير من الجدل وفي نفس الوقت ولدت الإحجام لدى رجال الأعمال الأجانب مما دفع الكثير وعلى الأخص رجال الأعمال من منطقة الخليج إلى الإحجام والتراجع عن الاستثمار في الجزائر وكذلك في أوساط المستثمرين الأوروبيين.[1]

ووجهت انتقادات إلى التغيير في القوانين الجزائرية الخاصة بالاستثمار وكان من بين المنتقدين رجال أعمال جزائريين بينهم علي حيماني عندما قال أن السوق الجزائرية تعاني من عدة مشاكل من بينها هشاشة القطاع المصرفي.

إذا أردنا أن نتبين الأسباب والعوامل الحقيقية الكامنة وراء هذا التحسّن واستنادا إلى شهادات وتقديرات المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات مالية أخرى مستقلة، فإننا نلاحظ أنّ تلك العوامل يمكن إجمالها في الآتي:

العامل الأول: عودة الاستقرار السياسي إلى الجزائر وتراجع وتائر الاضطراب وحالة عدم الاستقرار، وليس بخاف أنّ الاستقرار السياسي يمثّل عامل جذب للاستثمارات الأجنبية وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي وزيادة حجم الدخل القومي.

العامل الثاني: الشروع بتطبيق سياسات اقتصادية جديدة تخرج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق إدخال إصلاحات هيكلية ومؤسسية تتمثل في إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وإعادة هيكلة المشروعات العامّة وخصخصتها، ومن ضمن ذلك إصلاح القطاع المصرفي ودعمه.

وعلى ما يبدو استنادا إلى معطيات واقعية للاقتصاد الجزائري فإنّ عهد الانحسار الاقتصادي والأزمات قد انقضى، ويعود ذلك كما بيّنا إلى عدّة عوامل أهمّها عودة الاستقرار السياسي وانطلاق مرحلة جديدة تحمل معها تحولات في أكثر من مجال وعلى أكثر من صعيد.

[1] مركز الناطور للدراسات و الأبحاث، المرجع السابق.

مؤشرات التحسّن والانتعاش والنمو: من الواضح أنّ مؤشرات التحسّن تكتسي أهمية خاصة لأنّها تبرز ما تحقق فعلا على هذا الصعيد وتؤشر لمرحلة أقلّ ما يمكن وصفها بأنّها مرحلة انطلاق إلى فضاء اقتصادي جزائري أوسع أفقيا ورأسيا.
إذا نظرنا إلى خارطة مؤشرات التحسّن نجد أنّها تتوزع على عدّة مواقع أهمّها:[1]

أولا: وفرت الوفرة المالية عقد ارتفاع أسعار النفط عامي 2007 و2008 الفرصة لتصفية الديون الخارجية للجزائر بعد أن كانت قد تجاوزت (25) مليار دولار لتبلغ حاليا مستوى 4.42 مليار دولار.

وقبل ذلك أسهمت رغبة الجزائر في تسديد هذه الديون بشكل مسبق وقبل موعد استحقاقها، ويرجع ذلك إلى عدّة عوامل:

1- المفاوضات بين الجزائر ونادي باريس الذي يضمّ الدول الدائنة التي يبلغ عددها (16) دولة والتي أدت إلى التسديد المسبق لهذه الديون وقيمتها 7.9 مليار دولار.

أمّا هذه الدول فهي فرنسا، ألمانيا والنمسا والولايات المتحدة وكندا والتشيك والدانمرك وإسبانيا وفنلندا والنرويج وهولندا وبريطانيا وسويسرا واليابان.

الاتفاق وقّع في باريس بتاريخ 11 مايو 2006 من قبل الدول الستة عشر للتسديد المسبق للديون الجزائرية كان قد أعيدت جدولتها، وقد تم تسديد هذه الديون خلال الفترة الممتدة من 31 مايو حتى 30 نوفمبر 2006.[2]وقبل ذلك كانت الجزائر قد سددت مبلغ (1.215) مليار دولار لهذه المؤسسات عام 2005 ثم سددت مبلغ (2.655) مليار من مجموع الديون البالغة (3.107) مليار دولار لهذه المؤسسات في خريف 2006.

نادي لندن وتسديد بقية الديون: على نفس المنوال تواصلت الجهود الجزائرية لتصفية آخر الديون الخارجية المستحقة عليها، حيث شرعت الجزائر في مفاوضات مع نادي لندن الذي

[1] مركز الناطور للدراسات و الأبحاث، المرجع السابق.
[2] مركز الناطور للدراسات و الأبحاث، المرجع السابق.

يضمّ البنوك الخاصة التي تمتلك ديونا على الدول والمؤسسات في الدول النامية من أجل تسديد جزء من الديون المستحقة على الجزائر لهذه البنوك.وبدأت هذه الجهود بعد أن قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في شهر يوليو 2006 بزيارة إلى بريطانيا تناولت بين أمور أخرى مسألة ديون نادي لندن المقدرة ب500 مليون دولار.

وكانت روسيا قد تنازلت عن ديون بلغ حجمها حوالي 7.1 مليار دولار أثناء زيارة (فلاديمير بوتين) للجزائر في شهر مارس 2006 مقابل شراء سلع روسية بما يصل إلى (7) مليار دولار.

هذه التصفية وعملية تسديد ودفع الديون أدت حسب الخبراء الاقتصاديين إلى تحسين صورة الجزائر في نظر المستثمرين والحصول على تصنيف ائتماني جيّد، فالحصول على مثل هذا التصنيف شرّع الباب أمام تدفق الاستثمارات والحصول على الائتمانات والضمانات من الأسواق المالية الدولية.

ثانيا: زيادة هائلة في عائدات النفط: هذا يعود إلى عاملين:

- الاستقرار السياسي ساعد الجزائر على رفع سقف إنتاجها من (800) ألف برميل إلى 1.4 مليون برميل يوميا، وقد بيّنت تقارير صادرة عن وكالات ومؤسسات تعنى بشؤون الطاقة أنّ حجم الإنتاج الجزائري سيرتفع إلى (02) مليون برميل حتى عام 2013 وإلى (03) مليون برميل حتى 2020.

-ارتفاع أسعار النفط بشكل صاروخي من (15) دولار للبرميل الواحد إلى مستويات عالية وغير مسبوقة.

ثالثا: ارتفاع الاحتياطي الجزائري من النقد الأجنبي:

وفقا لتقديرات خبراء اقتصاديين دوليين وكذلك مؤسسات مالية دولية فقد ارتفعت احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة من (04) مليارات دولار عام 1996 إلى (60) مليار دولار

حتى بداية عام 2006.[1]وفسّر الخبراء هذا الاحتياطي الضخم بأنّه علامة فارقة على تحسّن غير مسبوق في الاقتصاد الجزائري والناجم عن الارتفاع القياسي في أسعار النفط والغاز.وفي الختام فإنّ تقديرات صندوق النقد الدولي بشأن التحسن في وضعية الاقتصاد الجزائري أنّها ستساعد على رفع مستوى المعيشة وتحسن شامل في الأوضاع الاجتماعية، ولفت النظر إلى أنّ الجزائر أصبحت دولة جاذبة لرؤوس الأموال وللشركات التي تبحث عن مجال حيوي جديد نظرا لكونها دولة اقتصادية واعدة.وممّا يدلل أيضا على هذا التحسن أنّ الدولة اعتمدت مبلغ (80) مليار من أجل تطوير البنية التحتية وحلّ الكثير من المشكلات الاجتماعية.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية 2009-2015.

الفرع الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009

بعد انتهاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد الجزائري ببرنامج آخر تكميلي يواصل الانجازات التي حققها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ويثمنها، وهذا من خلال الأهداف الجديدة التي يحملها في طياته، حيث خصص له غلاف مالي أولي قدر بـ 4203 مليار دج، ولكن بإضافة الغلاف المالي للبرنامج السابق والميزانيات الإضافية والبرامج الجديدة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، انتقل غلافه المالي 8705 مليار دج أي حوالي 114مليار دولار.[2]

ويتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات وتجسد ذلك في انجازات عديدة أهمها يتمثل في:[3]

- دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحة والصيد والموارد المائية...)

- انجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية.

[1] مركز الناطور للدراسات و الأبحاث، المرجع السابق.

[2] La Banque Mondiale, une revue des Dépenses Publiques, a la recherche d'un investissement public de qualité, Volum 1, http/ documents,banqemondiale. Org

[3]

- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة و الولائية، تطهير المياه والمحيط، السكن، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي

- النهوض بقطاع الاتصالات.

- ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه.

- استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خلق أكثر من 27400 مؤسسة في سنة 2008).

و بالتالي يمكن القول أن هذا البرنامج جاء تكملة لبرنامج الانعاش الاقتصادي مما يساعد على ضمان سيرورة النمو والتنمية.

الفرع الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

خصص هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية، حيث بلغت حصة تنمية الموارد البشريةحوالي 40 مناجمالي الغلاف المالي لهذا البرنامج والذي قدربـ 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، كماانصب اهتمامه حول التوجه نحو اقتصاد المعرفة، منخلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انشاء مناطق صناعية، مواصلة تطويرالبنى التحتية، فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، تحديث أجيزة الدولة المختلفة جيش، حماية مدنية، شرطة ، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، البحث العلمي وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، انجاز الموانئ.

كما يهدف هذا البرنامج من جهة إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها)قطاع السكك الحديدية، الطرق والمياه (بمبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار ،ومنجهة أخرى يسعى إلى اطلاقمشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، أي ما يعـ156 مليار دولار.15أما فيما يخص مكافحة البطالة فقد سعى هذا البرنامج إلى خلق ثلاث ملايين منصب شغل إلى غاية2014،وهذا يعني ضمنيا توفير 600.000 منصب شغل سنويا وتخفيض نسبة البطالة إلى حدود 39 %وهي نتيجة إذا ما تحققت ستسمح للجزائربـــــأن

تكون نموذجا إقليميا في مجال مكافحة البطالة، وهذا في الواقع يكشف عن الديناميكية الجديدة المعتمدة في سياق دعم مخططات النمو.[1]

أما عن الغلاف المالي المخصص لهذا المحور فيقدر بـ 360 مليار دج موزعة بالشكل التالي:

- 150 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في اطار برامج التكوين والتأهيل

- 80 مليار دج لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

- 130مليار دج موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت.

أما من حيث النتائج المحققة خلال هذه الفترة غير منتهية فقد حقق معدل النمو ارتفاعا من 1.4 % سنة 2009 إلى 2.4 %سنة 2011، وهذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات ،حيث بدأت ترتفع سنة 2010، أما عن معدل النمو خارج المحروقات فقد انخفض من 9.3% سنة 2009 إلى 6% سنة 2010، ثم إلى 5.2% سنة 2011 ، ويكمن السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض في كون أن القطاعات المسؤولة عن النمو خارج قطاع المحروقات تتمثل في قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات، حيث شيدت هذه القطاعات انخفاض في معدلات نموها، فقد بلغ معدل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية 3% سنة 2011، بعدما كان 8.2% سنة 2009، وهذا راجع إلى أن أغلب ورشات البناء والبنى التحتية تم استكمالها و تسليمها في حين أن قطاع الصناعة لازال يعاني ومنذ البداية، نظرا لعدم وضوح معالم الاستراتيجية الخاصة به بعد، فالسلطات أغلقت أبواب العديد من المؤسسات الصناعية العمومية لغرض خصخصتها وإعادة هيكلتها.[2]

كما أن معدل البطالة خلال هذا البرنامج و في السنة الأولى أي 2010 شيد انخفاض فقد وصل إلى 10 % بعدما كان 10.17%% سنة 2009 ، ويرجع ذلك في الأساس على

[1] عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر، دار الخلدونية، 2011، ص 319.
[2] عبد الرحمان تومي، المرجع السابق.

تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاريع المصغرة (كمشروع 100 محل في كل بلدية) ، بالإضافة إلى زيادة الدعم لوكالة تشغيل الشباب.

المطلب الثالث: نتائج السياسة العامة على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: أثر مخططات التنمية على الاقتصاد الوطني.

من خلال دراسة محمد مسعي حول برنامج الإنعاش الاقتصادي و أثرها على النمو، وجد بأن مضاعف الإنفاق العمومي للفترة 2001-2009 يساوي 0.9، و هذا معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحوالي 10 سنتيمات من الدينار.
و تفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاح تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80 بالمائة، حيث أن الميل الحدي للاستيراد يساوي 0.807، أي أن كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب منه حوالي 80 سنتيما للخارج لاستيراد السلع و الخدمات، و الباقي يوظف لشراء السلع و الخدمات المحلية[1].

كما أنه سنويا يتم ضخ 15 بالمائة من الناتج المحلي الخام في الاقتصاد، لكن معدل النمو المقابل يكون أقل بثلاث مرات مما كان منتظر الحصول عليه، و من خلال دراسة نبيل بوفليح[2] حول تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، خاصة فيما تعلق بمعدل النمو و مستوى التشغيل، خلص إلى أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف و غير مستدام، إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، العدد 2012/10، ص: 156.

[2] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، الشلف،جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 9-2013، ص: 53.

كما توصل إلى أن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء و الأشغال العمومية، و بالتالي فهو تأثير ظرفي و غير مستدام.

و المتأمل في واقع التنمية بعد عشرية كاملة تقريبا يلحظ بأن الفرد إذا عمل و أنتج لا يبدع، و إذا استهلك لا يشبع و لا يقنع.

الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية للسياسة العامة على الاقتصاد الوطني.

أمام إصرار الحكومة من خلال المواصلة في سياسة الإنفاق العمومي على صرف المدخرات الوطنية من المداخيل التي تشكّل الصادرات من المحروقات ما يفوق 97 منها، من خلال تقرير ميزانية تصل إلى 21 ألف مليار دينار، أي ما يعادل 262.5 مليار دولار للمخطط الخماسي المقبل 2019/2015، بينما تبقى حوالي 40 في المائة من برنامج المخطط السابق غير منجزة.

وحذّر الخبير في الشؤون الاقتصادية عبد الرحمان مبتول، من المواصلة في سياسة الإنفاق العمومي، على خلفية الوقوع في عجز كبير في إعداد الميزانيات السنوية للقطاعات وقوانين المالية للسنوات المقبلة. متوقعا أن تواجه الجزائر أزمة مالية على المدى المتوسط في حالة الاستمرار في الإنفاق العمومي بهذه الطريقة. مشيرا إلى احتمال أن تفقد الجزائر كل احتياطها للصرف الخارجي في آفاق سنة 2020.

كما يرى، أن المصاريف العمومية خلال السنوات ال15 سنة الماضية، لم تنجح في تحقيق الأهداف المتعلقة برفع نسبة النمو التي استقرت حسب التقرير الأخير للبنك العالمي في حدود 3.5 في المائة، مع توقعات ألاّ تتجاوز بعد سنتين 3.6 في المائة، على الرغم من أن الحكومة تسعى على حد تصريح الوزير الأول عبد المالك سلال لأن تبلغ نسبة النمو 7 في المائة في السنوات القليلة المقبلة، الأمر الذي استبعده مبتول بناء على معطيات ترتبط بعدم استعمال الوفرة المالية لبناء الاقتصاد المنتج ضمن المخططات الخماسية المقررة منذ سنة 2000، كون حوالي 70 في المائة من الإنفاق العمومي يصرف على تغطية التحويلات

الاجتماعية[1].

ويبقى المشكل المطروح إن كانت الميزانية المقررة للسنوات الخمس المقبلة ستخصص لإنجاز برامج جديدة، في ظل تواصل التأخر في آجال تسليم المشاريع السابقة بما أن المخطط الخماسي 2014/2009 الذي استفاد من ميزانية قدرها 286 مليار دولار أجبر الحكومة على تنفيذالبرامج المتأخرة عن المخطط السابق، من منطلق أن ما يفوق 40 في المائة من المشاريع أجلت، بينما ارتفعت تكاليف إنجازها إلى ما بين 25 إلى 30 في المائة عن التكلفة الأصلية. وعلى هذا الأساس، فإن الميزانية الضخمة المقررة من قبل الحكومة للخماسي المقبل، ستخصص جزءا منها لاستدراك التأخر في البرامج الماضية.

و هذا ما يدل على غياب استراتيجية اقتصادية على المدى البعيد تحدد في إطار نقاش وطني شامل وتنفذ ضمنها قوانين المالية والقوانين المنظمة للاستثمار.

و يرى الخبير الاقتصادي فارس مسدور، أن الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني تجعل من ارتفاع الميزانية الخماسية إلى ما يزيد عن 262 مليار دولار فرصة حقيقية لإنقاذ المؤسسة الأوروبية والفرنسية بدرجة الأولى "الآيلة" للإفلاس، واستدل في ذلك بالزيارة الأخيرة للرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى الجزائر للتوقيع على صفقات اقتصادية بلغت 40 مليار دولار، فضلا عن تواتر الوفود الاقتصادية ورجال الأعمال الأوروبيين والأجانب إلى الجزائر للحصول على صفقات الشراكة والاستثمار. وأوضح المتحدث أن عدم تحكم السلطات العمومية في ترشيد الإنفاق العمومي في البرامج المستقبلية سيؤدي إلى نفس النتائج التي سجلت خلال ال15 سنة الماضة، إذ لم ينعكس ارتفاع الإنفاق العمومي على واقع الاقتصاد الجزائري، غير القادر على الخروج من التبعية إلى الاستيراد لتأمين أبسط احتياجات السوق المحلية، بحكم أن المشاريع الصغيرة التي استفادت من جزء من الميزانية في إطار سياسة آليات دعم الشباب، ظلت خارج نطاق منافسة المنتوج الأجنبي بسبب ضعف مرافقتها وتأطيرها.

[1]سعيد بشار، خبراء اقتصاديون يحذّرون من مواصلة "إسراف" المال العام ويحذرونالجزائر ستواجه عجزا في إعداد قوانين المالية لسنوات مقبلة: الجزائر ستفقد احتياطها للصرف في آفاق 2020، مقال منشور بتاريخ الخميس 28 أوت 2014، على الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/economie/421504.html، آخر زيارة بتاريخ: 2016/04/02، الساعة: 18.30.

وأشار مسدور[1] إلى أن الجزائر تواجه في المرحلة الراهنة تحديا لم يكن مطروحا في السنوات السابقة، لارتباطها برزنامة للاتفاقيات الدولية في آفاق 2020 ستؤثر على المنظومة الاقتصادية، على غرار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي كان من المقرر أن يمدد إلى التفكيك الجمركي الكامل في 2017 واستطاعت الحكومة تأجيله إلى 2020 على أساس استعداد وبناء مؤسسات قادرة على المنافسة، بالموازاة مع المساعي المرتبطة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تحاول فرض شروط إضافية[2].

المبحث الثالث: الوضع الاجتماعي في الجزائر 2009-2015.

سوف نحاول من خلال هذا المبحث استعراض الوضع الاجتماعي في الجزائر من خلال تسليط الضوء على السياسة العامة للحكومة الجزائرية و التدابير المتخذة في هذا الشأن مع الوصول إلى أهم نتائج هذه السياسات و دورها في دفع عجلة النمو الاجتماعيو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: الحالة الاجتماعية في الجزائر 2009-2015.

الفرع الأول: التنمية البشرية.

من الناحية الديمغرافية بلغ تعداد السكان في الجزائر حوالي 35.6 مليون نسمة نهاية سنة 2009، ليسجل ارتفاعا ملحوظا في سنة 2015 حيث قدر عدد السكان حوالي 40.0 مليون نسمة، كما قدر عدد السكان سنويا خلال سنة 2009 حوالي 35268 نسمة بمعدل نمو قدر ب: 1.96 و عدد الولادات بلغ 849000 نسمة، فيما بلغ عدد السكان سنويا حوالي 39114 نسمة خلال سنة 2014، بمعدل نمو قدر ب: 2.15 و عدد ولادات حوالي 1014000 نسمة و بالتالي من خلال الأرقام نلاحظ ارتفاع ملحوظ في عدد السكان في الجزائر ما بين 2009 و 2015 كما تطور معدل النمو خلال هذه الفترة.

[1] سعيد بشار، المرجع السابق.
[2] نفس المرجع.

في حين بلغت نسبة البطالة حوالي 10 % خلال سنة 2009، و خلال سنة 2015 بلغ عدد البطالين في الجزائر حسب تعريف المكتب الدولي للعمل حجما قدر ب: 1337000 شخصا، و بذلك بلغ معدل البطالة حوالي 11.2 % على المستوى الوطني، ليسجل بذلك ارتفاعا ملحوظا بلغ 0.6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014.[1]

الفرع الثاني: سياسة التنمية البشرية في الجزائر 2009-2015.

عملت الحكومة الجزائرية و الدولة على تحسين المستوى المعيشي للمواطن و الخدمات المقدمة له بصفة عامة، حيث أصبحت الشغل الشاغل للحكومة نظير السياسات المنتهجة في هذا الشأن، و قد حددت مجموعة من الاصلاحات و المشاريع التنموية لفائدة المواطنين خلال برنامج التنمية الاقتصادية أو البرنامج الخماسي الثاني (2010 – 2014).

خصص البرنامج الخماسي للتنمية حوالي 40 % من الغلاف الاجمالي لتحسين التنمية البشرية و ذلك من خلال:

- إنجاز حوالي 5000 منشأة لفائدة قطاع التربية.
- إنجاز 600000 مقعد بيداغوجي و 400000 سرير لإيواء الطلبة.
- إنجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين و التعليم المهنيين.
- إنجاز أكثر من 1500 منشأة صحية تتضمن 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا.
- برمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب بإنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه.
- إنشاء أكثر من 500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة.[2]

المطلب الثاني: علاقة الوضع الاجتماعي بالاقتصادي.

الفرع الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

[1] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع السابق.
[2] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع السابق.

أكد مسؤولون و خبراء أن سياسة التنمية الاقتصادية التي تطبقها السلطات العمومية منذ استقلال الجزائر سنة 1962 و التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للسكان قطعت أشواطا معتبرة إلا أن هناك تحديات يجب رفعها.

مكنت البرامج التنموية التي أطلقت منذ 50 سنة الجزائر من تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و إذا كانت قد تمكنت من بلوغ أهداف بفضل ارتفاع أسعار البترول و المصاريف العمومية و الانخفاض الجوهري في الزيادة الطبيعية لعدد السكان يبقى هناك الكثير من الأشياء يجب القيام بها سيما في الجزائر العميقة.

و يتمثل أول مؤشر لهذه التنمية دون أي شك ارتفاع الناتج الداخلي الخام الذي انتقل من 97ر2 مليار دولار سنة 1966 إلى 162 مليار دولار سنة 2010 و انتقل الناتج الداخلي الخام حسب كل ساكن من 9ر251 دولار إلى أزيد من 4.505 دولار سنة 2010 و هو من أعلاها في بلدان المنطقة، حسب الإحصائيات.

واعتبر الخبراء أن الجزائر بتحويلات اجتماعية تتجاوز عشر ناتجها الداخلي الخام ب1200 مليار دج (15 مليار دولار) سنة 2011 و نسبة فقر بأقل من 5 بالمائة من عدد سكانها و نسبة بطالة تقدر ب10 بالمائة و عززها سعر البرميل المرتفع يبدو أنها قادرة على تحقيق أغلبية أهداف الألفية من اجل التنمية قبل تاريخ آخر اجل وهو 2015. وصنف برنامج الأمم المتحدة من اجل التنمية الجزائر سنة 2010 من بين البلدان ذات "التنمية البشرية المرتفعة."

و بالفعل بلغ مؤشر التنمية البشرية للجزائر 6777،0 سنة 2010 علما أن الأحسن في العالم هو النرويج بمؤشر 938ر0. و أحسن علامة هي1.

و بالتالي فان مؤشر التنمية البشرية للجزائر أعلى من المؤشر المتوسط لجميع البلدان العربية المقدر ب590ر0 كما أن المعدل العالمي لمتوسط مؤشر التنمية البشرية مقدر

ب624ر0 مما يصنف الجزائر في المرتبة ال84 من بين 169 بلدا. و تقدمت ب20 مكانا مقارنة بتصنيفها سنة2009.[1]

وحسب نفس الهيئة الأممية الجزائر تحتل المرتبة ال9 عالميا في مجموعة البلدان التي حققت تقدمات "سريعة" في مجال التنمية البشرية في المرحلة 1970-2010.

ومن جهة أخرى تحتل الجزائر المرتبة ال5 عالميا من بين البلدان التي حققت تقدمات "سريعة" في مجال التنمية البشرية فيما يخص مؤشر التنمية البشرية غير النقدي أي خارج الناتج الداخلي الخام.

وهناك نتائج مطمئنة سجلت أيضا من خلال نسبة الربط بالكهرباء ب98 بالمائة حاليا مقابل 6ر30 بالمائة سنة 1966 و نسبة الربط بالغاز الطبيعي بلغت 46 بالمائة مقابل 4ر10 بالمائة و بالماء الشروب 95 بالمائة مقابل 37 بالمائة و بلغت نسبة الربط بشبكات التطهير 85 بالمائة مقابل 1ر23 بالمائة فقط سنة 1966.

و وصفت هذه النسب بالهامة و هي مماثلة تقريبا أو أعلى من التي حققت في البلدان المتقدمة سيما نسب الربط بالكهرباء التي تندرج في الصف الأول عالميا. و ترجم الجهد في مجال الصحة العمومية و التربية بارتفاع معدل الحياة إلى 3ر76 سنة خلال سنة 2010 و نسبة تمدرس الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ب97 بالمائة[2].

وان كانت نتائج هذه المؤشرات "مطمئنة" عموما تبقى هناك قطاعات أخرى تسجل نقائصا مثل السكن و التشغيل الدائم. و في هذا الشأن أظهرت الإحصائيات أن نسب احتلال السكن انتقلت من 6 أشخاص في كل سكن سنة 1966 إلى 7 أشخاص في بداية الالفينيات لتبلغ 5

[1] التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر : تقدم معتبر و تحديات يجب رفعها، مقال منشور على الأنترنت، بتاريخ 2016/04/24، على الرابط: **http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=4830**، آخر زيارة، 2016/05/25، الساعة: 12.00.

[2] التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر : تقدم معتبر و تحديات يجب رفعها، المرجع السابق.

أشخاص حاليا و هي نسبة وصفت ب"المعقولة" بما أنها قريبة من التي سجلت في بعض بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: السياسة العامة لدعم التنمية الاجتماعية.

من اجل تحقيق التنمية و الرفاهية للمواطنين خصصت الدولة خلال البرنامج الخماسي الثاني (2010- 2014) غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر ب: 286 مليار دولار من أجل التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد.

حيث خصص لقطاع السكن مبلغ 3700 مليار دينار

- قطاع الصحة 619 مليار دينار جزائري.
- قطاع المياه 2000 مليار دينار جزائري.
- التعليم العالي 868 مليار دينار جزائري.
- التربية الوطنية 852 مليار دينار جزائري.
- الطاقة 350 مليار دينار جزائري.
- الشبيبة و الرياضة 1130 مليار دينار جزائري.
- الاتصال 106 مليار دينار جزائري.
- التضامن الوطني 40 مليار دينار جزائري.
- التكوين المهني 178 مليار دينار جزائري.
- و من أجل تحسين الخدمة العمومية فقد خصص مبلغ 379 مليار دينار جزائري لقطاع العدالة.[1]

[1] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع السابق.

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة العامة على التنمية الاجتماعية.

الفرع الأول: مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر.

إن مفهوم التنمية البشرية مركب يشمل مجموعة من المكونات والمضامين تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعة وأهمها: عوامل الإنتاج، والسياسة الاقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها،القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد أداةً للتقدم والتنمية. يعتبر مؤشر التنمية البشرية مفهوما حديث التداول, يستعمل لقياس مستوى التطور داخل دول العالم.مؤشر التنمية البشرية عبارة عن مقياس تركيبي مستخلص من معطيات إحصائية واقعية وطبيعية، تهم الناتج الداخلي الوطني والفردي وحصيلة الميزان التجاري وميزان الأداءات ونسبة الأمية والتمدرس يعتبر مؤشر التنمية البشرية أداة لقياس تطور بلد معين، ويُعتمد لتصنيف دول العالم إلى شمالية متقدمة وجنوبية متخلفة.

سجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر "ارتفاعا معتبرا" ما بين 1990 و2012، مما جعلها تصنف ضمن الدول "التي لها تنمية بشرية عالية" حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المعد لسنة 2013. وأوضح البرنامج في تقريره حول التنمية البشرية، أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر استقر في 0.713 سنة 2012 مقابل 0.625 سنة 2000 و 0.562 سنة 1990 (0.461 سنة 1980) مع العلم أن القيمة القصوى للمؤشر تقدر ب1. وفي سنة 2012 احتلت الجزائر المرتبة ال93 عالميا ضمن 187 بلدا عادت فيها المرتبة الاولى للنرويج (0.955) والمرتبة الأخيرة للنيجر (0.304). وفيما يخص تصنيف الدول النامية حسب "التراجع المعتبر" في الفارق بين مؤشر التنمية البشرية وقيمته القصوى صنف البرنامج الجزائر في قائمة الدول العشرين الاولى في هذه الفئة من خلال

تمكنها من تخفيض هذا الفارق ب4ر34 بالمئة منذ 1990.[1] ووفقا لمؤشر التنمية البشرية صنف البرنامج الدولي في أربع فئات: الدول التي يعد مؤشرها "جد عال" و "عال" و متوسط" و "ضعيف". وفي منطقة المغرب العربي تاتي الجزائر وراء ليبيا التي احتلت المرتبة ال64 بمؤشر يقدر ب769ر0 متبوعة بتونس في المرتبة ال94 بمؤشر يقدر ب0.712 والمغرب في المرتبة ال126 بمؤشر يقدر ب0.591، حيث صنف ضمن الدول التي لها تنمية بشرية "متوسطة" وموريتانيا التي احتلت المرتبة ال155 بمؤشر يقدر ب0.467، حيث وردت ضمن قائمة الدول التي لها تنمية بشرية "ضعيفة". ولدى تطرقه إلى معيار التمدرس في الجزائر أشار التقرير إلى أن نسبة محو الأمية لدى الفئة البالغ سنها 15 سنة وما فوق تقدر ب72.6 بالمئة مع تسجيل نسبة تسرب مدرسي يقدر ب5 بالمئة في التعليم الابتدائي.

الفرع الثاني: انعكاسات سياسة الاستثمارات الاجنبية على التنمية البشرية.

صنف برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية في الجزائر ضمن البلدان التي تتمتع ب " تنمية بشرية هامة" على أساس عدة مقاييس اجتماعية واقتصادية تشكل مؤشرا للتنمية البشرية.فقد أشارت هذه المنظمة الأممية إلى التقدم المسجل في الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية بالجزائر وكذا الوتيرة التي تم بها تحقيق هذا التقدم من أجل تحسين الظروف الاجتماعية بالبلد. كما ثمن مؤشر التنمية البشرية المستوى المتوسط الذي تم بلوغه في ثلاثة جوانب من التنمية البشرية و المتمثلة في الصحة و التربية و المستوى المعيشي اللائق.و قد تم تصنيف البلدان في أربعة أفواج: البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا (42 بلدا) و البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة (43 بلدا منها الجزائر) والبلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (42 بلدا) و الضعيفة (42 بلدا). و على أساس هذا المعيار الأخير فان مؤشر التنمية البشرية للجزائر قد بلغ0.6777 علما أن أهم مؤشر في العالم لسنة 2010 سجلته النرويج ب 0.938علما أن أعلى نقطة هي 1.كما أن هذا المؤشر الخاص بالجزائر يفوق معدل المؤشرات الخاصة بالبلدان العربية. من جهة أخرى سجل برنامج الأمم المتحدة من أجل

[1] بوبيبة نبيل، التنمية البشرية في الجزائر، مقال منشور على شبكة الأنترنت بتاريخ 2015/12/25 على الموقع: https://ar.wikipedia.org ، آخر زيارة بتاريخ 2016/04/23. الساعة: 15.00

التنمية أنه اعتمادا على الوتيرة التي تم على أساسها تسجيل هذه التنمية ما بين 1980 و 2010 فان الجزائر توجد ضمن البلدان العشرة الأولى الأسرع .و لحساب مؤشر التنمية البشرية بالتفصيل أشار التقرير إلى أن الجزائر خصصت نسبة 4.3 بالمائة من ناتجها الداخلي الخام لقطاع التربية و3.6 بالمائة لقطاع الصحة و 0.1 بالمائة للبحث و التنمية[1].و على المستوى العالمي أشار برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن العقدين الأخيرين عرفا تقدما ملموسا في العديد من جوانب التنمية البشرية.و أضاف التقرير أن اغلب السكان اليوم يتمتعون بصحة أحسن و معدل حياة أطول و تعليم أحسن بالإضافة إلى استفادة أحسن من الخدمات مشيرا إلى أن بعض البلدان و بالرغم من ظروفها الاقتصادية غير الملائمة إلا أن التعليم و الصحة سجلا تحسنا معتبرا.و لا تقتصر هذه التحسنات على الصحة و التعليم و ارتفاع مداخيل الأشخاص بل تمس كذلك كفاءاتهم في اختيار قادتهم و التأثير على القرارات وتقاسم الحكم.كما أشار برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى أن هذه السنوات تميزت بتزايد الفوارق بين الدول و بروز أنماط إنتاجية و استهلاكية.من جهة أخرى أشارالبرنامج الأممي إلى أن نسب التقدم كانت متغيرة كما عرفت سكان بعض المناطق على غرار إفريقيا الجنوبية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا فترات تراجع خاصة في مجال الصحة.

المبحث الرابع: دور المؤسسات الدولية في السياسة العامة في الجزائر و آثارها.

منأجلالاندماجفيالاقتصادالعالمي،والاستفادةمنالتطوراتالتيبلغها،قررتالجزائرأنتنضمإلىالمنظمة العالميةللتجارة،التيتهدفإلىخلقبيئةدوليةتجاريةأكثرانفتاحاوتحررا،إذأنهاتقومعلىمبادئواتفاقياتتجا رية،تهدفأساسااإلىإلغاءالقيودالكميةغيرالتعريفيةمنجهة،وإلىتخفيضالرسومالجمركيةإلىمستوياتم حفزةومشجعةعلىالمبادلاتالتجاريةمنجهةأخرى،لذافإنهاتعتبرالمحركالرئيسيللاقتصادالعالمي.

و عليه سوف نحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على دور المنظمات الدولية في رسم السياسة العامة في الجزائر و الآثار الناجمة عن ذلك.

الفرع الأول: العلاقات الاقتصادية الدولية.

العلاقات الاقتصادية الدولية : وهو نمط ثان من العلاقات الاقتصادية يعتبر أكثر تطورا وأكثر تشعبا من العلاقات الاقتصادية الوطنية فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الإنفتاح

[1] بوبيبة نبيل، المرجع السابق.

العالمي على التجارة الدولية[1] وبالتالي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الانغلاقالاقتصادي على الذات ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة الاقتصادية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر على الدواليب الاقتصادية ويشجع التنمية الوطنية بل ويرقي بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة الاقتصادية العالمية.

يرتكز النظام الاقتصادي العالمي الراهن على ثلاثة أضلاع أساسية يأتي في مقدمتها النظام النقدي الدولي متمثلا بصندوق النقد الدولي، و النظام المالي الدولي المتمثل بالبنك الدولي ثمالنظام التجاري ممثلا فيالمنظمة العالمية للتجارة.

1- صندوق النقد الدولي: تأسس هذا الصندوق عام 1944 و بدأ مزاولة نشاطه في عام 1947. و يعتبر الصندوق الحارس و القائم على إدارة النظام النقدي الدولي، إذ تتركز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي، و تيسير نمو التجارة الدولية نموا متوازنا، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية، و تحقيق استقرار أسعار الصرف، و تصحيح الاختلال في موازنة مدفوعات الدول الأعضاء.

وتقوم منهجية صندوق النقد الدولي على جملة من الإجراءات التي غالبا ما توجد بشكل ملفت في حزمة متكاملة تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل المالية للدول. وتتألف هذه الحزمة من (أ) تخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وتخفيض الدعم و رفع الضرائب (ب) تخفيض قيمة العملة القومية و إيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي دون أي رقابة بين الدول المعنية(ج) تخفيض الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية و المحلية و وضع سقوف محددة للمبالغ المقترضة (ب) تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية و رفع الحواجز الجمركية (ه) سياسات إدارة الطب و التي

[1] باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 72.

تتركز على تحقيق الأجور الحقيقية خاصة في القطاع العام (و) تحرير الأسعار (ز) إحداث تغييرات في أسعار الفائدة بحيث تعكس سعر الفائدة الحقيقي.[1]

2- النظام المالي الدولي (البنك الدولي): في عام 1944 اجتمع ممثلون عن أربع وأربعين دولة في (بريتون وودز) بالولايات المتحدة لبحث أسس نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية و إيجاد قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول، و أسفرت تلك الاجتماعات عن توقيع اتفاقية بريتون وودز متضمنة إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي، و بدأ البنك الدولي أعماله في عام 1946.

و كان من أبرز أهداف البنك الدولي تنمية و تعمير أقاليم الدول الأعضاء من خلال انتقال رؤوس الأموال، و تشجيع الاستثمارات فيها و تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، إضافة إلى المحافظة على توازن موازين المدفوعات للدول الأعضاء و تقديم المساعدات الفنية في إعداد و تنفيذ برامج القروض. و قد استحوذت الدول الصناعية الكبرى على نصيب الأسد من حصص الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة على هاتين المنظمتين. و في المقابل باتت حصة الدول النامية متواضعة جدا حيث أصرت الدول المتقدمة و باستمرار على رفض إعادة النظر حول توزيع حصص الأعضاء في كل من هاتين المنظمتين الماليتين.[2]

و خلال حقبة الثمانينات عانت الدول من ظاهرة تنامي مديونياتها و برزت أزمة ما يسمى بأزمة د يون العالم الثالث.

مما أدى إلى جعل هذه الدول تخت وصاية الدول الدائنة مباشرة و بشروط المؤسسات الدولية (البنك الدولي و الصندوق الدولي) لإعادة جدولة ديونها لتجنب كارثة الإفلاس. و جاء في مقدمة هذه الشروط: (أ) العودة إلى الاقتصاد الحر وظهور ما يسمى بالخصخصة (ب) إتباع سياسة التقشف و رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية (ج) رفع الحماية عن المنتج المحلي (د) التركيز على التصدير للخارج (ه) رفع القيود على التجارة

[1] ناصر حداد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل، الشلف، مجلة الباحث، عدد 2004/03، ص: 62.
[2] شهاب محمد محمود. المنظمات الدوتية ،القاهرة، دار الجامعة،1990، ص: 121.

الخارجية، و اعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي (و) فتح المجال للاستثمارات الخارجية و الشركات الأجنبية دون قيد أو شرط.

و كنتيجة طبيعية لهذه الشروط، أخذت معاناة العالم الثالث الاقتصادية بالتفاقم بسبب تراكم حجم المديونيات و الاستنزاف الحاد لمواردها الطبيعية و ارتفاع معدلات التضخم والعجز في موازين المدفوعات و تفشي الطبقية كان الحلم الذي يراود هذا المعسكر الفقير في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو تحقيق مبدأ العدالة الدولية و تخفيف وطأة الجهل و المرض و الفقر السائدة فيها.

3- منظمة التجارة الدولية (WTO):شهد العالم مع مطلع عام 1995 وضع أسس النظام التجاري العالمي الجديد موضع التنفيذ حيث نصت اتفاقية الجات الأخير على تحويل الاتفاقية العامة التعريفات و التجارة و التي تعرف اختصارا (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) و يكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء و التعمير (IBR) و صندوق النقد الدولي (IMF). كما ستتولى تلك المنظمة الإشراف على تطبيق قرارات جولة أورجواي و حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء. وتعتبر منظمة التجارة الدولية حاليا المرجع التجاري - الاقتصادي الأعلى، الذي يحدد طبيعة العلاقات التجارية و الاقتصادية لمعظم الدول.[1]

ا الفرع الثاني: أهداف الانضمام للمنظمات الدولية.

الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام:

لم تبد الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة، إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصّة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء ذلك وأهمها ما يلي:

[1]شهاب محمد محمود، المرجع السابق، ص: 119.

1-إنعاش الاقتصاد الوطني :مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج .وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة، الفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

2-تحفيز وتشجيع الاستثمارات :إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها، مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، 10الصادر في سنة - حيث أن قانون النقد والقرض90 / 1990، تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001)، تم تجسيد 10%منها فقط20.[1]

وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها .خاصة مع الاستفادة من اثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدولي، وما تمثله من وسائل غير أن المهام والأهداف المسطرة للمنظمة لا يمكن رؤيتها إلا ضمن محيط وظروف اقتصادية دولية، تتميز بعولمة الاقتصاد وهيمنة الأطراف الفاعلة فيه، وعلى رأسها مجموعة السبعة المصنعة، التي تحرك ركائز الاقتصاد العالمي الثلاثة لما

[1] ناصر حداد، المرجع السابق، ص: 63.

يخدم أهدافها ومصالحها الاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات التي لها دور تاريخي وأساسي في هذا الموضوع.

ومن جهة أخرى لا يمكن إهمال دور هذه الدول والشركات في العمل على نشر التكنولوجيا في مختلف أوجهها، الصناعية التسييرية أو الإدارية، وكذا المعرفية .وهو ما يكون في مجموعه أسباب نشر الثقافة و الرشادة الاقتصادية، التي تسمح بتحقيق مستويات فعالية وكفاءة جد جيدة لمختلف عوامل الإنتاج المتوفرة .كما أن حرية حركة هذه العوامل بين القطاعات الاقتصادية والمجتمعات توفر شرطا أساسيا لتحقيق تلك الفعالية والكفاءة.

وهذه العوامل ترتكز في الواقع على قيم المجتمع الرأسمالي منذ تكونه مع انطلاقة الثورة الثقافية، ثم الصناعية في أوربا في القرون الوسطى .وهي القيم التي ساهمت وتساهم في تطور الاقتصاد العالمي، بغض النظر عن مدى مطابقتها لثقافات المجتمعات الأخرى، التي تجد اليوم نفسها مجبرة على التعامل والتكيف معها بالدخول في دائرة العولمة، بأسباب وأهداف معينة، وتحاول الاستفادة من ما يمكن أن تحصل عليه من شروط إيجابية، لتحسين اقتصادياتها .والجزائر في ظروفها الاقتصادية الحالية تقدم حالة معبرة في هذا الموضوع.

المطلب الثاني: واقع السياسة الاقتصادية مع المنظمات الدولية 2015/2009.

الفرع الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنحاول في هذا الفرع رصد تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و مقارنتها بتلك المتعلّقة بالمغرب كون هذه الأخيرة تتقارب جغرافياً وثقافياًواجتماعياً مع الجزائر، ولذلك فإنّ أيّ اختلاف في تلك القيم قد يعود غالباً لاختلاف السياسات الاقتصادية المتّبعة بما فيها السياسات الإنفاقية.

أ. تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حتى عام 2012

بلغت حصّة الجزائر من إجمالي تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية سنة 2012، 6.15%، في حين أنّها لم تزد في المغرب عن 6.12%. و مع ذلك لم تتعدّ قيمة تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة إلى المساحة في الجزائر سنة 2012 خُمس ما وصلت إليه المغرب، و لم تمثّل حصّة إجمالي تلك التدفّقات من إجمالي الناتج المحلي لنفس السنة في الجزائر إلا ما يقارب 1.4%، في حين أنّها وصلت في المغرب إلى 2.96%.[1]كما لم يمثّل متوسّط نصيب الفرد في الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نفس السنة إلا 79.45دولار/للفرد الواحد، في حين أنّه يرتفع إلى 88.81دولار/للفرد الواحد في المغرب[2].

و بالنسبة لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حتى عام 2012، فقد حلّت المغرب في المرتبة الأولى كأكبر مستقبل بحصّة بلغت 7.05%من الوارد للمنطقة العربية، أما الجزائر فلم تستقبل أكثر من 24681 مليون دولار فقط، وهو ما مثّل 3.54%فقط من الإجمالي كما لم يتعدّ متوسّط نصيب الفرد الجزائري من إجمالي الأرصدة الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر عن نصف متوسّط نصيب الفرد المغربي. أما نسبة الأرصدة الواردة إلى مساحة الدولة فنجد أنّها وصلت في المغرب إلى 10 أضعاف ما وصلت إليه في الجزائر؛ الأمر الذي يؤكّد لنا مرّةً أخرى، وبصورة جدّ ظاهرة للعيان الضعف الشديد لقدرة الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمغرب.

ب. *تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الرأسمالي في الجزائر*

بلغت نسبة تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى التكوين الرأسمالي الثابت في المغرب: 8.3%سنة 2011، في حين أنّها لم تتعدّ في الجزائر في نفس السنة نسبة 4%؛ الأمر الذي إذا ما دلّ فإنّما يدلّ على قلّة اعتماد الاقتصاد الجزائري مقارنة بالمغرب على تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي.

[1] مريبعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر: الواقع و الآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسنطينة، جامعة منتوري، 2013، ص: 110.

[2] La banque mondiale, data banque : pays et territoires, 2013, site web : http :données.banquemondiale.org/pays.

ت. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا يزال قطاع الصناعة يمثّل أكبر قطاع اقتصادي متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث مثّل نسبة 46%من إجمالي التدفّقات الواردة إلى الجزائر سنة 2011، يليه قطاع الخدمات بنسبة 23%، ثم السياحة بنسبة 22%، وفي الأخير قطاع الاتصالات بنسبة 4%، لتتوزّع بعد ذلك الاستثمارات المتبقّية والتي لا تمثّل إلا نسبة 5%من الإجمالي على القطاعات والأنشطة الأخرى.[1] وبهذا يتّضح لنا بأنّ قطاعي الصناعة والخدمات قد احتلا المراتب الأولى؛ الأمر الذي يرجع أساساً إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي، بيد أنّه وبالرّغم من أهمية هذه المجالات بالنسبة لخطط التنمية الوطنية، غير أنّ استحواذهما على نسبة تزيد عن 75.5%من إجمالي تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، يجعلنا نتساءل عن سبب قلّة اهتمام المستثمر الأجنبي بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها قطاعي الفلاحة والسياحة اللّذين لم يحظيا إلا بنصيب جدّ متواضع من رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما قد يترجم بتهميش هذين القطاعين، بالرّغم من أهميتهما بالنسبة للاقتصاد الوطني، وبالرّغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات وقدرات كامنة في المجال الفلاحي وكذا السياحي.

من خلال ما تقدّم في هذا الجزء تبيّن لنا انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية بالشكل الذي يخدم مخطّطات التنمية؛ ولهذا نتساءل عما إذا كان ذلك الأمر يرجع إلى عوامل اقتصادية ومالية تتمثّل أساساً في سوء رسم سياساتها الإنفاقية.

[1] ANDI, agence nationale de dévellopement de l'investissement, bilan des déclarations d'investissement2002M 2012K répartition des projets d'investissement déclarés étrangers par secteur d'activités, 2012.

الفرع الثاني: السياسة العامة و الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الجزائر.

أ. الضمانات والحوافز القانونية:

تعتبر الحوافز والضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي المباشر، أحد أهم جوانب السياسة الإنفاقية؛ ذلك أنّ هذه الأخيرة إنّما تمثّل «منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنّها الدولة؛ بغية تحقيق أهداف محدّدة تتضمّنها الخطط التنموية المختلفة، ولكونها تترجم في عمليات إنفاقية».[1]

أقرّ قانون الاستثمار في الجزائر بمبدأ المساواة في المعاملة ما بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين، من حيث الحقوق والالتزامات المتعلّقة بالاستثمار ، و الضمان للمستثمرين الوطنيين والأجانب عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على استثماراتهم، و السماح لهم باللجوء إلى التحكيم الدولي.[2] كما أقرّ صراحة بمبدأ حرية الاستثمار في أيّ نشاط اقتصادي، مع مراعاة التشريعات المتعلّقة بالنشاطات المقنّنة وحماية البيئة، غير أنّ المشرّع الجزائري نصّ على عدم إمكانية إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثّل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51%على الأقل من رأس المال الاجتماعي.[3] الأمر الذي قد يمثّل أحد عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، خاصّة في ظلّ قلّة المستثمرين الوطنيين ذوي الكفاءة الإدارية والمالية العالية.

أما فيما يخصّ ضمان تحويل رأس المال المستثمر وعوائده، فقد ألزم المشرّع الوطني المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب، الذين استفادوا من نظام تحفيزي بضرورة إعادة استثمار حصّة الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات الأمر الذي قد يمثّل أحد العوائق التي قد تمنع الأجانب من استثمار أموالهم داخل الدولة الجزائرية.

ب. الحوافز المالية المباشرة الممنوحة للمستثمر الأجنبي

[1] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية،الاسكندرية، الدار الجامعية، 2002.
[2] أنظر المواد: 15، 16، 17، الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20، الجريدة الرسمية، عدد 47، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2001.
[3] أنظر المادة: 03، 05، الأمر 08/06 المؤرخ في 2008/07/15، الجريدة الرسمية، عدد 47، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2006.

قامت الجزائر في 2002م بإنشاء صندوق خاص أسندت له مهمّة دعم الاستثمار، حيث يقوم بالتكفّل بكل أو جزء من المصاريف الناتجة عن عمليات ترقية ومتابعة الاستثمارات غير أنّ المشرّع الجزائري لم يحدّد بصورة دقيقة قيمة هذا الدعم؛ الأمر الذي قد يقلّل من ثقة المستثمر الأجنبي في طبيعة وقيمة هذا الدعم المالي.

ت. حوافز البنية التحتية

تمثّل الجزائر القوّة الطاقوية الأولى في حوض البحر المتوسّط من حيث إنتاج وتصدير النفط والغاز، كما تزخر بنطاق منجمي كبير يقدّر بحوالي 1.5 مليون كلم^2 غير مستغلّ في معظمه؛ الأمر الذي يفتح المجال أمام المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب. وفي مجال الطاقة الكهربائية فلا يزال سعر الكيلووات في الساعة بالنسبة للضغط العالي في الجزائر،يعدّ الأرخص في منطقة البحر المتوسّط وهو ما قد يساعد المستثمرين بما فيهم الأجانب على تخفيض تكاليف تأسيس وتشغيل مشاريعهم الاستثمارية، غير أنّه ومن جهة أخرى ما تزال الجزائر تعاني من عجز على مستوى شبكة الطرقات، حيث وقع ترتيبها عالمياً سنة 2013م حسب الكثافة السكانية لكل واحد كلم في المرتبة 127، متأخّرة بذلك على المغربالتي صنّفت حسب تقرير التنافسية العالمية في مجال السياح والنقل لسنة 2013 في مراتب جدّ متقدّمة مقارنة بالجزائر، سواء من حيث جودة الطرقات أو من حيث جودة خدمات النقل الجوي والبحري.[1]

أما بالنسبة لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر فقد عرف في السنوات الأخيرة تحوّلات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000م الذي ألغى الاحتكار العمومي في هذا المجال؛ و سمح بدخول متعاملين خواص جدد؛ و هو ما أدى إلى ارتفاع الكثافة الهاتفية من أقل من 5%سنة 2002 إلى حوالي 90%سنة 2011.ومع ذلك فما تزال الجزائر في هذا المجال دون مستوى المغرب.

ث. الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر

[1] Jennifer blanke and theachiesa, the travel and toum competitiveness report 2013, reducing barries to economic growth and job creation, world economic forum, geneva, 2013.

عملت الجزائر على تسخير سياستها الإنفاقية لإنشاء مجموعة من الهيئات تمثّلت أساساً في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد والمجلس الوطني للاستثمار أوكلت لها مهمّة تسهيل إجراءات الموافقة على إقامة وتشغيل المشاريع الاستثمارية. غير أنّه يؤخذ على هذه المؤسّسات تعدّدها وعدم وضوح صلاحياتها وتداخلها، كما نلاحظ كذلك غياب هيئة وطنية مكلّفة بإدارة ومتابعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون غيرها من الاستثمارات المحلّية.

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة العامة على التنمية في الجزائر.

الفرع الأول: انعكاسات مخطط النمو الاقتصادي على التنمية في الجزائر.

شهد اقتصاد الجزائر إنجازات هامة في الفترة الممتدة بين 1999 و2014، لاسيما على المستوى الكلي، إذ لم يسبق وأن سجلت المؤشرات الاقتصادية تحسنا وإيجابية مثل تلك المسجلة في 15 سنة الماضية، بفضل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط وهو ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية وكذا مضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية، مما أدى إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال ذات الفترة. ولأنها بقيت تعتمد على العائدات من المحروقات، فإن قطاع الطاقة ظل استراتيجيا، وهو مادفع إلى إحداث تعديلات في قانون المحروقات لضمان سيادة الجزائر على القطاع من جهة والانفتاح تجاه الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، مع العمل على تطوير أنواع أخرى من الطاقة لاسيما الغاز الصخري. كما عرفت العشرية الماضية ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات مختلفة .

سمح الارتفاع الكبير في مداخيل الجزائر خلال العشرية الأخيرة بارتفاع هام في احتياطات الصرفالجزائرية التي قاربت ال 200 مليار دولار أي بتطور نسبته 15.30% من 2000 إلى 2013، بالموازاة تراجع مستوى الديون الخارجية إلى 3ر47 ملايير دولار خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر 2013.[1]

[1] حنان حنشر، الاقتصاد الجزائري يعرف تطورا ملحوظا بين 1999 و2014 مؤشرات مالية إيجابيةوتحديث قطاع الطاقة وإعادة بعث الصناعة، مقال منشور على شبكة الأنترنت بتاريخ 18 - 04 – 2014، على الموقع، الإلكتروني:
https://www.djazairess.com/elmassa/84025 آخر زيارة، بتاريخ 2016/04/08، الساعة، 18.00

وتم تحقيق استقرار النمو المتوسط خارج المحروقات خلال السنوات العشر الماضية في حدود نسبة 5 بالمائة، منتقلا من 9% في 2009 قبل بلوغ نسبة 6،4% في 2013. وتم تقييم متوسط نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال فترة 2000- 2013 بنسبة 5،64%؛ وعرف الناتج الداخلي الخام ارتفاعا معتبرا خلال السنوات العشر الماضية حيث انتقل من 4123 مليار دج في 2000 إلى52117 مليار دج في نهاية 2013 أي بنسبة تطور 324.%واستقرت نسبة التضخم في حدود 5ر32 بالمائة مع استمرار انخفاضها إلى مستوى 3 بالمائة خلال 2014[1].

كما ارتفع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 2507 مليار دج في سنة 2000 إلى 12 122 مليار دج في نهاية 2013 أي بتطور نسبته 383%، وارتفعت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام من 2،2% في 2000 إلى 6،9% في 2003 وسجل انخفاضا منذ ذلك الحين ليصل إلى 3% في 2013وقُدّرت النسبة المتوسطة لنمو الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2000-2013 ما يعادل 3،5%؛ وقد شهد الناتج الداخلي الخام لكل نسمة تقدما بارزا حيث انتقل من 1801 دولارا في 2000 إلى 5764 دولارا في نهاية 2013. أي بتطور نسبته 220%، نفس التطور عرفه الدخل الوطني الخام لكل نسمة حيث ارتفع هو الآخر من 1458 دولارا في 2000 إلى 6050 دولار في نهاية 2013. أي بتطور نسبته 276.%

وانتقلت صادرات البترول خلال فترة 2000-2013 من 21،1 مليار دولار إلى 63،5 مليار دولار. أي بزيادة نسبتها 200%؛ وارتفعت واردات البضائع خلال السنوات العشر الماضية من 9،2 ملايير دولار إلى 54،9 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 496%؛ وارتفعت نفقات التجهيز العمومي من 318 مليار دج في 2000 إلى 1690 مليار دج في نهاية 2013. أي بزيادة نسبتها 330%. بالموازاة مع ذلك، بلغت نفقات التسيير التي كانت تمثل 881 مليار دج في 2000 قيمة 4224 مليار دج في نهاية 2013.[2] أي بزيادة نسبتها 379%؛ وارتفع معدل كتلة الأجور بالنسبة إلى ميزانية التسيير، التي كانت تمثل

[1]La banque mondiale, datasource :, 2016, site web : http :données.banquemondiale.org.
[2] Ibid.

57% في 2000، إلى 62،7% في نهاية 2013. ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن المستمر لأجور العمال وعملية التوظيف في القطاع العمومي؛ وتم رفع الحد الأدنى للأجر المضمون إلى 000 18 دج في 2012،ورُفعت أجور الموظفين والأعوان العموميين بفضل تنفيذ قوانين العمل الخاصة ونظام التعويضات، ما نتج عنه أرباح انتقلت من 64% إلى 171%؛ وتمت مراجعة اتفاقيات الفروع التابعة للقطاع الاقتصادي التي أدت إلى زيادة الأجور من 10% إلى 20% بالنسبة إلى القطاع الخاص و22% بالنسبة إلى القطاع العمومي؛ وارتفعت التحويلات الاجتماعية على الناتج الداخلي الخام حيث انتقلت من 6،4% في سنوات 2000 إلى 8،4% في نهاية 2013[1].

وتم تحديث وإنجاز 80 منطقة صناعية وإطار أنشطة. خلال العهدة السابقة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة واستثمار حوالي 50 مليار دج في هذا الشأن.وسجلت البنوك العاملة بالجزائر زيادة في عدد الحسابات المفتوحة، بعد تطبيق التدابير الجديدة التي اقرها بنك الجزائر، والمتعلقة بالتسهيلات في فتح الحسابات ومنح القروض البنكية بداية العام 2013. حيث أوضحت عملية التقييم المنتظم لتطبيق هذه الإجراءات أن هناك إيداعات أكثر على مستوى البنوك.

الفرع الثاني: انعكاسات السياسة العامة في الجزائر على الاستثمارات الأجنبية.

تمت المصادقة على قانون جديد للمناجم سيعمل على استرجاع سيادة الجزائر على ثرواتها الباطنية من خلال عودة الاستثمارات العمومية لهذا القطاع، لاسيما بعد أن أثبتت تجربة الاستثمارات الأجنبية إخفاقها في بعث هذا القطاع الهام جدا والذي سيسمح بخلق ثروة ومناصب عمل هامة.

عملت السياسة العامة في الجزائر على تكثيف الشراكة وتطوير الفروع حيث شهدت السنوات الماضية حركية مكثفة في مجال الشراكة مع الأجانب، ظهرت في الوفود الاقتصادية العديدة التي زارت الجزائر والتي تمثل بلدانا من كل القارات، وكذا المنتديات الاقتصادية الثنائية مع أكبر الاقتصادات الأوروبية، فضلا عن عقود الشراكة الموقعة مع

[1] حنان حنشر، المرجع السابق.

مؤسسات عامة في عدد من القطاعات الصناعية ضمن قاعدة 51/49 الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، والتي رغم التحفظات عليها من بعض الأطراف فإنها لم تعرقل مسار الشراكة.

فالاستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر تدعم تعزيز هذا النوع من الشراكات وهو ماتجسد في توقيع الكثير من العقود أبرزها الشراكة مع رونو للسيارات بوهران التي أنتجت أول سيارة جزائرية في نوفمبر 2014. فضلا عن الشراكة مع الطرف القطري لإنجاز مصنع للحديد والصلب ببلارة في جيجل، دون إغفال الاتفاق الهام الموقع بين الحكومة وارسيلور ميتال والذي تم بموجبه استرجاع أغلبية أسهم مصنع الحجار للحديد والصلب ووضع مخطط لتطويره إضافة إلى عقود بين وزارة الدفاع الوطني وشركاء ألمان وإماراتيين لإنجاز مشاريع في ثلاث ولايات، كما يساهم اتفاق وقع مع صناعيين أتراك باعادة بعث قطاع النسيج.

من جانب آخر، فإن الإستراتيجية الصناعية الجديدة تقوم على مبدأ تطوير الفروع الصناعية. وهو ماتم الشروع فيه من خلال وضع مخططات ثلاثية للعديد من القطاعات كالاسمنت والصناعات الإلكترونية والإلكترومنزلية والحديد والصلب والآلات الصناعية والصناعات الميكانيكية.

وتقوم هذه المخططات على عصرنة المصانع الموجودة سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص وتطويرها، وإنجاز مصانع جديدة في مناطق مختلفة من الوطن -تحقيقا للتوازن الجهوي- والهدف هو تحسين الإنتاج ورفع حجمه، مما يسمح بتخفيض حجم الواردات وكذا مكافحة المضاربة في بعض القطاعات. وتسمح هذه المخططات بخلق مناصب عمل وضمان التكوين المناسب للعمال، دون إغفال تشجيعها للمناولة بما توفره من فرص للمؤسسات المصغرة.[1]

كما أن الاستراتيجية تتضمن إعادة تأهيل المناطق الصناعية وتحويلها إلى "حظائر صناعية" تستجيب للمقاييس العالمية. وتعتمد الرؤية الجديدة للمناطق الصناعية على إنشاء

[1] حنان حنشر، المرجع السابق.

فضاءات ذات معايير دولية تتضمن كل الخدمات الأساسية، لتصبح محركات حقيقية للاقتصاد الوطني. وكذا بناء هياكل دائمة وتطبيق سياسات تسيير جديدة تعتمد على اللامركزية يتم من خلالها إشراك كل الفاعلين في إطار صيغة محددة، مع الاستعانة بالخبرات الوطنية والدولية.

ومن ناحية الرؤية العامة، فإن الاستراتيجية الصناعية تعتمد على ثلاثة محاور أولها تحسين مناخ الاستثمار وثانيها عدم التمييز بين القطاع الخاص والقطاع العام وثالثها إعادة تصنيع الجزائر .

خاتمة

خاتمة

إن أهداف السياسة العامة في الجزائر من خلال مخططات التنمية قد اعتمدت على تحسين الحالة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للجزائر، كما سبق و أن أشرنا إليه من خلال الدراسة الحالية، حيث أن الظروف المالية الناتجة عن وفرة السيولة المالية جراء ارتفاع عائدات المحروقات، قد ساهمت في رفع التحدي لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية

والاجتماعية،وبتمعين النظرحول الأغلفة المالية المخصصة لبرامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته السياسة العامةالجزائرية،فنلاحظ أنه خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001) قد رصدت له الحكومة مبلغ مالي قدر بحوالي 525 مليار دينار،فيما خصصت ما قيمته 4203 مليار دينار كمبلغ أولي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/ 2009) الذي انتقل غلافه المالي إلى 8705 مليار دينار أي ما يعادل 114 مليار دولار بإضافة الغلاف المالي للبرنامج السابق، و في أوج الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية التي سبقت برنامج توطيد النمو الاقتصادي تم تخصيص غلاف مالي كبير جدا لهذا البرنامج و المقدر بحوالي 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار.

كما أن الحكومة الجزائرية من خلال سياسة دعم الاستثمارات الأجنبية بمنح مجموعة من الحوافز المالية غير الضريبية و اتخاذ العديد من التدابير من أجل جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، و من هذا المنطلق يمكننا التوصل إلى مجموعة من النتائج الخاصة بالسياسة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2009 و 2015) تتمثل أهمها في النقاط التالية:

- عجز الحكومة من خلال سياستها العامة في وضع تدابير لمواجهة أو تفادي الأزمة المالية العالمية، و هذا ما حذر منه العديد من الخبراء.
- إغفال تداعيات الأزمة المالية العالمية و عدم تنصيب لجنة أو برنامج سياسي واضح المعالم من أجل الخروج بأقل الأضرار جراء عصفها بمعظم دول العالم.
- الاعتماد بالدرجة الأولى على سياسة إنفاق المال العام.

- الفشل في تنويع و تغيير هيكل الاقتصاد و فك ارتباطه المطلق بعائدات و مداخيل المحروقات، وبالتالي يبقى الاقتصاد في الجزائر ريعي.

العجزعن دفع عجلة النمو و ذلك لمحدودية و ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري مما أدى إلى استفادة الشركات الأجنبية من الطلب الذي خلفته هذه البرامج.

قائمة المصادر و المراجع

- **الكتب:**

أ-بالعربية:

1.أبوعامرية،فاتح، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية،ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع 2010.

2.أحمد، إبراهيم أحمد، إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج،القاهرة، دار الفكر العربي 2002.

3.أندرسون،جيمس، صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، ط1،عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.

4.إدريس،بوكرا، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية،مصر، دار الكتاب الحديث، 2003.

5.إيبرلى،دون أي ، المجتمع المدني في القرن 21،ترجمة هشام عبدالله،ط1،عمان، الأهلية للنشر والتوزيع،2003.

6.الحريري،محمد سرور،إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمة السياسية الدولية، ط2، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014.

7.الحريري،محمد سرور،إدارة الأزمات: المشكلات الإقتصادية والمالية

والإدارية،عمان:دار البداية ناشرون و موزعون، 2009 .

8.الخزرجي ،ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004.

9.الخضيري، محسن أحمد، إدارة الأزمات، منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على المستوى الاقتصادي القومي والوحدات الاقتصادية، القاهرة، مكتبة مدولي 2003.

10.الكايد،زهيرعبد الكريم، الحكمانية،القاهرة:المنظمة العربية للتنميةالإدارية،2003.

11.السيد،عليوة، إدارة الوقت والأزمات والإدارة،القاهرة:دارالأمين للنشر والتوزيع،2007.

12.الفهداوي،فهمي خليفة، السياسة العامة:منظور كلي في البنية والتحليل، ط1،عمان: دار الميسرة، 2001.

13.بسيسو،فؤاد حمدي، معدات إدارة الأزمات الإقتصادية والمالية والمصرفية (الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات)، اتحاد المصارف العربية،2010.

14.بوشعير،سعيد، النظام السياسي الجزائري، ط2، الجزائر، دار هومة للنشر،.1993.

15.بوقفة،عبد الله ،القانون الدستوري و آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003، ص165.

16.تومي،عبد الرحمان، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر، دار الخلدونية، 2011.

17.جمعة،سلوى شعراوي، تحليل السياسة العامة فى الوطن العربي،مركز دراسات و إستشارات الإدارة العامة، القاهرة،2004.

18.حواش،جمال، التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2005.

19.دراز،حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2002.
20.رشاد، الحملاوي محمد، التخطيط لمواجهة الأزمات، عشركوارث هزت مصر، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1995.

21. سعيد عياد،محمد فايز، قضايا علم السياسة العام، بيروت، دار الطباعة و النشر، 1986.

22.سويفي،عبد الهادي، أساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2008.

23.شعلان،فهد أحمد، إدارة الأزمات:الأسس والمراحل الآلية،الرياض، أكاديميةنايف للعلوم الأمنية،2002.

24.صلاح الدين، شريف منى، إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء، القاهرة، البيان للطباعة والنشر، 1998.

25.عبد الرحمان،توفيق،إدارة الأزمات:التخطيط لما قد لا يحدث، القاهرة: مركزالخبرات المهيئة للإدارة،2002.

26.على،جمال سلامة،النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، مصر،دار النهضة العربية، 2007.

27. فتحي،محمد، الخروج من المأزق، فن إدارة الأزمات، القاهرة، دار النشر الإسلامية، 2002.

28.فرمان،كريم، في كيفية عمل النظام السياسي : مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان: الجزائر، فرنسا،إيطاليا، ط1، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2009.

29.قرفي،عبد الحميد ،الإدارة الجزائرية، مقاربو سوسولوجية،ط1، الجزاءر، دار الفجر للنشر والتوزيع،2008.

30.ماي،ميشال، دولة القانون،ط2،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

31.محمود،شهاب محمد،المنظمات الدولية ، القاهرة، دار الجامعة،1990.

32 .يوسف،أمير فرج،"الحوكمة و مكافحة الفساد الإداري و الوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي و الإقليمي والعربي في ظل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،ط1 ،عمان: مكتبة الوفاء القانونية،2011 .

ب-بالفرنسية:

1. ANDI, agence nationale de dévellopement de l’investissement, bilan des déclarations d’investissement2002M 2012K répartition des projets d’investissement déclarés étrangers par secteur d’activités, 2012

2. Bouhout mellouki, la politique française de coopération avec les états des maghreb, édition publisud, paris, 1989.

3. Jennifer blanke and theachiesa, the travel and toum competitiveness report 2013, reducing barries to economic growth and job creation, world economic forum, geneva, 2013.
4. PierreMuller,Les Politiques Publiques, Que si je ?paris PUF: 9éme 9édition,2001.
5. Philipe Breau,sociologie politique, edition Casbah2004, Alger

2.مذكرات:

01.أزروال يوسف،"الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق- دراسة واقع الجزائر ،مذكرة ماجستر، غير منشورة، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع تنظيم سياسي وإداري،2009.

02.الناجي، فهد علي، أثر استراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي، مذكرة ماجستر، قسم إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط غديدان 2012م.

03 .باشوش، حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2011.

04.بروسي،رضوان،"الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا:دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات ومؤشرات قياس الحكم"،مذكرة ماجستر، قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008 2009.

05.حسيني، محمد العيد،السياسة العامة الصحية في الجزائر:دراسة تحليلية من منظور الإقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012،مذكرة ماجستر،قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2012-2013.

06.قرقاح، إبتسام،"دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر" 1889-2009، رسالة ماجستر، قسم العلوم السياسية،تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012-2013.

07.مريبعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر: الواقع و الآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسنطينة، جامعة منتوري، 2013.

08.متعب،كردم عبد الله،" اللجان الأمنية ودورها في إدارة الأزمات"، رسالة ماجستر، أكاديمية نايف العربية للعلوم المنية، الرياض، 2005.

09.خيارهم،عبد الله أحمد،التخطيط الإستراتيجي لإدارة الأزمات:دراسة لنموذج أزمة شركة تويوتا،مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص السياسة العامة و الإدارة المحلية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2012-2013

10.زغرات،مهدي، دور الفواعل الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2014.

11.موكيل، عبد السلام،السياسة العامة وفق منظورالحكم الجيد:دراسة نقدية من خلال المقاربة الإسلامية،مذكرة ليسانس،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص تنظيم سياسي و إداري،جامعة،د.مولاي الطاهر،سعيدة 2010-2011.

3. المجلات و الدوريات:

1. أبو شامة عباس، "إدارة الأزمة في المجال الأمني"، الإمارات، شرطة الشارقة، مجلة الفكر الشرطي، م4، العدد1995 3.
2. الفكر البرلماني،مجلس أمة الجزائر،مجلة متخصصة في القضايا و الوثائق البرلمانية، العدد23 ،2009.
3. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 9-2013.
4. ناصر حداد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل، الشلف، مجلة الباحث، عدد 2004/03.
5. الأمر 08/06 المؤرخ في 2008/07/15، الجريدة الرسمية، عدد 47، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2006.
6. الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20، الجريدة الرسمية، عدد 47، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2001.

7. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، العدد 2012/10.

4. دراسات ميدانية:

1.حيدر عيسات، زياد طوالبة، مدى توفر نظام لإدارة الأزمات في مؤسسات المناطق الحرة، دراسة ميدانية، مديرية الدراسات ،2005.

5.مواقع الانترنت:

1. **www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm**
2. www.islamtoday.net/articles/show
3. https://www.arrouiah.com(2003/2011).
4. http://natourcenter.info/portail/2012/02/29/536
5. La Banque Mondiale, une revue des Dépenses Publiques, a la recherche d'un investissement public de qualité, Volum 1, http/ documents,banqemondiale. Org
6. :http://www.elkhabar.com/ar/economie/421504.html ،
7. http://www.elmouwatin.dz.
8. https://ar.wikipedia.org
9. http :données.banquemondiale.org/pays.
10. http//www.djazairess.com/elmassa/840